

الأيبان ✓

IBAN ✓

رقم الحساب المصرفي الدولي

سهولة سرعة أمان



التقرير السنوي

2012



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY





سلطة النقد الفلسطينية

## التقرير السنوي

2012

دائرة الأبحاث والسياسات النقدية  
حزيران، 2013

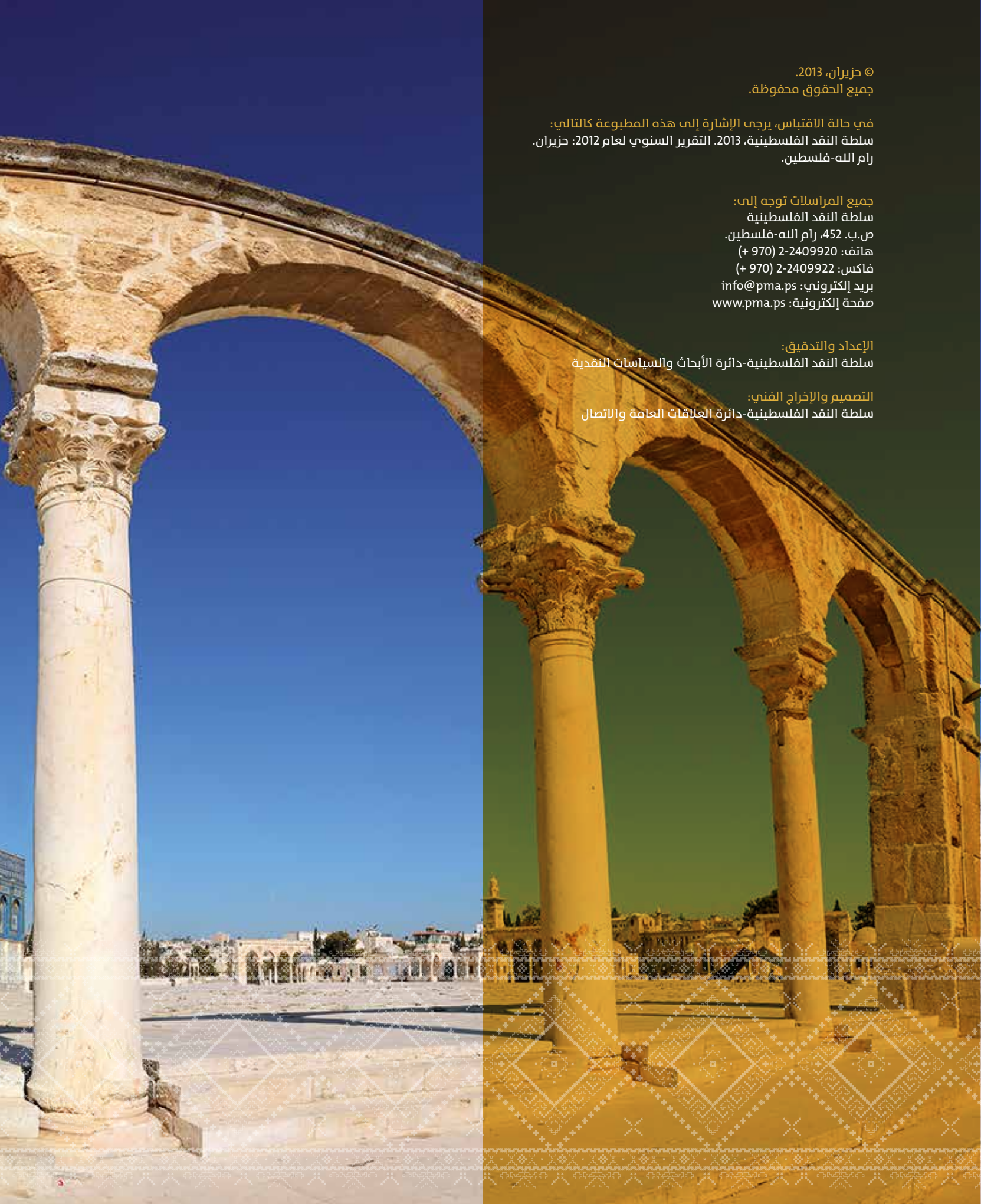
© حزيران، 2013.  
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:  
سلطة النقد الفلسطينية، 2013. التقرير السنوي لعام 2012: حزيران.  
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:  
سلطة النقد الفلسطينية  
ص.ب. 452، رام الله-فلسطين.  
هاتف: 2-2409920 (+ 970)  
فاكس: 2-2409922 (+ 970)  
بريد إلكتروني: info@pma.ps  
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

الإعداد والتدقيق:  
سلطة النقد الفلسطينية-دائرة الأبحاث والسياسات النقدية

التصميم والإخراج الفني:  
سلطة النقد الفلسطينية-دائرة العلاقات العامة والاتصال





## رؤيتنا

أن نكون بنكاً مركزياً حديثاً، كامل الصلاحيات لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وأن نكون قادرين على تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، بما يسهم في تحقيق مزيد من التطور في القطاع المالي الفلسطيني، وتشجيع التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة في فلسطين.

## رسالتنا

تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، من خلال إصدار وإدارة عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة لهيئة بيئة مناسبة لتحقيق استقرار الأسعار، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، من خلال توفير جهاز مصرفي ونظام مدفوعات وطني مستقر ومتمين وآمن، إلى جانب ممارسة دور المستشار الاقتصادي والمالي للحكومة الفلسطينية. ولهذه الغايات، تطبق سلطة النقد سياسات فعالة وتوظف مواردها المالية وقدراتها الفنية والتقنية والبشرية.





## مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية

الدكتور جهاد خليل الوزير

المحافظ-رئيس مجلس الإدارة

الدكتور شحادة حسين

نائب المحافظ

الدكتور إسماعيل الزابري

السيد محمد أبو رمضان

الدكتور محمود الجعفري

السيدة منى المصري

الدكتور نبيل قسيس

الدكتور سمير عبد الله

الدكتور سعيد هيفا







## تقديم



يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار سعي سلطة النقد للقيام بمهامها ومسؤولياتها، في مجال تأمين المعرفة والمعلومة الموثوقة المبنية على التحليل ومراقبة الأداء وتفعيل دورها في الاقتصاد الكلي بما يكفل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويسهم بتشجيع النمو الاقتصادي المستدام.

يأتي إصدار هذا التقرير في فترة شهدت العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية، التي أثرت على الأداء الاقتصادي في الكثير من دول العالم، وسط تزايد المخاوف من تفاقم بعض هذه الأزمات نظراً لعدم إيجاد حلول جذرية مناسبة، أو تفجر أزمات جديدة أخرى، والتي من الممكن أن تكون ذات آثار خطيرة على النظام الاقتصادي العالمي. وعلى الساحة المحلية، ورغم أن الاقتصاد الفلسطيني بمنأى نوعاً ما عن الآثار المباشرة للتطورات التي شهدتها الساحة العالمية والإقليمية خلال العام 2012، إلا أن مشاكله وتحدياته الخاصة لعبت بالمقابل دور المثبط للأداء الاقتصادي، فالقيود والمعوقات التي يضعها الاحتلال من جهة، بالإضافة إلى مشكلة السيولة وانخفاض الدعم الخارجي، وجمود الأفق السياسي من جهة ثانية، كانت المحرك الرئيس وراء تباطؤ الأداء الاقتصادي، وزادت من الشكوك حول قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق معدلات نمو مستدامة. ويعتبر الجهاز المصرفي الاستثناء في ذلك، حيث أبرزت مؤشرات أداء هذا الجهاز مدى النجاح الذي حققته سلطة النقد في سياق حفاظها على الاستقرار المالي بشكل عام، واستقرار المصارف العاملة في فلسطين بشكل خاص في ظل بيئة عالية المخاطر.

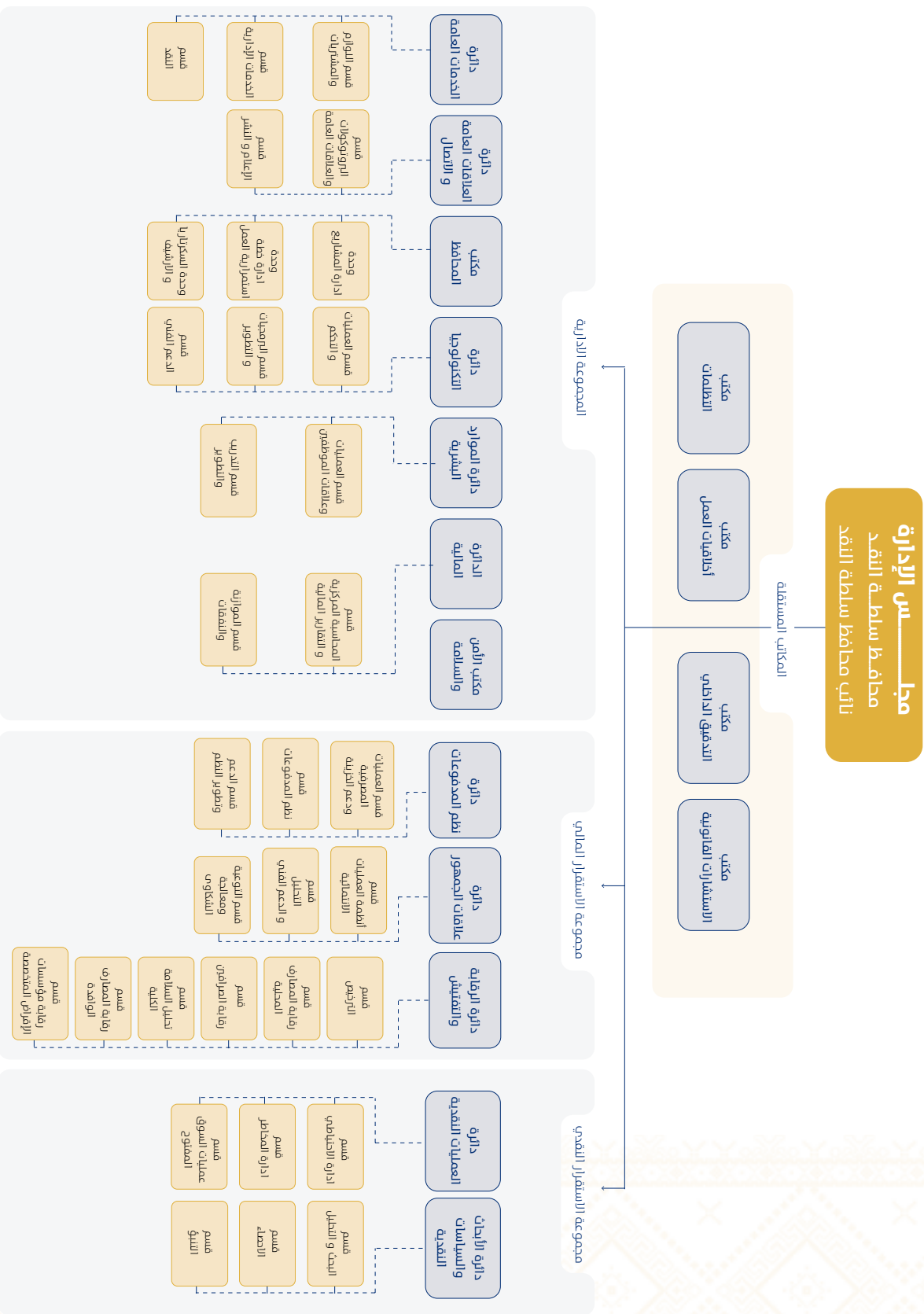
يتضمن هذا الإصدار من التقرير السنوي أربعة أجزاء رئيسة، تتعلق بالاقتصاد الحقيقي وأهم التطورات والتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية والمحلية. وقطاع مالية الحكومة الفلسطينية. والقطاع الخارجي بما فيه تطورات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات الفلسطيني. كما يتضمن هذا الإصدار أفراد جزء للقطاع المالي الفلسطيني، وأهم إنجازات سلطة النقد، التي كانت المحرك للتطورات التي شهدتها كافة المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر. وآمل من خلال هذا الاستعراض أن تكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم متغيرات عام 2012، في إطار من التحليل المستند على المعلومة الدقيقة، والمدمع بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية في التحول إلى بنك مركزي لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. كما وأعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، وعملية التنمية المستدامة في فلسطين.

  
المحافظ

د. جهاد خليل الوزير

# الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية



# مؤسسات الجهاز المصرفي الفلسطيني كما في نهاية عام 2012م

## سلطة النقد الفلسطينية

### المصارف الوافدة

|    |                               |      |
|----|-------------------------------|------|
| 24 | بنك القاهرة عمان              | 1986 |
| 22 | البنك العربي                  | 1994 |
| 32 | بنك الأردن                    | 1994 |
| 6  | البنك العقاري المصري العربي   | 1994 |
| 4  | البنك التجاري الأردني         | 1994 |
| 5  | البنك الأهلي الأردني          | 1995 |
| 12 | بنك الإسكان للتجارة والتمويل  | 1995 |
| 2  | البنك الأردني الكويتي         | 1995 |
| 1  | بنك الاتحاد                   | 1995 |
| 1  | بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود | 1998 |

### المصارف المحلية

|    |                          |      |
|----|--------------------------|------|
| 48 | بنك فلسطين م.ع. م.       | 1960 |
| 6  | البنك التجاري الفلسطيني  | 1994 |
| 13 | بنك الاستثمار الفلسطيني  | 1995 |
| 10 | البنك الإسلامي العربي    | 1995 |
| 15 | البنك الإسلامي الفلسطيني | 1995 |
| 22 | بنك القدس                | 1995 |
| 7  | البنك الوطني*            | 2005 |

### مؤسسات الإقراض المتخصصة

مؤسسة\*\*  
11

### مؤسسات الصيرفة

شركات  
173

أفراد  
103

\* قام بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة بتغيير اسمه ليصبح البنك الوطني وذلك بناءً على قرار مجلس الإدارة وموافقة الهيئة العامة، حيث تم تعديل مسمى تسجيل الشركة لدى مراقب الشركات بتاريخ 2012/7/11، ومن ثم قام المصرف في كانون أول 2012 بالانتهاء من عملية الاستحواذ على البنك العربي الفلسطيني للإستثمار.

\*\* تمثل المؤسسات التي تزاوُل مهنة الإقراض المتخصص، وليست المرخصة من قبل سلطة النقد، خاصة وأن طلبات الترخيص لا تزال قيد الدراسة.

سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.  
عدد الفروع والمكاتب.

## المخلص التنفيذي

شهد العام 2012 استمراراً للأزمات الاقتصادية والسياسية، التي ألفت بظلالها على أداء الاقتصاد العالمي، وأسهمت في مزيد من الضعف في النمو الاقتصادي العالمي، خاصة وأن فعالية السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الدول التي تعاني من أزمات واضطرابات، لا زالت موضع تساؤل من قبل الأسواق المالية والمستثمرين والمحليين على حدٍ سواء. فسياسات التقشف المالي، ورغم كونها مطلوبة في هذه المرحلة، إلا أنها شكلت من ناحية أخرى عبئاً إضافياً على الطلب المحلي وزادت من المخاوف حول أوضاع مالية الحكومة وعجز الموازنة. كما أسهم تباطؤ النمو في تعميق المشاكل التي واجهتها بعض المصارف في العديد من الدول، كإسبانيا وقبرص.

مع ذلك، تركز الاهتمام على كل من منطقة اليورو المثقلة بالديون، والولايات المتحدة المشكوك بمسيرة نموها، كونهما الأكثر تأثراً على أداء الاقتصاد العالمي. فقد تفاقمت أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال العام 2012 لتتوالى ثالث ورابع أكبر اقتصادين في منطقة اليورو، إيطاليا وإسبانيا، ومهددةً من ناحية أخرى مزيداً من الدول، وخصوصاً الأصغر حجماً والأقل صلاحيةً في منطقة اليورو. كما ساهمت الإشارات المختلطة التي بعث بها الاقتصاد الأمريكي للأسواق خلال العام واحتمال وقوعه في الهاوية المالية بتعزيز المخاوف من انتكاس النمو العالمي في العام 2012. من جهةٍ أخرى، بات تأثير الدول الصاعدة والنامية بأزمات الدول المتقدمة أكثر وضوحاً، وهو ما عكسه تراجع معدلات النمو ومستويات التجارة الخارجية. أما إقليمياً، فلا تزال بعض دول منطقة الشرق الأوسط، وخاصة دول الربيع العربي، تشهد ضغوطاً كبيرة في مجال المالية العامة نتيجة تراجع الإيرادات، على خلفية التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى ضغوط موازين المدفوعات جراء تراجع التدفقات النقدية للاستثمار الأجنبي المباشر وتعويضات العاملين وإيرادات السياحة وغيرها.

على خلفية هذه المخاطر، تباطأ النمو العالمي من حوالي 4% في العام 2011، إلى 3.2% في العام 2012، مع تباين واضح في معدلات النمو بين مختلف المجموعات. ففي الوقت الذي نمت فيه مجموعة الدول الصاعدة والنامية بحوالي 5.1%، لم يتجاوز النمو في الدول المتقدمة الـ1.2%. وقد ترافق مع هذا التباطؤ في النمو، انخفاض في نسب التضخم وتزايد في معدلات البطالة، وانخفاض في الطلب، وعزوف عام عن الإقراض والاستثمار في العديد من الدول المتقدمة.

على الصعيد المحلي، تباطأ نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2012 مقارنة بالعام 2011، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 5.9%، مقارنةً مع 12.2% خلال العام 2011. يأتي هذا الانخفاض على خلفية التراجع الملحوظ في معدلات النمو المتحققة في الضفة الغربية وقطاع غزة على حدٍ سواء، حيث انخفضت نسبة النمو في الضفة الغربية من 10.4% إلى 5.6% بين عامي 2011 و2012، كما تراجع النمو في قطاع غزة من 17.6% في العام 2011 إلى 6.6% في العام 2012. ولا تزال الاحتمالات متاحة أمام مزيد من التراجع في النمو على خلفية التقشف المالي، وانخفاض الدعم الخارجي وما ترتب عليه من صعوبات في السيولة، وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وبقاء القيود على حرية الحركة والعبور على حالها دون تغير يذكر. وبالرغم من تباطؤ معدلات النمو، إلا أن نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد نما خلال السنوات القليلة الماضية بأكثر من الربع ليصل إلى مستوى 1,679.3 دولار خلال العام 2012، متجاوزاً لأول مرة ذلك المستوى الذي تحقق في العام 1999. تجدر الإشارة إلى أن نصيب الفرد في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة قد نما خلال العام 2012 بنسبة 2.7% و3% على التوالي.

وحافظت الأسعار في فلسطين على مستويات تضخم متدنية ومقاربة نسبياً خلال العامين الأخيرين، إذ بلغت نسبة التضخم 2.8% خلال العام 2012 مقارنة بـ2.9% في العام 2011. ومع ذلك، تمخضت هذه المستويات عن تآكل في الأجور الحقيقية، نظراً لكون معدل التضخم أعلى من الزيادة في الأجور الاسمية. فقد تآكل معدل الأجر اليومي الحقيقي في فلسطين خلال عام 2012 بحوالي 1.4%، مدفوعاً بانخفاض معدل الأجر اليومي الحقيقي في الضفة الغربية بنسبة 1.7%، وكذلك انخفاض معدل الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 3%، مقابل ارتفاع هذا المعدل للعاملين في غزة بنسبة 4.1%، جراء تدنّي مستوى التضخم في القطاع. وانعكس التفاوت في نسب التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على تفاوت التغيرات في القوة الشرائية لكل من الشيك والدولار في كلا المنطقتين. إذ انخفضت القوة الشرائية للشيك في الضفة الغربية بنسبة 4.1%، في حين لم تتعدّ نسبة الانخفاض في قطاع غزة 0.5%، مقابل ارتفاع القوة الشرائية للدولار بنسبة 7.2% في قطاع غزة، و3.6% في الضفة الغربية، وذلك بافتراض ثبات الأجور الاسمية.



كما عادت معدلات البطالة في فلسطين إلى الارتفاع مرة أخرى خلال العام 2012 بعد التحسن النسبي الذي شهدته في العام الماضي، حيث ارتفع معدل البطالة إلى 23% من إجمالي القوى العاملة مقارنة بـ 20.9% في العام 2011. وحسب المنطقة الجغرافية، فقد ارتفعت نسبة البطالة في الضفة الغربية من 17.3% خلال العام 2011 إلى 19% خلال العام 2012، وفي قطاع غزة من 28.7% إلى 31% بين عامي 2011 و 2012.

من ناحية أخرى، سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2012 عجزاً مقداره 2814.8 مليون دولار، مرتفعاً بحوالي 28.4% عما كان عليه في العام 2011، ومشكلاً ما نسبته 27.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز نسبته 22.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011. ويعزى السبب الرئيس لزيادة عجز الحساب الجاري إلى الارتفاع الكبير للعجز المزمّن في الميزان التجاري، الذي وصل إلى 5236.5 مليون دولار، أو ما نسبته 51.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012، بالمقارنة مع 48.4% في عام 2011. في المقابل، حقق الحساب المالي والأسمالي فائضاً مقداره 2832 مليون دولار خلال العام 2012، أي بارتفاع نسبته 31.4% عن العام 2011، مشكلاً ما نسبته 27.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 22% في عام 2011. ويعزى السبب الأساسي لارتفاع الفائض في هذا الحساب إلى ارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى (الودائع المصرفية) التي وصلت إلى 2410 مليون دولار عام 2012.

على صعيد آخر، يعد العام 2012 امتداداً للأعوام السابقة في إبراز مدى النجاح الذي حققته سلطة النقد في شتى المجالات بهدف الحفاظ على مستوى أداء المصارف العاملة في فلسطين واستقرارها، في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية، وفي ظل بيئة محلية عالية المخاطر، وضمان إدارتها وفق الممارسات الدولية الفضلى، بما في ذلك الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية، ومعالجة أوضاع المصارف الضعيفة، وتدعيم رأسمال المصارف، وتطوير البنية التحتية للنظام المصرفي، والمحافظة على ثقة العملاء بالجهاز المصرفي. وانعكست محصلة هذه الإجراءات إيجاباً على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني، فارتفعت موجودات هذا الجهاز، ونمت ودائع العملاء لديه، كما ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية وتحسنت جودتها، وزادت قدرة هذا الجهاز على مواجهة المخاطر المتوقعة. يضاف إلى ذلك الإنجازات التي حققتها سلطة النقد، سواء على مستوى التشريعات والتعليمات والنظم الرقابية مثل إصدار قانون نظم المدفوعات، أو على مستوى إنجاز بعض المشاريع الهامة كمشروع رقم الحساب المصرفي الدولي، وإطلاق نظام الشيكات الموقوفة والمفقودة، ومشروع تسوية نتائج عمليات التداول في السوق المالي من خلال نظام براق، ومشروع إنشاء مقسم إلكتروني لأدوات الدفع الإلكترونية، وغيرها من المشاريع التي عززت متانة المصارف العاملة في فلسطين.

وتشير المؤشرات المالية للمصارف العاملة في فلسطين إلى ارتفاع إجمالي موجودات المصارف في نهاية العام 2012 إلى حوالي 10,044.5 مليون دولار، ونسبة 7.6% مقارنة مع نهاية العام 2011. كما شهدت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً ملحوظاً بحوالي 648.4 مليون دولار ونسبة بلغت 18.3% عما كانت عليه في نهاية العام 2011، لتبلغ حوالي 4.2 مليار دولار. وفي ذلك إشارة إلى مزيد من تفعيل لدور الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد وتوفير مزيد من فرص التمويل والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. كما وصلت ودائع العملاء إلى 7.5 مليار دولار، متزايدة بنسبة 7.3% مقارنة بالعام 2011. وارتفع صافي حقوق ملكية الجهاز المصرفي بنسبة 6.1%، لتصل إلى 1,256.5 مليون دولار، على خلفية زيادة رأس المال المدفوع، الأمر الذي تمخض عن زيادة قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.

من ناحية أخرى، واصلت سلطة النقد تدعيم رأسمالها بشكل تدريجي بهدف زيادة قدرتها في التغلب على المخاطر التي تواجهها أثناء ممارستها لمهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. فقد نمت حقوق ملكية سلطة النقد مع نهاية العام 2012 بنسبة 3.2%، لتصل إلى 92.1 مليون دولار، جراء ارتفاع رأس المال المدفوع بحوالي 5%، وذلك من خلال تحويل الأرباح التي أسفرت عنها نتائج الأعمال التي قامت بها سلطة النقد إلى حساب رأس المال.

the purchasing power of the USD between 7.2 percent in Gaza and 3.6 percent in the West Bank, assuming nominal wages remained constant.

Unemployment in Palestine is on the rise again in 2012 after a relative improvement witnessed last year. The unemployment rate rose to 23 percent of the total labor force, compared with 20.9 percent in 2011. It rose in the West Bank from 17.3 percent in 2011 to 19 percent during 2012, while in Gaza, it increased from 28.7 percent to 31 percent between 2011 and 2012.

The current account deficit in the Palestinian balance of payments reached to USD 2,814.8 million in 2012, up by 28.4 percent from what it was in 2011, and accounting for 27.4 percent of GDP, compared with a deficit of 22.4 percent of GDP during 2011. The main reason behind this increase is the dramatic rise of the chronic deficit in the trade balance, which reached USD 5,236.5 million, or 51.1 percent of GDP in 2012, compared with 48.4 percent in 2011. Meanwhile, the capital and financial account has achieved a surplus of USD 2,832 million during 2012; an increase of 31.4 percent from 2011, with the surplus accounting for 27.6 percent of GDP, compared with 22 percent in 2011. The primary reason behind this is the rise in net inflows of other investments (mainly bank deposits), which amounted to USD 2,410 million in 2012.

On the other hand, the Palestine Monetary Authority (PMA)'s efforts and success in previous years in maintaining the stability and performance of banks operating in Palestine continued in 2012, notwithstanding the surrounding political and economic crises, and a highly risky domestic environment. The PMA has also succeeded in ensuring banks management according to international best practices, including full commitment to the principles of banking governance, addressing weak banks, strengthening banks' capital, developing financial infrastructure, and maintaining customers confidence.

The outcome of the abovementioned actions were reflected positively in the financial indicators of the Palestinian banking system. The most prominent improvements included the rise in assets, growing customer deposits, the improvement in the size and quality of the credit portfolio, and increased banks' ability to cope with expected and unexpected risks.

Milestones have also been achieved both at the legislative and regulatory levels. The most prominent of these was the Payment Systems Law. In addition, other major projects were completed in 2012, such as the International Banking Account Number-IBAN, the Suspended and Lost Checks System, the settlement of PEX trading through the BURAQ system, national electronic switch for electronic payment instruments, and other projects that have enhanced the stability and performance of banks operating in Palestine.

The financial indicators of banks operating in Palestine show an increase in total assets by the end of 2012 to about USD 10,051.9 million, and by 7.7 percent compared with the end of 2011. Credit facilities have also seen a remarkable increase of about USD 648.6 million, thereby achieving a growth of 18.3 percent from 2011, to amount to USD 4.2 billion by the end of 2012. This, in turn, meant increased activation of financial intermediation between surplus and deficit units in the economy by providing more funding opportunities, which will eventually contribute to economic development. Customer deposits reached USD 7.5 billion, increasing by 7.3 percent compared to 2011. Net equity of the banking system increased by 6.1 percent, to reach USD 1,256.5 million, as a result of increasing paid-up capital, which in turn increased banks' ability to cope with expected and unexpected risks.

On the other hand, the PMA proceeded to strengthen its capital gradually in order to increase its capacity to overcome risks. The PMA's equity grew by 3.2 percent, to reach USD 92.1 million by the end of 2012, as a result of increasing paid-up capital by about 5 percent, and transferring annual profits to the equity account.

# Executive Summary

During 2012, economic and political crises continued to affect the global economy, and contributed to further weakening in global economic growth, all at a time when the effectiveness of fiscal and monetary policies adopted by afflicted economies was still questioned by the financial markets, investors and analysts alike. Despite its current significance, fiscal austerity formed an additional burden on domestic demand and raised further concerns about fiscal stance and budget deficit. Also, slower growth contributed to deepening of problems faced by some banks in many countries, such as Spain and Cyprus.

However, attention is mostly directed to the heavily indebted euro area, and the fragile growth of the United States, as being most influential on the performance of the global economy. The Euro sovereign debt crisis has exacerbated during 2012 affecting the third and fourth largest economies in the euro area, Italy and Spain respectively, and threatening more countries, especially the smaller and less solid ones in the euro area. On the other hand, the mixed signals sent by the U.S. economy and the possibility of falling into a fiscal cliff also promoted fears of a relapse of global growth in 2012. Moreover, it became obvious that Emerging and Developing Countries (EDCs) are influenced by crises in Developed Countries (DCs) as evidenced by the declining growth rates and levels of foreign trade. On the regional level, some countries in the Middle East, especially the Arab Spring countries, are still experiencing great pressure on their public budgets with the decline in revenue, due to political, economic and social developments. In addition, balance of payments accounts are also facing pressures due to the decline in foreign direct investment, the compensation of employees, and in revenues from tourism and others.

With the backdrop of these risks, global growth slowed from about 4 percent in 2011 to 3.2 percent in 2012, with a clear disparity between different groups. While EDCs have grown by about 5.1 percent, the growth in DCs did not exceed 1.2 percent. This slowdown in growth was associated with a decline in inflation, a rise in unemployment, a decline in demand, and a general reluctance for lending and investment in many developed countries.

At the local level, the growth of the Palestinian economy has also slowed during 2012 compared to 2011, as real GDP grew by 5.9 percent, compared with 12.2 percent in 2011. A significant decline in growth was noticed in the West Bank and Gaza Strip alike, with growth in the West Bank declining from 10.4 percent to 5.6 percent between 2011 and 2012, while in Gaza growth falling from 17.6 percent in 2011 to 6.6 percent in 2012. A further decline in growth is still possible as long as fiscal austerity remains in place, especially with the continuous decline in external support and if restrictions on access and movement remain unchanged. Despite the slowdown in growth, Palestinian per capita real GDP has grown over the past few years by almost a quarter to reach a level of USD 1,679.3 during 2012, surpassing, for the first time, the level achieved in 1999. It should be noted that per capita GDP in both the West Bank and Gaza Strip has grown during 2012 by 2.7 percent and 3 percent, respectively.

Prices in Palestine indicated low and relatively close levels of inflation during the last two years. Inflation rate reached 2.8 percent during 2012 compared to 2.9 percent in 2011. Nevertheless, these levels caused a relative erosion in real wages, due to the fact that the inflation rate was still higher than the increase in nominal wages. So, the average daily real wage in Palestine declined by about 1.4 percent in 2012, driven by lower average daily real wage in the West Bank by 1.7 percent, as well as for workers in Israel by 3 percent, compared with an increase in average daily real wage in Gaza by 4.1 percent due to the low level of inflation therein. The disparity in inflation between the West Bank and Gaza has also created uneven changes in the purchasing power of the NIS and USD in both regions. The purchasing power of the NIS decreased in the West Bank by 4.1 percent, while in Gaza the decline did not exceed 0.5 percent, compared with an increase in

## المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، 2008-2012

### Main Indicators of Palestinian Economy, 2008-2012

| Indicator                          | 2012                                                                 | 2011  | 2010  | 2009  | 2008  | المؤشر                                             |
|------------------------------------|----------------------------------------------------------------------|-------|-------|-------|-------|----------------------------------------------------|
| Output and Prices                  | (معدل تغير سنوي، Annual percent change)                              |       |       |       |       | الإنتاج والأسعار                                   |
| Real GDP (2004 market prices)      | 5.9                                                                  | 12.2  | 9.3   | 7.4   | 7.1   | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2004)   |
| Real Per Capita GDP                | 2.7                                                                  | 8.3   | 6.7   | 4.3   | 4.1   | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي |
| Inflation rate, Palestine          | 2.8                                                                  | 2.9   | 3.7   | 2.8   | 9.9   | معدلات التضخم، فلسطين                              |
| West Bank                          | 4.1                                                                  | 3.5   | 4.2   | 0.6   | 9.8   | الضفة الغربية                                      |
| Gaza Strip                         | 0.5                                                                  | 0.6   | 1.7   | 4.4   | 14.0  | قطاع غزة                                           |
| Unemployment Rate                  | (كنسبة من القوى العاملة، Percent of labor force)                     |       |       |       |       | معدلات البطالة                                     |
| Palestine                          | 23.0                                                                 | 20.9  | 23.7  | 24.5  | 26.6  | فلسطين                                             |
| West Bank                          | 19.0                                                                 | 17.3  | 17.2  | 17.8  | 19.7  | الضفة الغربية                                      |
| Gaza Strip                         | 31.0                                                                 | 28.7  | 37.8  | 38.6  | 40.6  | قطاع غزة                                           |
| Broad definition, Palestine        | 26.7                                                                 | 25.8  | 30.0  | 30.1  | 31.7  | حسب التعريف الموسع، فلسطين                         |
| West Bank                          | 23.0                                                                 | 22.3  | 23.4  | 23.4  | 25.3  | الضفة الغربية                                      |
| Gaza Strip                         | 34.2                                                                 | 33.1  | 43.7  | 43.8  | 45.0  | قطاع غزة                                           |
| Consumption, Investment and Saving | (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)<br>(Percent of nominal GDP) |       |       |       |       | الاستهلاك والاستثمار والادخار                      |
| Final Consumption                  | 133.1                                                                | 126.4 | 123.2 | 133.4 | 130.8 | الاستهلاك النهائي                                  |
| Public                             | 30.3                                                                 | 29.9  | 24.5  | 26.1  | 20.6  | عام                                                |
| Private                            | 102.8                                                                | 96.5  | 98.7  | 107.3 | 110.2 | خاص                                                |
| Gross Fixed Capital Formation      | 17.9                                                                 | 20.7  | 17.3  | 18.0  | 18.6  | إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت                    |
| Public                             | 6.7                                                                  | 8.5   | 7.1   | 7.4   | 7.7   | عام                                                |
| Private                            | 11.2                                                                 | 12.2  | 10.2  | 10.6  | 10.9  | خاص                                                |
| Domestic Saving                    | -33.1                                                                | -26.4 | -23.2 | -33.4 | -30.8 | الادخار المحلي                                     |
| Public Finance                     | (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)<br>(Percent of nominal GDP) |       |       |       |       | المالية العامة                                     |
| Total Revenue and External Aid     | 30.9                                                                 | 32.3  | 38.1  | 43.9  | 60.2  | إجمالي الإيرادات العامة والمنح                     |
| Domestic Revenue (net)             | 21.8                                                                 | 22.3  | 22.8  | 23.1  | 28.5  | الإيرادات المحلية (صافي)                           |
| Tax                                | 4.7                                                                  | 4.9   | 5.7   | 4.5   | 4.4   | إيرادات ضريبية                                     |
| Non-Tax                            | 2.3                                                                  | 2.3   | 3.3   | 4.2   | 7.8   | إيرادات غير ضريبية                                 |
| Clearance Revenue                  | 15.4                                                                 | 15.2  | 14.9  | 16.2  | 18.2  | إيرادات المقاصة                                    |
| Tax Refund (-)                     | 0.6                                                                  | 0.1   | 1.1   | 1.8   | 1.9   | رديّات ضريبة (-)                                   |
| Foreign Aid                        | 9.1                                                                  | 10.0  | 15.3  | 20.8  | 31.7  | المنح والمساعدات الخارجية                          |
| Total Expenditures                 | 31.8                                                                 | 33.3  | 39.1  | 46.2  | 55.8  | إجمالي النفقات العامة                              |

| المؤشر                                                 | 2012                                                                 | 2011  | 2010  | 2009  | 2008  | Indicator                            |
|--------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------|-------|-------|-------|-------|--------------------------------------|
| النفقات الجارية وصافي الإقراض                          | 52.4                                                                 | 43.5  | 35.8  | 30.3  | 29.7  | Current Expenditures and Net Lending |
| نفقات الأجور والرواتب                                  | 28.4                                                                 | 21.2  | 18.8  | 17.2  | 15.2  | Wage Expenditure                     |
| نفقات غير الأجور                                       | 16.9                                                                 | 17.0  | 13.9  | 11.7  | 11.8  | Non-Wage Expenditure                 |
| صافي الإقراض                                           | 7.1                                                                  | 5.3   | 3.1   | 1.4   | 2.7   | Net Lending                          |
| النفقات التطويرية                                      | 3.4                                                                  | 2.8   | 3.3   | 3.0   | 2.1   | Development Expenditures             |
| العجز الجاري                                           | -23.9                                                                | -20.5 | -13.0 | -8.0  | -7.9  | Current Balance                      |
| العجز الكلي (قبل الدعم الخارجي)                        | -27.3                                                                | -23.2 | -16.3 | -11.0 | -10.0 | Overall Balance (Excl. Foreign Aid)  |
| العجز الكلي (بعد الدعم الخارجي)                        | 4.3                                                                  | -2.3  | -1.0  | -1.1  | -0.8  | Overall Balance (Inc. Foreign Aid)   |
| الدين العام الحكومي                                    | 24.9                                                                 | 25.8  | 22.6  | 22.6  | 24.2  | Government Public Debt               |
| القطاع الخارجي                                         | (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)<br>(Percent of nominal GDP) |       |       |       |       | External Sector                      |
| المصادرات من السلع والخدمات                            | 18.6                                                                 | 18.0  | 18.0  | 19.4  | 17.6  | Exports of Goods and Services        |
| الواردات من السلع والخدمات                             | 75.9                                                                 | 75.4  | 65.6  | 73.3  | 63.7  | Imports of Goods and Services        |
| صافي الدخل المحول من الخارج                            | 14.7                                                                 | 13.0  | 13.2  | 11.0  | 11.9  | Income From Abroad, net              |
| منه: تعويضات العاملين في الخارج                        | 11.9                                                                 | 12.4  | 12.9  | 10.8  | 12.3  | Of which: compensation of employees  |
| التحويلات الجارية بدون مقابل                           | 54.7                                                                 | 33.7  | 26.1  | 14.1  | 12.9  | Current transfers, net               |
| منها: للقطاع الحكومي                                   | 31.7                                                                 | 22.1  | 14.6  | 7.7   | 5.1   | Of which: to public sector           |
| الحساب الجاري                                          | 12.2                                                                 | -10.6 | -8.3  | -28.8 | -21.4 | Current Account                      |
| القطاع النقدي                                          | (معدل تغير سنوي، Annual percent change)                              |       |       |       |       | Monetary Sector                      |
| موجودات سلطة النقد                                     | 55.2                                                                 | 8.8   | -9.9  | -11.2 | 7.8   | PMA Assets                           |
| موجودات المصارف                                        | 10.4                                                                 | 6.5   | 9.1   | 6.1   | 7.6   | Banks Assets                         |
| إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة                   | 7.2                                                                  | 22.2  | 29.2  | 23.0  | 18.3  | Direct Credit Facilities             |
| منها: تسهيلات القطاع الخاص                             | 0.9                                                                  | 23.3  | 28.3  | 19.6  | 14.0  | Of which: to the private sector      |
| ودائع العملاء                                          | 14.2                                                                 | 7.7   | 8.0   | 2.5   | 7.3   | Deposits                             |
| منها: ودائع القطاع الخاص                               | 13.9                                                                 | 9.1   | 6.8   | 4.4   | 7.4   | Of which: from the private sector    |
| أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين                          | 4.1                                                                  | -13.8 | -7.2  | -5.9  | -6.6  | Balances Abroad                      |
| حقوق الملكية                                           | 22.1                                                                 | 12.0  | 14.2  | 8.4   | 6.1   | Ownership Equity                     |
| منها: رأس المال المدفوع                                | 19.4                                                                 | 15.3  | 10.9  | 8.0   | 2.3   | Of which: paid-up capital            |
| بنود تذكيرية                                           |                                                                      |       |       |       |       | Memorandum Items                     |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 100=2004) | 4878                                                                 | 5239  | 5725  | 6421  | 6797  | Real GDP (USD Million, 2004 = 100)   |
| الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)            | 6247                                                                 | 6720  | 8331  | 9775  | 10255 | Nominal GDP (USD Million)            |
| مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)          | 527.3                                                                | 441.7 | 493.0 | 476.9 | 477.6 | Al-Quds Stock Market Index (point)   |
| سعر الصرف الفعلي (الدولار مقابل الشيكل)                | 3.59                                                                 | 3.92  | 3.73  | 3.58  | 3.85  | Actual Exchange rate (USD/NIS)       |



|    |                                             |
|----|---------------------------------------------|
| I  | تقديم                                       |
| IV | الملخص التنفيذي                             |
| 1  | <b>الفصل الأول</b>                          |
|    | تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي             |
| 3  | <b>الجزء الأول: تطورات الاقتصاد العالمي</b> |
| 3  | الأداء الاقتصادي                            |
| 4  | النمو                                       |
| 5  | الأسعار والتضخم                             |
| 5  | أسعار النفط                                 |
| 6  | أسعار الغذاء                                |
| 6  | أسعار الذهب                                 |
| 7  | أسعار الفائدة                               |
| 7  | أسعار الصرف                                 |
| 10 | البطالة                                     |
| 11 | التجارة الخارجية                            |
| 12 | الاستثمار الأجنبي المباشر                   |
| 13 | الاحتياطيات الدولية                         |
| 13 | المديونية الخارجية                          |
| 14 | مؤشرات أسواق المال العالمية                 |
| 15 | الآفاق الاقتصادية                           |
| 17 | <b>الجزء الثاني: تطورات الاقتصاد المحلي</b> |
| 17 | الأداء الاقتصادي                            |
| 18 | الأنشطة الاقتصادية                          |
| 22 | الطلب الكلي                                 |
| 25 | القطاعات الاقتصادية المؤسسية                |
| 26 | التضخم، والأسعار، والقوة الشرائية           |
| 28 | القوى العاملة والإنتاجية                    |
| 29 | العمالة                                     |
| 30 | البطالة                                     |
| 30 | معدل الأجر اليومي                           |
| 31 | معدل الإعاقة الاقتصادية                     |
| 31 | الإنتاجية                                   |
| 32 | الآفاق الاقتصادية                           |
| 35 | <b>الفصل الثاني</b>                         |
|    | تطورات مالية الحكومة                        |
| 37 | الإيرادات والمنح                            |
| 39 | النفقات                                     |
| 40 | العجز                                       |
| 41 | المتأخرات                                   |
| 41 | الدين العام                                 |
| 45 | <b>الفصل الثالث</b>                         |
|    | تطورات القطاع الخارجي                       |
| 47 | التجارة الخارجية السلعية المسجلة            |
| 49 | ميزان المدفوعات                             |

|    |                                                             |
|----|-------------------------------------------------------------|
| 49 | الحساب الجاري                                               |
| 52 | الحساب الرأسمالي والمالي                                    |
| 53 | استدامة الحساب الجاري                                       |
| 55 | <b>الفصل الرابع</b>                                         |
|    | <b>تطورات القطاع المالي الفلسطيني</b>                       |
| 57 | <b>الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية</b>            |
| 58 | <b>العلاقة مع المصارف</b>                                   |
| 58 | القوانين والتشريعات                                         |
| 58 | الرقابة والتعليمات                                          |
| 60 | سياسة الانتشار والتفّرع المصرفي والاشتغال المالي            |
| 62 | التطورات والمستجدات في الأنظمة المصرفية                     |
| 63 | <b>العلاقة مع الجمهور</b>                                   |
| 65 | <b>العلاقة مع المؤسسات المالية الأخرى</b>                   |
| 65 | العلاقة مع مؤسسات الإقراض المتخصصة                          |
| 65 | العلاقة مع المصارف                                          |
| 66 | <b>العلاقة مع الحكومة والمؤسسات والهيئات المحلية الأخرى</b> |
| 67 | <b>العلاقات الدولية</b>                                     |
| 67 | <b>النشاط المالي</b>                                        |
| 68 | <b>البحث والتطوير</b>                                       |
| 69 | المنشورات                                                   |
| 69 | الكادر الوظيفي والتدريب                                     |
| 71 | <b>الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني</b>        |
| 71 | <b>موجودات المصارف العاملة في فلسطين</b>                    |
| 72 | محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة                         |
| 74 | الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف                             |
| 74 | المحفظة الاستثمارية                                         |
| 74 | بنود أخرى                                                   |
| 75 | <b>مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين</b>                    |
| 75 | الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين                       |
| 76 | صافي حقوق الملكية                                           |
| 76 | بنود أخرى                                                   |
| 77 | <b>الأرباح والخسائر</b>                                     |
| 77 | <b>نظم المدفوعات المدارة من قبل سلطة النقد</b>              |
| 78 | <b>أسعار الفائدة</b>                                        |
| 81 | <b>الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية</b>          |
| 81 | <b>مؤسسات الإقراض المتخصصة</b>                              |
| 82 | <b>مؤسسات الصيرفة</b>                                       |
| 82 | بورصة فلسطين                                                |
| 83 | قطاع التأمين                                                |
| 84 | الرهن العقاري والتأجير التمويلي                             |
| 87 | <b>الملاحق الإحصائية</b>                                    |

## الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي

|    |                                                                                                             |
|----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 4  | شكل 1-1: معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي العالمي، 2008-2012                                           |
| 5  | شكل 2-1: مستويات التضخم العالمية، 2008-2012                                                                 |
| 5  | شكل 3-1: متوسط أسعار النفط الخام، 2008-2012                                                                 |
| 6  | شكل 4-1: مؤشر أسعار الغذاء والمشروبات العالمية، 2008-2012                                                   |
| 6  | شكل 5-1: أسعار الذهب العالمية، 2008-2012                                                                    |
| 7  | شكل 6-1: أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية على أساس شهري، 2012                                       |
| 11 | شكل 7-1: معدل النمو في حجم التبادل التجاري العالمي، 2008-2012                                               |
| 11 | شكل 8-1: التغير في شروط التبادل التجاري في العالم، 2008-2012                                                |
| 12 | شكل 9-1: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعات الدول، 2008-2011                                             |
| 12 | شكل 10-1: الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، 2008-2011                                         |
| 13 | شكل 11-1: التغير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدول الصاعدة والنامية، 2011 و 2012                           |
| 14 | شكل 12-1: الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي في مجموعات الدول، 2008-2012                                  |
| 17 | شكل 13-1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2008-2012                                      |
| 18 | شكل 14-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2008-2012                                 |
| 19 | شكل 15-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2011 و 2012                                   |
| 19 | شكل 16-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2011 و 2012                                      |
| 22 | شكل 17-1: الطلب الكلي في فلسطين، 2008-2012                                                                  |
| 23 | شكل 18-1: نسبة الاستثمار الخاص والعام من إجمالي الاستثمار، 2008-2012                                        |
| 23 | شكل 19-1: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2008-2012                                      |
| 25 | شكل 20-1: مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الاسمي بأسعار التكلفة، 2007-2011                      |
| 26 | شكل 21-1: مساهمة القطاعات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الاسمي بأسعار التكلفة، 2007-2011 |
| 26 | شكل 22-1: مستويات التضخم في دول مختارة، 2008-2012                                                           |
| 27 | شكل 23-1: مستويات التضخم في فلسطين، 2008-2012                                                               |
| 27 | شكل 24-1: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2012                                                         |
| 28 | شكل 25-1: نسب التغير في القوة الشرائية للدولار في فلسطين، 2008-2012                                         |
| 28 | شكل 26-1: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2012                                                     |
| 29 | شكل 27-1: معدلات المشاركة في فلسطين بحسب الجنس والفئة العمرية، 2012                                         |
| 29 | شكل 28-1: معدلات المشاركة في فلسطين بحسب الجنس وعدد سنوات الدراسة، 2012                                     |
| 30 | شكل 29-1: توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، 2012                                                       |
| 30 | شكل 30-1: معدلات البطالة في فلسطين، 2008-2012                                                               |
| 31 | شكل 31-1: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2008-2012                                            |
| 31 | شكل 32-1: معدل الإعالة الاقتصادية، 2008-2012                                                                |
| 31 | شكل 33-1: معدل الإنتاجية للعامل الفلسطيني بالدولار، 2008-2012                                               |
| 32 | شكل 34-1: تنبؤات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2013 و 2014                                                |

## الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

|    |                                                                                     |
|----|-------------------------------------------------------------------------------------|
| 37 | شكل 1-2: هيكل إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح، 2012                             |
| 38 | شكل 2-2: الإيرادات المحلية كنسبة من النفقات الجارية، 2008-2012                      |
| 39 | شكل 3-2: هيكل النفقات العامة، 2012                                                  |
| 40 | شكل 4-2: حصة بنود الإنفاق كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2008-2012                 |
| 40 | شكل 5-2: العجز (قبل المساعدات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2008-2012           |
| 41 | شكل 6-2: المتأخرات المترتبة على السلطة الفلسطينية، 2009-2012                        |
| 41 | شكل 7-2: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة ومن الناتج المحلي، 2008-2012 |

## الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات

|    |                                                                            |
|----|----------------------------------------------------------------------------|
| 47 | شكل 3-1: الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية، 2012                      |
| 47 | شكل 3-2: الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية، 2012                      |
| 48 | شكل 3-3: اتجاه الصادرات الفلسطينية، 2012                                   |
| 48 | شكل 4-4: مصادر الواردات الفلسطينية، 2012                                   |
| 49 | شكل 5-5: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2012                              |
| 50 | شكل 6-3: الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2008-2012             |
| 50 | شكل 7-3: العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي، 2008-2012                   |
| 51 | شكل 8-3: الدخل المحول من الخارج، 2008-2012                                 |
| 51 | شكل 9-3: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2008-2012                |
| 52 | شكل 10-3: التحويلات الجارية بدون مقابل، 2008-2012                          |
| 52 | شكل 11-3: الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2008-2012 |

## الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

|    |                                                                                              |
|----|----------------------------------------------------------------------------------------------|
| 60 | شكل 4-1: عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين، ونسبتها لعدد السكان، 2008-2012           |
| 67 | شكل 4-2: هيكل مطلوبات سلطة النقد الفلسطينية، 2012                                            |
| 68 | شكل 3-3: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2012                                            |
| 71 | شكل 4-4: إجمالي موجودات المصارف في فلسطين، 2008-2012                                         |
| 72 | شكل 5-4: التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2008-2012                                            |
| 72 | شكل 6-4: توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوع والعملة، 2012                         |
| 72 | شكل 7-4: التسهيلات الائتمانية حسب القطاع والمنطقة الجغرافية، 2012                            |
| 73 | شكل 8-4: التسهيلات الائتمانية بين القطاع العام والخاص، 2008-2012                             |
| 73 | شكل 9-4: العلاقة بين الأرصدة الخارجية والتسهيلات الائتمانية المباشرة، 2008-2012              |
| 74 | شكل 10-4: الأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي موجودات المصارف، 2008-2012                        |
| 74 | شكل 11-4: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2011 و2012                   |
| 75 | شكل 12-4: إجمالي الودائع وودائع العملاء، 2008-2012                                           |
| 75 | شكل 13-4: وودائع العملاء، 2008-2012                                                          |
| 75 | شكل 14-4: توزيع وودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2012                                     |
| 76 | شكل 15-4: توزيع وودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2012                                       |
| 76 | شكل 16-4: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2012                                          |
| 76 | شكل 17-4: صافي حقوق ملكية المصارف، 2008-2012                                                 |
| 76 | شكل 18-4: هيكل صافي حقوق ملكية المصارف، 2012                                                 |
| 77 | شكل 19-4: الدخل الصافي للمصارف العاملة في فلسطين، 2008-2012                                  |
| 77 | شكل 20-4: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص، 2008-2012                                 |
| 78 | شكل 21-4: معدل أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات بمختلف العملات المستخدمة في فلسطين، 2012 |
| 81 | شكل 22-4: توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية، 2012                                         |
| 82 | شكل 23-4: المؤشر العام ليورصة فلسطين، 2008-2012                                              |
| 82 | شكل 24-4: الحصص القطاعية لعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2012                         |
| 83 | شكل 25-4: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2012               |
| 83 | شكل 26-4: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2008-2012                                          |
| 83 | شكل 27-4: الأهمية النسبية لإجمالي أفساط التأمين، 2012                                        |
| 84 | شكل 28-4: الأهمية النسبية للتعويضات المدفوعة، 2012                                           |

|    |                                                                  |
|----|------------------------------------------------------------------|
| 8  | صندوق 1: السياسة النقدية: بين الأدوات التقليدية والحلول المبتكرة |
| 20 | صندوق 2: فجوة الإنتاج                                            |
| 23 | صندوق 3: ممارسة أنشطة الأعمال في فلسطين: الواقع والمأمول         |
| 48 | صندوق 4: فلسطين ومنظمة التجارة العالمية                          |
| 61 | صندوق 5: حملات التوعية المصرفية                                  |

## قائمة الملاحق الإحصائية

### الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي

|     |                                                                                         |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------|
| 91  | جدول (1-1): معدلات النمو العالمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2012-2008          |
| 92  | جدول (2-1): معدلات التضخم العالمية، 2012-2008                                           |
| 92  | جدول (3-1): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2012-2008                                 |
| 93  | جدول (4-1): معدلات الفائدة الرسمية، 2012-2008                                           |
| 93  | جدول (5-1): معدلات نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري، 2012-2008            |
| 93  | جدول (6-1): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2012-2008                           |
| 94  | جدول (7-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2012-2008                                 |
| 94  | جدول (8-1): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2012-2008                                        |
| 95  | جدول (9-1): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول الماعدة والنامية، 2012-2008            |
| 97  | جدول (10-1): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2012-2008 |
| 98  | جدول (11-1): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2012-2008   |
| 99  | جدول (12-1): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في فلسطين، 2012-2008       |
| 100 | جدول (13-1): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2012-2008                                      |
| 101 | جدول (14-1): التنبؤات الاقتصادية، 2013 و2014                                            |

### الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

|     |                                                                                   |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------|
| 105 | جدول (1-2): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للسلطة الوطنية الفلسطينية، 2012-2008 |
| 106 | جدول (2-2): الدين العام القائم في ذمة السلطة الوطنية الفلسطينية، 2012-2009        |
| 107 | جدول (3-2): خدمة الدين العام الحكومي، 2011 و2012                                  |
| 107 | جدول (4-2): تراكم المتأخرات على السلطة الوطنية الفلسطينية، 2012-2009              |

### الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات

|     |                                                  |
|-----|--------------------------------------------------|
| 111 | جدول (1-3): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2012-2008 |
|-----|--------------------------------------------------|

### الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

|     |                                                                          |
|-----|--------------------------------------------------------------------------|
| 115 | جدول (1-4): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2012-2008 |
| 116 | جدول (2-4): مؤشرات التفرع والانتشار والتضمين المالي في فلسطين، 2012-2008 |
| 117 | جدول (3-4): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2012-2008            |
| 118 | جدول (4-4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2012-2008      |
| 119 | جدول (5-4): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2012-2009           |



|     |                                                                                                       |
|-----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 120 | جدول (4-6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2008-2012                                 |
| 121 | جدول (4-7): الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين، 2008-2012                                    |
| 122 | جدول (4-8): بيان الأرباح والخسائر للجهاز المصرفي الفلسطيني، 2008-2012                                 |
| 122 | جدول (4-9): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2008-2012                                           |
| 123 | جدول (4-10): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2008-2012                                                 |
| 123 | جدول (4-11): مخصصات التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2008-2012                                          |
| 124 | جدول (4-12): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية، 2009-2012 |
| 124 | جدول (4-13): متوسط أسعار الفائدة الربع سنوية على الودائع والتسهيلات، 2008-2012                        |
| 125 | جدول (4-14): نشاط غرفة المقاصة، 2008-2012                                                             |
| 126 | جدول (4-15): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض الصغير، 2008-2012                                      |
| 126 | جدول (4-16): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2008-2012                                          |
| 127 | جدول (4-17): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2008-2012                                            |
| 127 | جدول (4-18): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2008-2012                         |





# الفصل الأول

## تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي





# الجزء الأول

## تطورات الاقتصاد العالمي

### نظرة عامة

شكلت التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية خلال 2012 استمراراً للأزمات المتلاحقة التي عصفت بالعديد من الدول خلال الأعوام القليلة الماضية، وأسهمت في تباطؤ معدلات النمو على مستوى العالم، وعلى مستوى معظم مجموعات الدول خلال العام 2012. فقد ساهم فشل المسؤولين الأوروبيين في احتواء أزمة الديون الأوروبية، وببطء مسيرة التعافي في الولايات المتحدة الأمريكية في عرقلة النمو في الدول المتقدمة، والذي انعكس تأثيره على أداء شركائها التجاريين، وخاصة الدول الصاعدة المعتمدة على التصدير. ولا تزال التساؤلات مطروحة حول مستقبل منطقة اليورو ووحدتها النقدية في ظل تدهور الوضع الاقتصادي للدول الأعضاء وانتشار عدوى أزمة الدين فيها.

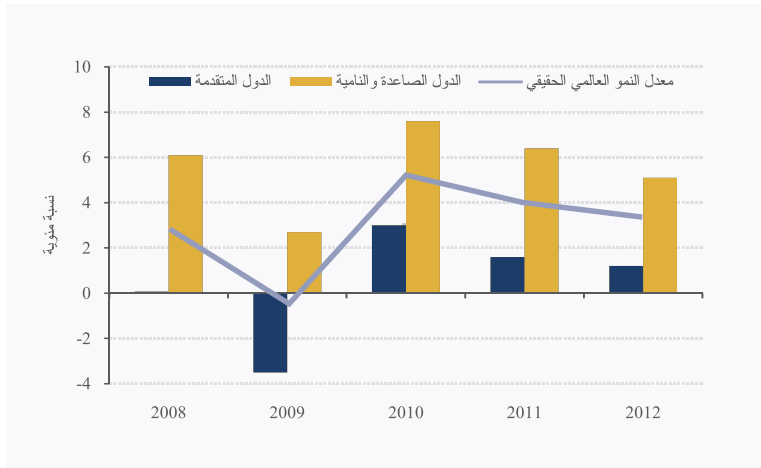
وبالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدول لتصبح أوضاعها الاقتصادية، إلا أن ثقة المستثمرين بالأداء الاقتصادي العالمي، واقتصاديات الدول المتقدمة على وجه التحديد ما زالت ضعيفة نسبياً، خاصة وأن السياسات المالية التقشفية والسياسات النقدية التوسعية التي اتخذتها الدول خلال العام 2012 لم تنجح بعد في تحقيق الهدف المرجو منها، بل على العكس، فإن الكثير من الاقتصاديين قد حمل سياسات التقشف الأوروبية مسؤولية استمرار أزمة الدين وتفاقمها. وفي ظل فشل جميع محاولات احتواء الأزمة وانعدام الخيارات المتاحة، يقف صانعو القرار في العالم عاجزين أمام حجم الأزمات في المناطق المختلفة من العالم ومدى التداخل الذي أصبح يحكم العلاقات الاقتصادية والتجارية بما أصبح يقضي بتأثر الجميع بأزمات الاقتصاديات الكبرى.

### الأداء الاقتصادي

شهد العام 2012 عدداً من التطورات الاقتصادية والسياسية، التي ألفت بظلالها على أداء الاقتصاد العالمي. فعلى الصعيد الاقتصادي، تركز جل اهتمام الأسواق والاساسة على حد سواء على كل من منطقة اليورو المثقلة بالديون والولايات المتحدة التي لم تحسم مسيرة نموها بعد. فمن ناحية، تفاقمّت أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال العام 2012 لتنتشر وتطال ثالث ورابع أكبر اقتصادين في منطقة اليورو، إيطاليا وإسبانيا، مهددةً في طريقها دولاً أصغر حجماً وأقل صلابةً أمام الأزمات في منطقة اليورو. ومن ناحية ثانية، ساهمت الإشارات المختلطة التي بعث بها الاقتصاد الأمريكي للأسواق خلال العام واحتمال وقوعه في الهاوية المالية بتعزيز المخاوف من انتكاس النمو العالمي في العام 2012. من جهة أخرى، بات تأثر الدول الصاعدة والنامية بأزمات الدول المتقدمة أكثر وضوحاً، وهو ما تعكسه معدلات النمو ومستويات التجارة الخارجية. أما منطقة الشرق الأوسط، فلا زالت الأزمات السياسية تعصف بالعديد من دولها، وخاصة دول الربيع العربي.



شكل 1-1: معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي العالمي، 2008-2012



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

شهد الاقتصاد العالمي، الذي لم يتعافى بعد من الأزمة المالية العالمية، مزيداً من الضغوط خلال العام 2012 جراء تفاقم أزمة الديون الأوروبية، التي أسهمت بدورها في تربي البيئة الاقتصادية، ليس فقط على مستوى منطقة اليورو، إنما على مستوى باقي الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية على حد سواء، ونتيجة لذلك، تباطأ النمو العالمي من حوالي 4.0% في العام 2011، إلى 3.2% في العام 2012، عاكساً بذلك تباطؤ النشاط الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية، وإن اختلفت وطأة الأزمات والتباطؤ الاقتصادي بين مجموعات الدول، فبينما استمرت مجموعة الدول الصاعدة والنامية في التوسع والنمو بمعدلات مرتفعة نسبياً، كانت بعض

الدول المتقدمة، وخاصة منطقة اليورو مبعثاً للقلق. فقد نمت مجموعة الدول الصاعدة والنامية بمعدل 5.1% في العام 2012، مقابل 6.4% في العام 2011، بينما نمت مجموعة الدول المتقدمة بنحو 1.2%، مقابل 1.6% في عام 2011.

ففي مجموعة الدول المتقدمة، كانت الولايات المتحدة واليابان الاستثناء الوحيد بين الاقتصاديات الكبرى بتحقيقها لمعدل نمو يفوق العام السابق. إذ نما الناتج المحلي في الولايات المتحدة بنحو 2.2% خلال العام 2012، مقابل 1.8% في العام 2011، وذلك نتيجة تحسن الطلب الخاص وتعاف جزئي لسوق العقار الأمريكي. بينما تعافت اليابان من ركود اقتصادي أصابها بعد الكوارث الطبيعية التي حلت بها مطلع العام 2011، لتحقيق نمواً بنحو 2.0% في العام 2012، مقابل 0.6% في العام السابق، نتيجة للتوسع في الإنفاق الحكومي، وسياسات تحفيز الاستهلاك الخاص التي اتبعتها الحكومة خلال العام 2012.

أما فيما يتعلق بمنطقة اليورو، فقد تراجع الناتج المحلي في مجمل المنطقة بنحو 0.6% خلال العام 2012، مقابل نمو بنحو 1.4% في العام السابق، متأثراً بالسياسات التقشفية الصارمة وتراجع الطلب الخاص ومشاكل القطاع المالي. إذ عانى الاقتصاد اليوناني من أسوأ أداء اقتصادي في منطقة اليورو للعام الثالث على التوالي، لينكمش الناتج المحلي بحوالي 6.4%. تبعته بذلك اقتصاديات كل من البرتغال، وقبرص، وإيطاليا، وإسبانيا التي انكمش اقتصادها بنحو 3.2%، و2.4%، و2.3%، و1.4% على الترتيب. في حين شهدت ألمانيا وفرنسا قدراً كبيراً من التباطؤ، ليصل معدل النمو إلى 0.8% في ألمانيا، وحوالي صفر في المائة في فرنسا، مما يهدد قدرة أكبر اقتصادين في منطقة اليورو على حمل المنطقة نحو النمو.

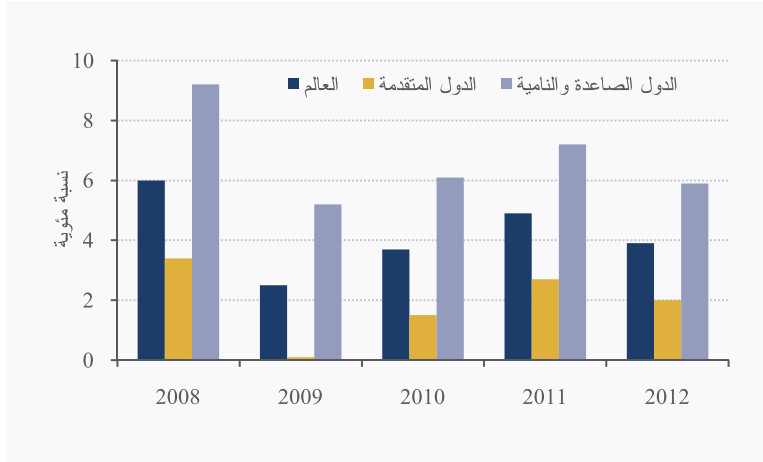
كما شهدت مجموعة الدول الصاعدة والنامية هي الأخرى تباطؤاً في النمو، باستثناء دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي نمت بنحو 4.8%، مقابل 4.0% في العام 2011. وقد تصدرت دول آسيا النامية المجموعة بمعدل نمو 6.9% خلال العام 2012، مقارنة مع 7.9% خلال العام 2011، في حين شهدت دول شرق ووسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة تراجعاً في الناتج المحلي الحقيقي بنحو 3.6% و6.4% على الترتيب. من الجدير بالذكر أنه وبالرغم من مرونة الاقتصاديات الصاعدة والنامية أمام الأزمات المتلاحقة، إلا أن تراجع الطلب في الدول المتقدمة، وبالأخص منطقة اليورو، أثر بشكل واضح على نمو هذه الدول.

أما إقليمياً، فقد شهد الاقتصاد الأردني ارتفاعاً نسبياً في معدل النمو من 2.6% في العام 2011 إلى 2.8% خلال العام 2012، وذلك رغم الاضطرابات السياسية في المنطقة، وتوافد اللاجئين السوريين، ورفع الدعم عن السلع الأساسية خلال العام. بينما تباطأ الاقتصاد الإسرائيلي متأثراً بالأداء الاقتصادي العالمي، وخصوصاً في منطقة اليورو، ليصل معدل النمو إلى 3.1%، مقابل 4.6% في العام 2011.

## الأسعار والتضخم

انعكس التباطؤ الاقتصادي في معظم مجموعات الدول على تحركات الأسعار العالمية والإقليمية، إذ انخفضت معدلات التضخم خلال العام 2012 مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعكس التغيرات الحاصلة على مستويات الطلب في مجموعات الدول، بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في أسعار الغذاء والاستقرار النسبي في أسعار النفط الخام.

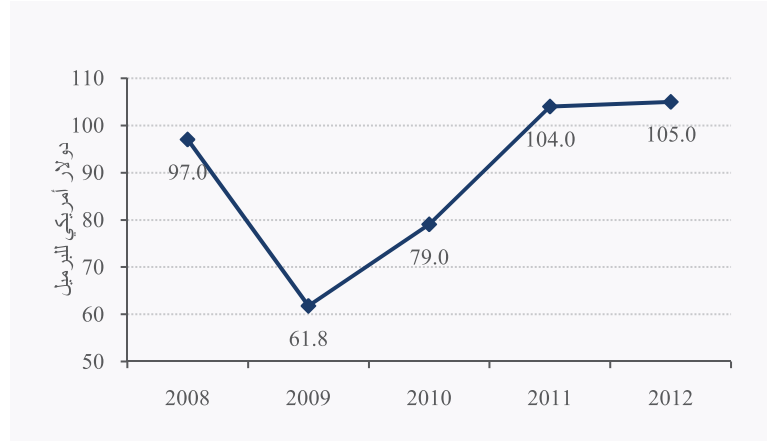
شكل 2-1: مستويات التضخم العالمية، 2008-2012



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

يذكر في هذا الشأن أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشكل استثناءً فيما يتعلق بمعدلات التضخم، حيث تسارع فيها نمو الأسعار من 9.2% في العام 2011 إلى 10.7% في العام 2012، جراء تسارع مستويات النمو فيها، وتغير السياسات الحكومية في عدد من دول المنطقة باتجاه رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية، مما أثر على تحركات الأسعار فيها. وتشكل الأردن أفضل مثال على ذلك، إذ أدى ارتفاع تكاليف الواردات في ظل تزايد عجز الحكومة الأردنية وتراجع مصادر التمويل إلى اضطراب الحكومة لرفع الدعم عن السلع الأساسية، مما رفع معدل التضخم إلى 4.8%، مقابل 4.4% في العام السابق. بالرغم من اختلاف البنية الاقتصادية والظروف المحيطة، إلا أن إسرائيل شهدت ارتفاعاً مماثلاً في مستويات الأسعار على خلفية رفع الضرائب على السلع عدة مرات خلال العام في محاولة لزيادة إيرادات الحكومة الإسرائيلية، ووصل معدل التضخم إلى 3.5% مقابل 2.7% في العام 2011.

شكل 3-1: متوسط أسعار النفط الخام، 2008-2012



المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

## أسعار النفط<sup>[1]</sup>

بالرغم من تذبذب أسعار النفط الخام خلال العام 2012 تبعاً للتطورات الاقتصادية والسياسية في الدول المصدرة وكبرى الدول المستوردة للنفط، إلا أن الأسعار شهدت استقراراً نسبياً في معدلها السنوي مرتفعة بأقل من 1%، لتصل إلى 105 دولارات للبرميل تقريباً، مقابل 104 دولارات في العام 2011. وقد شكل التوتر السياسي بين الولايات المتحدة وإيران في مطلع العام، واستمرار الأزمات في مناطق مختلفة من الشرق الأوسط، وأزمة اليورو، وتذبذب سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى، عاملاً حاسماً في تقلبات أسعار النفط خلال العام. فقد وصل سعر برميل النفط إلى 112 دولاراً

[1] اختلاف الهيكلية الاقتصادية لا يعني فقط اختلاف تركيبة وحجم القطاعات المختلفة، وإنما يعكس أيضاً اختلاف مراحل النمو التي تمر بها الدول. ففي الوقت الذي وصلت فيه الدول المتقدمة إلى مرحلة النضج التي تحد من إمكانية تحقيق مستويات عالية من النمو والتضخم، لا تزال الاقتصادات الصاعدة والنامية في مرحلة النهوض الاقتصادي التي تنشط فيها الأسواق وتحركات الأسعار بما يسمح بمعدلات نمو وتضخم مرتفعة نسبياً.

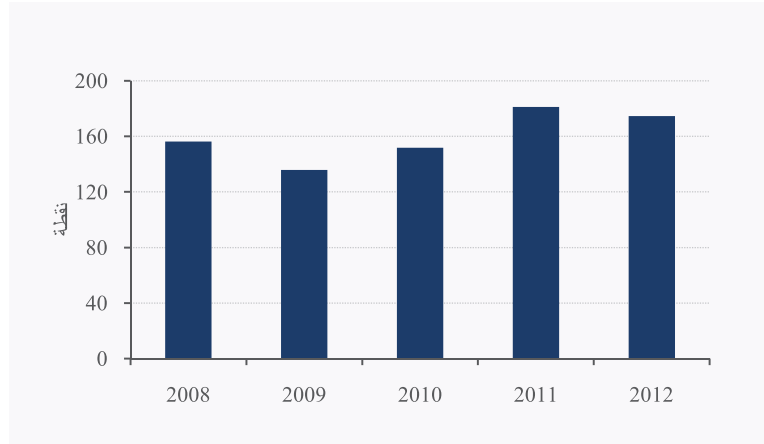
[2] يمثل متوسط أسعار برميل النفط من UK Brent و West Texas و Dubai Fatehg.

خلال الربع الأول من العام 2012 نتيجة مخاوف الأسواق من تزايد التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية وتأثيره على حجم الإنتاج وحركة النفط من الخليج العربي، ونتيجة توقعات بتحسن الاقتصاد الأمريكي وارتفاع مستويات الطلب على الوقود.

وبالرغم من حساسية أسعار النفط لتحركات المسؤولين الأوروبيين لاحتواء أزمة الديون الأوروبية، إلا أن تباطؤ الطلب في معظم الدول الكبرى أدى لانخفاض سعر البرميل خلال الأرباع الثلاثة التالية ليصل إلى نحو 102 دولاراً في الربع الرابع.

## أسعار الغذاء

شكل 4-1: مؤشر أسعار الغذاء والمشروبات العالمية، 2008-2012



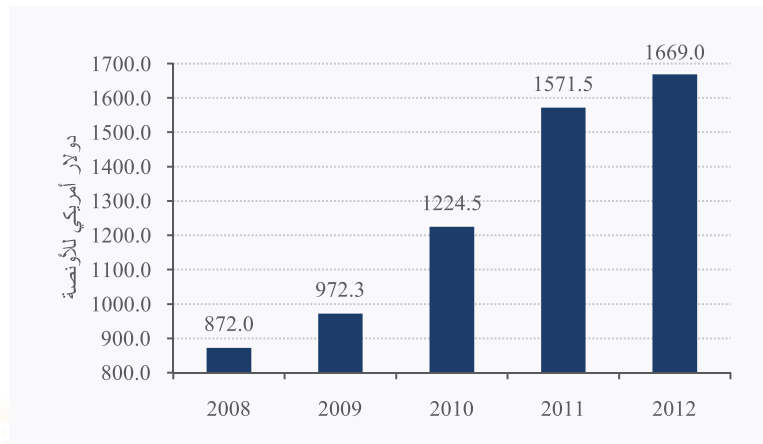
المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

عادت الأسعار العالمية للسلع الغذائية إلى الارتفاع التدريجي خلال العام 2012 (تراجعت الأسعار العالمية للسلع الغذائية نهاية العام 2011 بعد أن وصلت مستويات قياسية مطلع العام) متأثرة بارتفاع أسعار النفط في الربع الأول من العام، تبعه في ذلك سوء الأحوال الجوية في الدول المنتجة خلال الربيعين الثاني والثالث، إضافة إلى تراجع المخزون العالمي من السلع الغذائية خلال مجمل العام<sup>[3]</sup>. وبالرغم من هذا الارتفاع، إلا أن الأسعار العالمية للغذاء، بقيت خلال العام 2012 أقل من المستويات التي وصلتها في العام السابق، إذ انخفض مؤشر أسعار الغذاء بنحو 3.6% عن العام 2011.

تجدر الإشارة إلى أن أسعار المواد الغذائية وصلت مستويات قياسية خلال الأعوام الخمسة الأخيرة. وبالرغم من تذبذبها خلال هذه الفترة وتراجعها النسبي أواخر العام 2012، إلا أن التوقعات تشير إلى أن التغير المناخي وسوء الأحوال الجوية في الدول المنتجة سيتسبب في تناقص العرض من المواد الغذائية الأساسية، وذلك مقابل الارتفاع المطرد في عدد السكان. وهو ما ينذر ليس فقط بارتفاع الأسعار مستقبلاً، بل وبأزمة غذائية عالمية على المدى الطويل، والتي قد تسبب حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على مستوى العالم، وخاصة في الدول النامية.

## أسعار الذهب

شكل 5-1: أسعار الذهب العالمية، 2008-2012



المصدر: www.kitco.com, London fix

واصلت أسعار الذهب تصاعدها خلال العام 2012. فقد أدى استمرار الأزمات الاقتصادية في الدول الكبرى والضبابية الناتجة عن غياب مؤشرات التعافي المستدام فيها إلى تراجع ثقة المستثمرين بهذه الاقتصاديات وعملائها وأسواقها المالية. ففي الوقت الذي لم تفلح السياسات المالية والنقدية بإنعاش هذه الاقتصاديات، أصبح هذا المعدن الثمين ملاذاً آمناً للمستثمرين وللبنوك المركزية على حد سواء، خاصة في ظل تذبذب سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى على مدار العام. نتيجة لما سبق، وصل متوسط سعر الأونصة إلى 1,669 دولار، مرتفعاً بنحو 6.2% مقارنة مع العام 2011.

[3] نشرة Food Price Watch، الصادرة عن البنك الدولي في 2012.

## أسعار الفائدة

واصلت بعض البنوك المركزية تحريك سعر الفائدة الرسمي خلال العام 2012 كجزء من سياساتها النقدية الهادفة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي والدفع باقتصادياتها نحو التعافي من تبعات الأزمات العالمية والمحلية. ويشكل تغيير البنك المركزي الأوروبي لسعر الفائدة الحدث الأهم على هذا الصعيد. فبعد إصراره على الحفاظ على سعر الفائدة الرسمي عند 1% خلال النصف الأول من العام 2012 تجنباً لرفع مستوى التضخم عن المستوى المستهدف عند 2.0%، اضطر المركزي الأوروبي إلى خفض الفائدة إلى 0.75% في تموز 2012 بعد أن بات واضحاً أن أزمة منطقة اليورو ستبقى متفاقمة بشكل مستمر، إن لم تتدخل مؤسسات منطقة اليورو وعلى رأسها البنك المركزي الأوروبي بشكل حاسم لإنقاذ المنطقة من الانهيار.

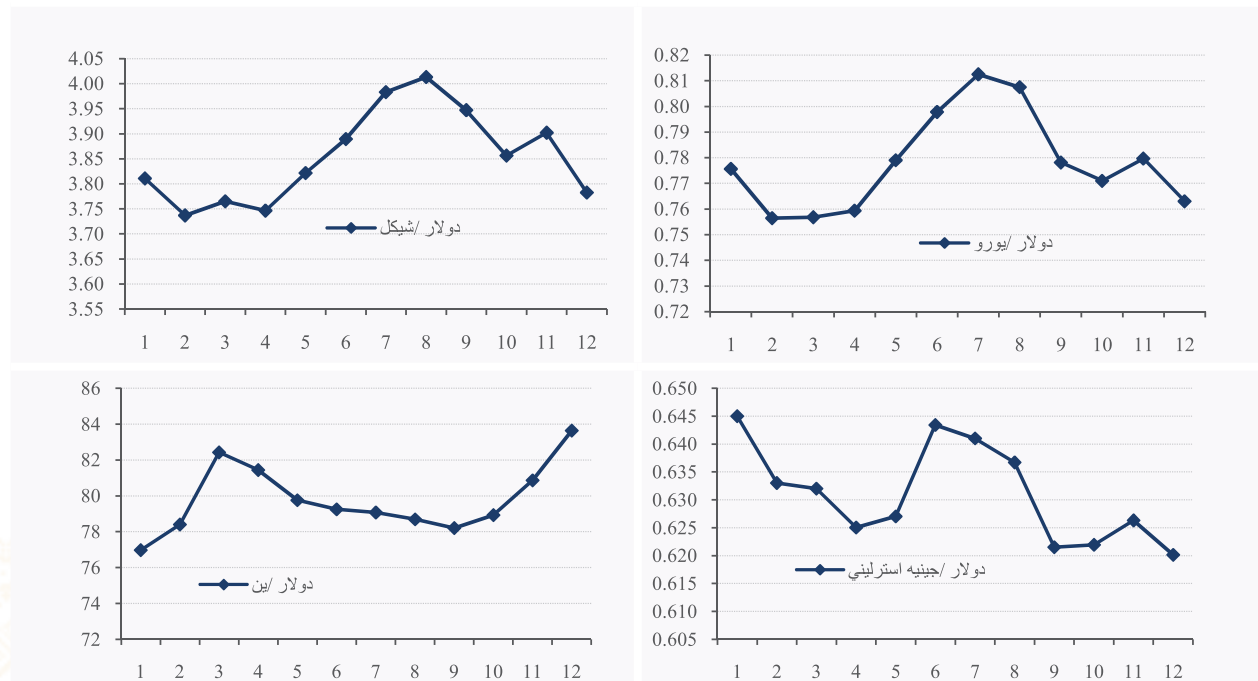
بالمقابل، حافظت البنوك المركزية الرئيسية الأخرى على أسعار فائدة منخفضة نسبياً دون تغيير يذكر، فقد حافظ الاحتياطي الفيدرالي على سعر فائدة 0.25% منذ العام 2009، وكذلك حافظ بنك اليابان على سعر 0.1% منذ العام 2008. في حين لم يتغير سعر الفائدة على الجنيه الاسترليني عن 0.5% منذ العام 2009.

أما في إسرائيل، فقد عمل بنك إسرائيل على تحفيز الاقتصاد عبر تحريك سعر الفائدة الرسمي من 2.75% أواخر العام 2011، وبشكل تدريجي، حتى وصل إلى 1.75% مع نهاية العام 2012.

## أسعار الصرف

عادةً ما تعكس تقلبات أسعار الصرف السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول، كما تشكل عنصراً مهماً في تحديد العلاقات التجارية واتجاه تدفق رأس المال فيما بينها. كما تعكس التقلبات في أسعار العملات الرئيسية (اليورو، الجنيه الاسترليني، الين الياباني) بالإضافة إلى الشيكل الإسرائيلي<sup>[4]</sup> مقابل الدولار الأمريكي خلال العام 2012 ردود فعل الأسواق على كل من الأزمات التي واجهتها الاقتصاديات الكبرى والسياسات التي اتخذت لاحتواء هذه الأزمات. وفي هذا السياق، شهد الدولار الأمريكي تذبذباً ملحوظاً خلال العام مقابل العملات المذكورة، نتيجة لعدة عوامل، أهمها إعلان الاحتياطي الفيدرالي عن حزمة تسهيل ثالثة في أيلول 2012، يرضخ عبرها ما قيمته 40 مليار دولار شهرياً من السيولة (تم رفعها في شهر كانون أول من نفس العام إلى 85 مليار دولار شهرياً)، وذلك في ظل حفاظه على سعر فائدة منخفض. في حين بقي سعر صرف اليورو دون تغيرات جوهرية طويلة الأمد، وهو ما يعكس مناعة اليورو أمام الأزمة التي تمر بها المنطقة، وحالة عدم اليقين التي تسود فيها، وانعكاسات ذلك على تذبذب سعر الصرف.

شكل 1-6: أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية على أساس شهري، 2012



المصدر: [www.oanda.com](http://www.oanda.com)

[4] تم إضافة الشيكل الإسرائيلي نظراً لكونه العملة المتداولة في فلسطين، وبالتالي، للتأثير الملموس للتغير في سعر صرفه مقابل الدولار على معيشة الفرد الفلسطيني، خاصةً من يتقاضون أجورهم بالدولار الأمريكي والدينار الأردني.

## صندوق 1: السياسة النقدية: بين الأدوات التقليدية والحلول المبتكرة

تأتي السياسات النقدية الحالية في الاقتصاديات الكبرى استجابة للمتغيرات الطارئة على مستوى العالم خلال الأعوام الخمسة الماضية. فقد خلقت الأزمات المتعاقبة واقعاً اقتصادياً جديداً أصبح فيه الاقتصاد والنظام المالي العالمي من التعقيد والهشاشة بحيث تدنت فاعلية معظم السياسات التقليدية، وأصبحت تفاعلات الأسواق والبنية الاقتصادية التي تفرزها هذه الأزمات تتحدى الكثير من المسلمات الاقتصادية. فبعد أن غرق العالم في الأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة في العام 2008، هبت البنوك المركزية لإنقاذ اقتصاداتها وأجهزتها المصرفية من الانهيار، فاستهلت سياساتها التوسعية بخفض سعر الفائدة الرسمي (وصلت إلى مستويات تقارب الصفر في الولايات المتحدة)، لتوفير السيولة في القطاع المصرفي وتشجيع البنوك التجارية على الإقراض. لكن خطورة الأزمة وحالة الهلع التي سادت الأسواق حالت دون تحقيق هذا الهدف، ووقعت الولايات المتحدة في حينه بما يسمى بفخ السيولة «Liquidity trap»، بحيث أصبح من المستحيل خفض سعر الفائدة أكثر من ذلك، وفشلت السياسة النقدية وعمليات ضخ السيولة في خفض أسعار الفائدة الطويلة الأمد ورفع توقعات التضخم في الأسواق.

دفعت هذه التحديات البنوك المركزية الكبرى إلى إيجاد حلول خلاقية، فتحوّلت من استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية (سعر الفائدة الرسمي، عمليات السوق المفتوح، الاحتياطي الإلزامي) إلى شراء سندات حكومية طويلة الأجل، والتدخل بشكل مباشر في السوق وشراء أصول من البنوك التجارية والقطاع الخاص بهدف خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل في الأسواق، وهو ما بات يعرف بالتسهيل الكمي «Quantitative Easing». إذ تعمل هذه الوسيلة على خفض تكلفة الاقتراض على القطاع الخاص، وتشجيع الشركات على التوسع والاستثمار واستهلاك السلع الرأسمالية، كما يخفف ذلك سعر الفائدة على الإقراض بين البنوك مما يشجع البنوك على الإقراض.

### السياسات والأهداف

تبنت غالبية البنوك المركزية الكبرى السياسات غير التقليدية سابقة الذكر على الرغم من اختلاف أهداف السياسات النقدية لهذه البنوك واختلاف بنية اقتصاداتها ونقاط الضعف التي تعمل على إصلاحها. ففي الولايات المتحدة، يشكل كل من التضخم ومؤشرات البطالة والتوظيف نقاط ارتكاز السياسة النقدية، فإضافة إلى استهدافه غير المعلن للتضخم، ارتبطت تحركات الاحتياطي الفدرالي في الأسواق بتطورات سوق العمل والنمو في الوظائف، وخاصةً في حزمته الثالثة من التسهيل الكمي. وقد عمل البنك على تحقيق أهدافه عبر عدة طرق منها الحفاظ على سعر الفائدة الرسمي عند مستويات منخفضة، وضخ السيولة في القطاع المصرفي، والتدخل في سوق السندات الحكومية لخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل. لكن اللافت في سياسات الاحتياطي الفدرالي هو حجم تدخله في سوق الإسكان الذي انهار عام 2009، وذلك عبر شراء السندات المدعومة بالرهن العقاري. فيبدو أن الاحتياطي الفدرالي ينظر إلى دوره بشمولية أكبر من بنوك مركزية أخرى، إذ لم يحصر البنك دوره في إنقاذ الجهاز المصرفي فحسب، بل اتجه نحو دعم القطاعات الأخرى نائراً إلى التحسن في سوق السكن والسلع الإنتاجية كأساس لتحسن الأداء الاقتصادي. كما تشكل السياسات المالية التوسعية وهامش الحرية الممنوح للاحتياطي الفدرالي ذراعاً مساعداً في عملية النهوض بالاقتصاد الأمريكي.

على الجانب الآخر، تظهر سياسات البنك المركزي الأوروبي مدى اختلاف الفلسفة الأوروبية بهذا الشأن. إذ يشكل استقرار الأسعار الهدف الأساسي لعمل البنك المركزي، والذي يجعل من سياسته لاستهداف التضخم أكثر صرامة ويحد من هامش الحركة باتجاه سياسات أكثر توسعية ودعمًا لاقتصاد اليورو والدول المتضررة فيه. ويتضح ذلك في إصرار البنك المركزي الأوروبي حتى وقت متأخر من العام 2012 على عدم تخفيض سعر الفائدة الرسمي لتشجيع الإقراض تجنباً لرفع الضغوط على الأسعار. كما يبقى تدخل البنك المركزي الأوروبي في سوق السندات الحكومية وسوق الرهن العقاري أقل بكثير من نظيره الأمريكي، إذ اتجه البنك نحو التدخل بثقل أكبر في القطاع المصرفي عبر ضخ السيولة وإقراض البنوك المتضررة في الدول الأعضاء، والتدخل في سوق الإقراض بين البنوك. وبذلك، ينأى البنك المركزي الأوروبي بنفسه عن التدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، في الوقت الذي تلتزم فيه الحكومات الوطنية في الدول الأعضاء بسياسات تقشفية صارمة، مما يترك الأسواق الأخرى دون الدعم الذي تحظى به مثيلاتها في الولايات المتحدة.

أما اليابان، فتشكل حالة فريدة لما يحصل في الدول الكبرى، فقد عانى الاقتصاد الياباني طوال العقدين الماضيين من انخفاض معدلات النمو وتراجع مزمن في مستويات الأسعار نتيجة لركود اقتصادي بدأ مطلع التسعينات ولا تزال آثاره جلية حتى الآن. وفي ظل هذا الظرف الاقتصادي غير الملائم، جاءت الأزمة المالية العالمية، وأزمة الديون الأوروبية، وتسونامي عام 2011، لتزيد من هشاشة هذا الاقتصاد، خاصةً في ظل تراجع الطلب العالمي وقوة الين أمام العملات الأخرى، دافعةً بذلك بنك اليابان للتدخل في الأسواق لدعم السياسات المالية التوسعية ومنع الاقتصاد من مزيد من التراجع.



يكن مصدر التخوف الأساسي في أن السياسة النقدية اليابانية لطالما وصفت بالخجولة وغير الكافية لتحريك الأسواق. إذ بدأ فشل المسؤولين اليابانيين في السيطرة على الأوضاع الاقتصادية جلياً خلال العشرين عاماً الماضية، مما أثار التساؤلات في العاملين الأخيرين حول قدرة المنظومة الحالية على احتواء آثار الأزمات الجديدة. إلا أن بصيص الأمل بدأ للأسواق في خضم الانتخابات الأخيرة في اليابان، بعد أن وعد رئيس الوزراء الياباني الجديد «شينزو آبي» بسياسات مالية ونقدية أكثر قوة لتعزيز النمو، ورفع التضخم، وتخفيض سعر صرف الين أمام العملات الأخرى لدعم التصدير.

وقد أثارت هذه التصريحات اعتراض العديد من المسؤولين اليابانيين باعتبارها تهديداً لاستقلالية البنك المركزي، إلا أنه يبدو أن المحافظ الجديد لبنك اليابان يشارك رئيس الوزراء نفس التوجه، إذ قام البنك برفع التضخم المستهدف إلى 2%، وأعلن عن توسع ملموس في برنامج شراء الأصول الذي يستهدف سوق السندات طويلة الأمد، وهو ما تفاعلت معه الأسواق بشكل إيجابي جداً، بالرغم من أن قدرة بنك اليابان على تحقيق الأهداف المرجوة ما زالت موضع شك لدى العديد من الأطراف.

في ظل هذه الاختلافات في الأهداف والوسائل، يبقى العامل المشترك بين البنوك المركزية الثلاثة هو اللجوء إلى حلول جديدة أكثر قوة وجراحة للتغلب على التحديات القائمة حالياً، وهو ما باتت ترافقه العديد من المخاوف حول تداعيات هذه السياسات على المدى الطويل.

### الأثر على التضخم

يشكل أثر السياسات النقدية التوسعية على الأسعار التخوف الأبرز لدى المحللين حالياً، فبالرغم من التأثير الإيجابي لهذه السياسات على الإنتاج ونمو سوق العمل، إلا أن الثمن المتوقع لهذا التدخل هو أن يتسبب توفر السيولة ونمو عرض النقود في قفزات ملحوظة في معدلات التضخم، خاصة بعد خروج الاقتصاد من الركود وعودته للنمو. لكن الالاف خلال السنوات الخمس الماضية هو تراجع حساسية التضخم في الدول المتقدمة لكل من الركود الاقتصادي وحزم التحفيز المختلفة، فبالرغم من الأوضاع الاقتصادية المتردية في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، فإن أياً منهما لم يشهد أي تراجع «Deflation» أو تقلبات ملموسة في مستويات الأسعار. كذلك الأمر في اليابان، والتي بالرغم من حالة التراجع المزمدة في مستويات الأسعار لديها، إلا أن هذا التراجع بقي ضمن مستوياته المعهودة خلال العقد الماضي. إذ يتضح بالنظر إلى البيانات أن مستويات الأسعار في هذه الاقتصادات أكثر حساسية لصدمات العرض (تقلبات أسعار النفط والغذاء العالمية) منها لضغوط الطلب والعرض المحلية.

من جانبهم، يختلف المحللون في تفسير هذه الملاحظات، إذ يرى البعض أن السبب في عدم انخفاض الأسعار هو قرب مستويات الإنتاج الحالية في هذه الدول من مستويات الإنتاج الممكنة «Potential Output»، وأن البطالة التي تعاني منها الدول الكبرى هي أقرب للبطالة الهيكلية منها للبطالة الدورية «Cyclical unemployment»، وبالتالي لا تشكل عاملاً ضاعطاً على مستويات الأجور أو الأسعار. بينما يرى البعض الآخر أن الاستقرار النسبي في معدلات التضخم هو دليل على نجاح سياسة استهداف التضخم التي تتبعها البنوك المركزية الكبرى. فقد أدى التزام هذه البنوك بتحقيق معدلات التضخم المستهدفة على مدار العقد الماضي في تعزيز مصداقية السياسة النقدية وكسب ثقة الأسواق في أداء البنوك المركزية، مما عمل على تقريب توقعات التضخم المستقبلية في الأسواق تدريجياً من المعدلات المستهدفة. كما أن عدداً من الدراسات باتت تؤكد أن التضخم أصبح أقل استجابة على مدار العقد الماضي للتقلبات في البطالة الدورية، التي تشكل العامل الآخر في تحديد اتجاه التضخم.

### الأثر على الاستقرار المالي

يشير ما سبق إلى أن العامل الأهم حالياً في استقرار النمو في الأسعار هو ضمان استقرار توقعات المستثمرين والأسواق المستقبلية، والتي يتوقع أن تبقى قريبة من المستويات المستهدفة طالما بقيت ثقة المستثمرين بمصداقية والتزام وأداء البنوك المركزية، مما قد يعطي البنوك المركزية الكبرى نوعاً من الطمأنينة حول أثر سياساتها التوسعية حالياً على التضخم.

لكن هذه الاستنتاجات قد لا تكفي للقول بأن هذه السياسات بلا مخاطر. إذ يرى البعض أن مصدر القلق الأكبر حالياً هو تأثير تدخل البنوك المركزية على الاستقرار المالي واستقرار أسواق الأصول، وبالأخص سوق العقارات. ففي الوقت الذي تستمر فيه البنوك المركزية في الحفاظ على معدلات فائدة منخفضة جداً لدعم الإقراض، تعاني المؤسسات المالية غير المصرفية، كصناديق الاستثمار والتقاعد، من تراجع ملموس في أرباحها، مما قد ينعكس سلباً على نمو واستمرارية هذا القطاع. إذ يدفع تراجع ربحية هذه المؤسسات نحو استثمارات ذات مخاطرة أكبر بحثاً عن مستوى أفضل من العوائد، وهو ما قد يهدد استقرار النظام المالي. كما أن التدخل الملحوظ للبنوك المركزية في

سوق الإقراض بين البنوك وتسهيلها في ضخ السيولة قد يقلل دافعية بعض هذه البنوك لتصويب أوضاعها ويؤخر معالجتها للاختلالات في ميزانيتها العمومية. في حين يرى آخرون أن حساسية الأسواق لتحركات البنوك المركزية خلقت حالة من الاعتماد أو ربما الإدمان لدى هذه الأسواق على التسهيلات المقدمة، وزادت من حاجة المستثمرين إلى ضمانات لبقاء البنوك المركزية في الأسواق لفترات قد تعارض مع احتياجات الاقتصاد الكلي، وأسس السياسة النقدية السليمة، وحتى السلامة المالية للبنوك المركزية نفسها.

كذلك، تمتد مخاطر تدخل البنوك المركزية إلى قطاعات أخرى بخلاف النظام المالي، فبالرغم من محدودية تأثير السياسات الحالية على أسعار السلع والخدمات في الدول المعنية، إلا أن التدخل لخفض أسعار الفائدة في سوق العقارات وسندات الشركات قد يؤدي إلى خلق فقاعات سعرية في أسواق الأصول، وتوسع غير مدروس في استئانة القطاع الخاص من الأسواق.

كل ما سبق يؤكد أن استمرار تدخل البنوك المركزية في الأسواق قد يشكل خطراً على سلامة النظام المالي وأسواق الأصول في حال لم يتم ضبط هذا التدخل ودراسة طرق انسحاب البنوك من الأسواق بشكل متأن. إذ تبدو الحاجة الآن لموقف صارم من البنوك المركزية باتجاه عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي في الدول المعنية وضمان عمل البنوك على تصويب أوضاعها أكبر من أي وقت مضى. من جانب آخر، يجب على البنوك المركزية ألا تتساهل في تعاملها مع التضخم، فإن استقرار الأسعار حالياً مرهون بتفاهم متبادل بين البنوك والأسواق، وبثقة الأسواق في استقلالية ومصداقية أداء البنوك المركزية وسلامة سياساتها النقدية. لكن في المقابل، فإن أي مؤشرات قد توحي بخضوع هذه البنوك لضغوط سياسية، أو عدم التزامها الكامل بوعودها، أو عدم وضوحها في التواصل مع الأسواق فيما يتعلق بسياساتها النقدية، من شأنها أن تخل باستقرار التضخم وتزيد من تقلب التوقعات المستقبلية. إضافة إلى ذلك، فإن استقرار التضخم في مراحل الركود لا يعني بالضرورة استقراراً مماثلاً لدى عودة النمو، فقد تشهد هذه الاقتصاديات قفزات سعرية خلال مراحل التعافي المتقدمة، مما قد يهدد مسيرة النمو والاستقرار الاقتصادي.

وأخيراً، يشكل سوق السندات السيادية امتداداً آخرًا لمخاطر الانسحاب غير المدروس. فقد عملت البنوك المركزية عبر برامج التسهيل الكمي على شراء كميات ضخمة من السندات الحكومية لخفض الفوائد عليها، كما فعل البنك المركزي الأوروبي في إيطاليا وإسبانيا. وقد يؤدي تسرع البنوك المركزية في الانسحاب من هذا السوق، أو اتجاهها لبيع كميات غير مدروسة من السندات، إلى رفع تكلفة الديون السيادية مرة أخرى.

كخلاصة لما سبق، يتضح الآن حجم المخاطر التي تواجهها البنوك المركزية كلما استمرت بالتدخل بشكل أكبر في الأسواق. خاصة وأن الاقتصاديات الكبرى من الضعف بـمكان لا تتحمل معه أي أخطاء تعيد نفس المشاكل التي تسببت بالأزمات الحالية. كخلق فقاعات سعرية في الأصول، والتوسع غير المدروس في الدين، وضعف الجهاز المالي، وارتفاع تكلفة الاقتراض للدول. كما يبدو أن عملية انسحاب البنوك من السوق أصبحت أكثر تعقيداً مما سبق، فعليها الآن الإسراع بتصويب أوضاع الجهاز المصرفي، وأن تكون أكثر صرامة في تطبيق سياسات السلامة المالية والحوكمة، وأن تستمر في مراقبة الأسواق عن كثب تجنباً لخلق اختلالات جديدة. كل هذا يجب أن يترافق مع المهمة الأصعب على الإطلاق، وهي إعادة الأسواق للعمل بشكل سليم واحتواء اعتماد المستثمرين المتزايد على المساعدة من البنوك المركزية.

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي لصندوق النقد الدولي، 2013. ومجموعة مقالات من مجلة الإيكونوميست، وجريدة النيويورك تايمز، وجريدة الفينانشال تايمز.

## البطالة

لم يكن النمو المتحقق خلال العام 2012 كافياً للحد من التزايد في معدلات البطالة، التي واصلت ارتفاعها في العديد من دول العالم. ففي مجموعة الدول المتقدمة، ارتفع معدل البطالة بشكل طفيف من 7.9% إلى 8.0%، بالرغم من تراجع معدلاتها في كل من الولايات المتحدة، وكندا، ودول آسيا المتقدمة، وبعض دول الاتحاد الأوروبي. إذ انخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بواقع ثمانية أعشار من النقطة المئوية، ليصل إلى 8.1%، وهو ما يعكس التحسن الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة خلال العام 2012.

لكن أثر التراجع الاقتصادي في منطقة اليورو، خاصة في ظل الإجراءات التقشفية التي طالت العديد من الدول الأعضاء، بات جلياً على معدلات التوظيف في كلا القطاعين العام والخاص. فقد شهد معدل البطالة في اليونان أكبر قدر من الارتفاع في منطقة اليورو، ليصل إلى 24.2%، مقابل 17.5% في العام 2011، ليصبح بذلك ثاني أعلى معدل بطالة بعد إسبانيا، التي ارتفعت فيها البطالة بنحو 3 نقاط مئوية لتصل إلى 25.0%. كذلك شهدت كل من إيطاليا

وقبرص والبرتغال زيادة ملحوظة في مستويات البطالة لتصل إلى نحو 10.6% و12.1% و15.6% على الترتيب. أما فيما يتعلق بدول المركز في اليورو، فقد نما معدل البطالة في فرنسا من 9.6% إلى 10.2% في ظل التباطؤ الاقتصادي المستمر، بينما تراجعت البطالة في ألمانيا من 5.9% إلى 5.5%.

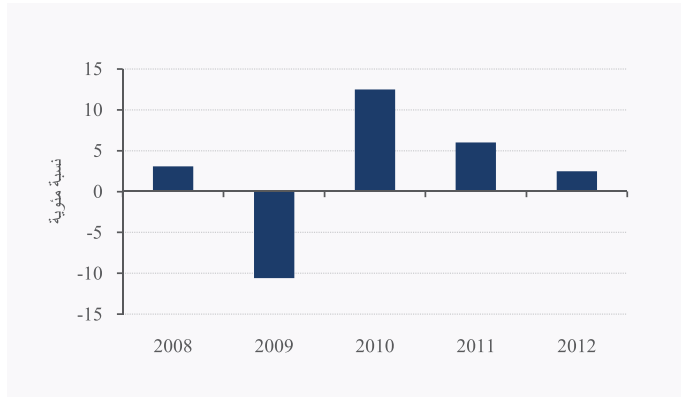
من جانب آخر، شهدت دول آسيا المتقدمة<sup>[5]</sup> انخفاضاً نسبياً في معدل البطالة، وذلك بالرغم من تباطؤ النمو في الإنتاج والتصدير في هذه الدول، على خلفية تراجع الطلب العالمي وتأثيرها بالأوضاع الاقتصادية الصعبة في بقية الدول المتقدمة. فقد تراجع معدل البطالة في اليابان من 4.6% إلى 4.4%، بينما تراجعت بنحو عشر مئوي في كل من هونغ كونغ، وكوريا، وسنغافورة، وتايوان لتصل إلى 3.3%، و3.3%، و1.9%، و4.2% على الترتيب.

أما في الدول الصاعدة والنامية، فقد استقر معدل البطالة في الصين عند 4.1% للعام الثالث على التوالي، بينما انخفض في البرازيل والمكسيك بواقع 4 أعشار مئوية لكليهما، ليصل إلى 5.5% في البرازيل و4.8% في المكسيك. وفيما يتعلق بدول الربيع العربي، يلاحظ أن معدلات البطالة ارتفعت في كل من تونس ومصر في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث ارتفعت في تونس من 13.0% خلال العام 2011 لتصل إلى 18.9% خلال العام 2012. كما ارتفعت في مصر من 12.0% لتصل إلى 12.3% خلال نفس الفترة<sup>[6]</sup>.

أما على مستوى المنطقة، فقد شهدت مستويات التوظيف تحسناً في كل من الأردن وإسرائيل، إذ تراجع معدل البطالة في الأردن إلى 12.2%، مقابل 12.9% في العام 2011، كما تراجع في إسرائيل من 7.1% إلى 6.9%.

## التجارة الخارجية

شكل 7-1: معدل النمو في حجم التبادل التجاري العالمي، 2008-2012



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

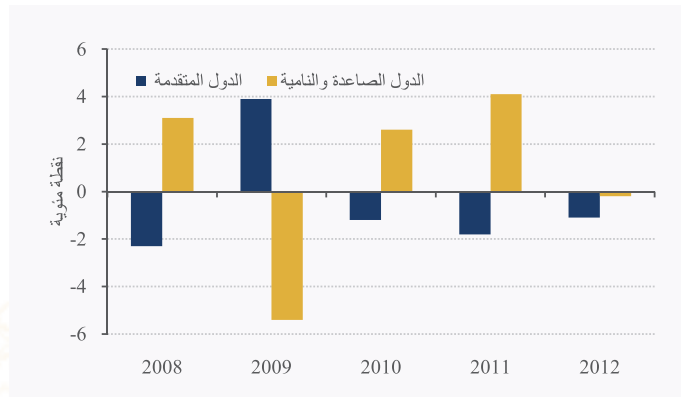
ترافق التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، واستمرار الأحوال الاقتصادية المتردية في الدول الكبرى وضعف الطلب العالمي، مع تباطؤ في التجارة الدولية، والتدفقات النقدية. فقد بلغ حجم الصادرات العالمية من السلع والخدمات خلال العام 2012 نحو 22413 مليار دولار، وهو ما يشكل نمواً لا يتجاوز 0.6%، مقارنة مع 17.8% في العام 2011.

أما على مستوى مجموعات الدول، فقد تباطأ نمو الصادرات في مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول الصاعدة والنامية إلى 1.9% و3.7% على الترتيب خلال العام 2012، مقابل 5.6% و6.4% في العام 2011. في حين نمت واردات المجموعتين بنحو 1.0% و4.9% على الترتيب خلال العام 2012، مقارنة مع 4.7% و8.6% خلال العام 2011.

يذكر في هذا الشأن أن معدلات نمو كل من الواردات والصادرات شهدت قدراً أكبر من التفاوت بين المجموعتين خلال السنوات 2005-2007. كما بدت التجارة الخارجية في مجموعة الدول الصاعدة والنامية أكثر مرونة ومناعة أمام الأزمات خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة. لكن تضيق الفجوة في معدلات النمو خلال العامين 2011 و2012 يعكس ازدياد حساسية الدول الصاعدة والنامية للتراجع المستمر في الطلب الخارجي على السلع والخدمات في الدول المتقدمة.

بالإضافة إلى ما سبق، شكلت شروط التبادل التجاري انعكاساً آخر للتطورات في التبادل التجاري والأسعار، حيث انخفضت شروط التبادل التجاري في كلا المجموعتين، وواقع 1.1% لمجموعة الدول المتقدمة، و0.2% لمجموعة الدول الصاعدة والنامية.

شكل 8-1: التغير في شروط التبادل التجاري في العالم، 2008-2012



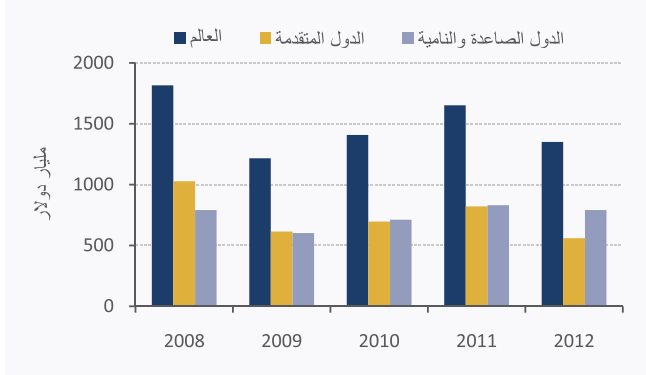
المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

[5] تشمل كل من اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة.

[6] بيانات كل من ليبيا، سوريا، واليمن غير متوفرة.

## الاستثمار الأجنبي المباشر

شكل 1- 9: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعات الدول، 2008-2012



المصدر: تقارير الاستثمار في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2012.

تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2012 بالأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة في كل من الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية على حد سواء، والتي أسهمت في تراجع هذا الاستثمار بنسبة 18.2% مقارنة مع عام 2011، لتتخفص قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم إلى 1.4 تريليون دولار أمريكي. فقد أسهم استمرار الأزمات على مستوى الدول المتقدمة، وخصوصاً في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، إلى تحول واضح في تدفق رؤوس الأموال الباحثة عن ملاذ آمن إلى مناطق أخرى من العالم، وعلى وجه التحديد، إلى بعض الدول الصاعدة والنامية الأكثر استقراراً.

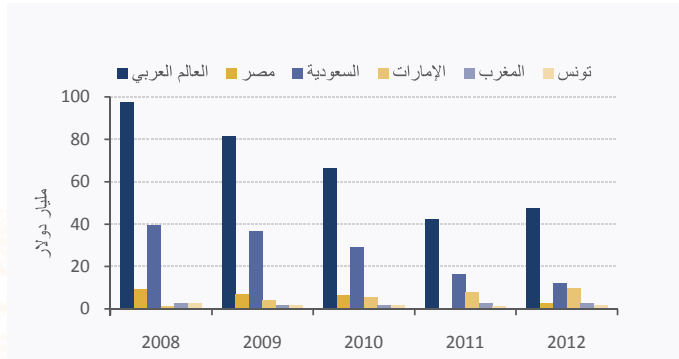
فقد شهدت الدول المتقدمة تراجعاً ملحوظاً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة وصلت إلى 31.6% مقابل تراجع هذه التدفقات إلى الدول الصاعدة والنامية بنحو 5% مقارنة مع العام 2011. وبذلك تراجعت حصة الدول المتقدمة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى 41.5%، مقابل ارتفاع هذه النسبة في الدول الصاعدة والنامية إلى 58.5% خلال العام 2012.

يشار أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من أكثر المتضررين من تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة. فقد تراجعت هذه التدفقات بنسبة 26.1% في الولايات المتحدة، وبنسبة 41.5% في الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، شهدت اليابان عودة تدفق هذه الاستثمارات إلى اقتصادها وبشكل ملحوظ، بعد أن تواصلت عمليات خروج الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان خلال عامي 2010 و 2011. ومع ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي يحظى بأعلى حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم باستحواده على 19.1%، تليه الولايات المتحدة الأمريكية بحصة بلغت 12.4% خلال العام 2012.

على صعيد الدول الصاعدة والنامية، شهدت كل من الصين وهونغ كونغ والمكسيك والبرازيل تراجعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 2.3%، و 22.4%، و 41.1%، و 2.1%، على التوالي خلال العام 2012 مقارنة مع العام 2011. مقابل نمو هذه التدفقات في سنغافورة بنسبة 1.3% خلال نفس الفترة. يشار إلى أن الصين لا تزال تستحوذ على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول الصاعدة وبنسبة 9% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، تليها هونغ كونغ بنسبة 5.5%، ثم سنغافورة بنحو 4.2% خلال العام 2012.

وفيما يتعلق بالدول العربية، وبالرغم من الأوضاع السياسية غير المستقرة في بعضها، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد عاد إلى التدفق باتجاه بعض دول المنطقة، حيث ارتفعت هذه التدفقات خلال العام 2012 بنسبة بلغت 12.6%، بعد ثلاث سنوات متتالية من التراجع. وبذلك، شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ما نسبته 3.5% من إجمالي التدفقات على مستوى العالم، وحوالي 6% من التدفقات على مستوى الدول الصاعدة والنامية.

شكل 1- 10: الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، 2008-2012



المصدر: تقارير الاستثمار في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2012.

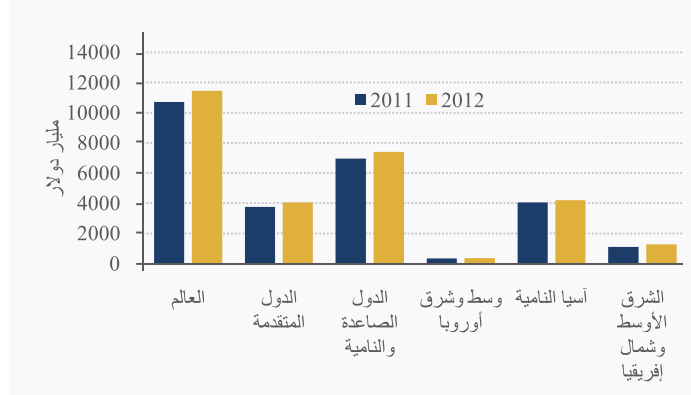
الأجنبي المباشر وبنسبة 8.7% خلال العام 2012. كما شهدت بعض الدول العربية التي تتمتع بنوع من الاستقرار، كالإمارات العربية والمغرب على سبيل المثال، مزيداً من تدفقات الاستثمار الأجنبي وبنسبة وصلت إلى نحو 25%، و 10.4% مقارنة مع العام 2011.

## الاحتياطيات الدولية

ترتبط التغيرات في الاحتياطيات الدولية ارتباطاً وثيقاً بالتطورات في الموازين التجارية للدول والتدفقات الرأسمالية. فعادةً ما يترافق التحسن في الصادرات وتدفق رأس المال مع ارتفاع الاحتياطيات من العملات الأجنبية. لكن تباطؤ نمو التبادل التجاري بين دول العالم خلال العام 2012 أدى إلى تباطؤ تراكم الاحتياطيات على مستوى العالم التي وصلت إلى 11.2 تريليون دولار، وهو ما يشكل نمواً بنحو 7.0%، مقارنة مع 10.3% في العام 2011.

وقد انعكست هذه التغيرات في مجموعتي الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية على حد سواء، إذ نمت هذه الاحتياطيات بنحو 7.9% في الدول المتقدمة، و6.5% في الدول الصاعدة والنامية، مقابل 10.7% و10.2% على الترتيب خلال العام 2011. ويتضح من البيانات أن دول آسيا النامية (تشمل الصين) شهدت القدر الأكبر من التباطؤ في الدول الصاعدة والنامية، فلم تتجاوز نسبة النمو 3.5% خلال العام 2012، مقارنة مع 10.3% في العام السابق، إذ تبدو هذه الدول الأكثر تأثراً بضعف الطلب في الدول المتقدمة.

شكل 1- 11: الأصول الاحتياطية الرسمية للدول الصاعدة والنامية، 2011 و2012



المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، صندوق النقد الدولي.

بالرغم مما سبق، تشكل كل من دول وسط وشرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استثناءً لحالة التباطؤ العام، إذ نمت الاحتياطيات الرسمية في وسط وشرق أوروبا بحوالي 9.3% خلال العام 2012، مقابل 2.3% في عام 2011. بينما شهدت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى نسبة نمو بين المجموعات بنحو 15.4%، لتصل إلى 1,278.4 مليار دولار، وذلك مقابل 9.8% في العام 2011. غير أن هذا النمو في الاحتياطيات تركّز بشكل واضح في الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث نمت الاحتياطيات الرسمية للسعودية بنسبة 21.3% لتصل إلى 657 مليار دولار، والكويت بنسبة 11.9% لتصل إلى 29 مليار دولار، والإمارات العربية المتحدة بنحو 26.2% لتصل إلى 47 مليار دولار خلال العام 2012، بينما تضاعفت في قطر من 16.2 مليار دولار إلى 32.5

مليار خلال العام 2012. أما بالنسبة لدول المنطقة غير المصدرة للنفط، فقد تراجعت الاحتياطيات الرسمية في مصر نتيجة سوء الأوضاع السياسية والأمنية، مما أضّر بالعديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، وعلى رأسها السياحة، وزاد من اعتماد المصريين على الواردات، ودفع برؤوس الأموال نحو الخارج، وبالتالي زاد من الضغوط على الاحتياطيات لتتخفّف بنحو 21.9% خلال العام 2012. كذلك الحال في الأردن، التي تأثرت بشكل ملحوظ بحالة عدم الاستقرار في المنطقة، فقد تسبب قطع إمدادات النفط من مصر برفع فاتورة الطاقة الأردنية بشكل ملموس وخفض الاحتياطيات من العملة الأجنبية من 10.5 مليار دولار في العام 2011، إلى 6.6 مليار في العام 2012.<sup>[7]</sup>

## المديونية الخارجية

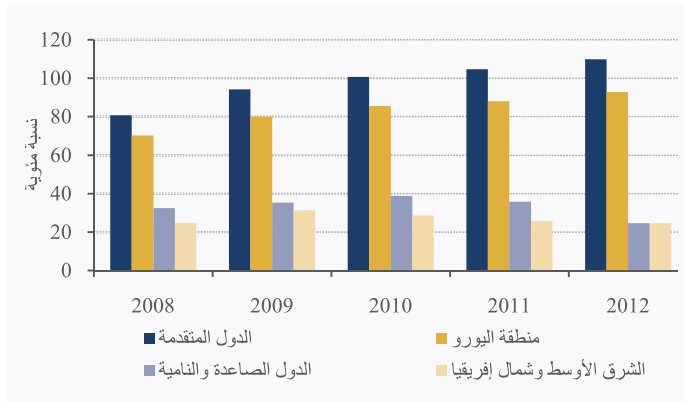
لا زالت الديون السيادية للدول المتقدمة، وبالأخص دول اليورو، مصدر القلق الأكبر والمحرك الأهم للأسواق العالمية. فبعد أن شهد العالم أزمة اليونان، وفشل محاولات المسؤولين الأوروبيين الحثيئة للسيطرة على العدوى، طالت هذه الأزمة خلال العام 2012 كلاً من إيطاليا وإسبانيا وأثقلت كاهل النمو في منطقة اليورو ككل، خاصة بعد أن أجبرت العديد من الدول الأعضاء إلى اللجوء لإجراءات تقشفية صارمة لتجنب الوقوع بنفس الأزمة. ففي خضم حالات الهلع المتكررة التي شهدتها الأسواق خلال العامين الأخيرين، اضطرت معظم دول اليورو لضبط الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب واستهداف مستويات منخفضة من العجز لطمأنة الأسواق حول مستويات الدين لديها وتجنب ارتفاع أسعار الفائدة على الديون السيادية كما حصل مع إيطاليا وإسبانيا.

من جانب آخر، ساهمت مستويات الدين المرتفعة للولايات المتحدة الأمريكية، والهاوية المالية التي كادت أن تقع بها أواخر العام 2012، في إثارة المخاوف حول قدرة النمو الهش على الصمود أمام التغيرات الجذرية التي كانت ستحدث في الإنفاق الحكومي وهيكّل الضريبة إذا فشل السياسيون الأمريكيون في الوصول إلى اتفاق حول هذه المسألة. وحتى بعد تحقق هذا الاتفاق، تبقى محاولات الولايات المتحدة للسيطرة على دينها خيراً ساراً لدائنها من جهة، ومبعث قلق لكثير من المستثمرين حول مصير النمو خلال العام 2013 من جهة أخرى.

بالمقابل، شهد عام 2012 انخفاضاً في نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصاعدة والنامية، لتصل إلى 34.7%، مقابل 35.8% خلال عام 2011. فقد انخفضت هذه النسبة في الدول الآسيوية الصاعدة من 34.2% إلى 31.9% خلال العام 2012، بينما ارتفعت في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي من 49.9% لتصل إلى حوالي 51.4%. أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فبالرغم من استمرار



شكل 1-12: الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي في مجموعات الدول، 2008-2012



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

الاضطرابات السياسية والاقتصادية في المنطقة، إلا أن نسبة إجمالي مديونيتها إلى الناتج المحلي الإجمالي واصلت الانخفاض، وإن كان بوتيرة أقل من السابق، لتصل إلى 27.2% خلال عام 2012، مقابل 28.0% خلال عام 2011.

في هذا السياق، يجدر بالذكر أن مقارنة مستويات الدين بين مجموعات الدول تظهر فرقاً شاسعاً بين الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية، لصالح المجموعة الثانية، خاصة في ظل تراجع نسبة الدين من الناتج المحلي خلال الأعوام الثلاثة الماضية. لكن يبقى من الضروري الانتباه إلى أن اعتماد العديد من هذه الدول على المساعدات من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية يخفف من حاجتها للاقتراض لسد احتياجاتها التمويلية. كما أن تقييم مدى استدامة الدين

لأي دولة لا يعتمد فقط على نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي، بل يعتمد أيضاً على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة ومحيطها، وهيكلية الاقتصاد، وتوقعات النمو وتراكم الثروة مستقبلاً، والعديد من العوامل الأخرى التي قد تجعل حتى المستويات المنخفضة من الدين مبعثاً للقلق في الأسواق في حال انعدام التفاؤل حول مستقبل هذه الدولة.

على الصعيد الإقليمي، عانت الأردن من تراكم مقلق للدين خلال العام 2012، إذ ارتفع رصيد الدين العام من 70.7% من الناتج المحلي الاسمي إلى 79.5% خلال عام واحد. خاصة بعد أن وافق صندوق النقد الدولي خلال العام 2012 على منح الأردن قرضاً بنحو 2 مليار دولار على ثلاث سنوات عقب ترحي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع مستويات البطالة وتزايد التوتر السياسي في المنطقة. وتشكل النسبة الحالية تجاوزاً واضحاً للحد المسموح به حسب قانون الدين العام الأردني عند 60% من الناتج المحلي الاسمي.

يذكر في هذا السياق، أن وكالة «ستاندرد أند بورز» قامت خلال شهر تشرين ثاني بتخفيض درجة تصنيف الدين السيادي الأردني على المدى الطويل، لينتقل من (بي بي +) إلى (بي بي)، مقابل ثبات التصنيف قصير المدى عند مستوى (بي) مع بقاء التوقعات سلبية. وأشارت الوكالة إلى أن الأردن وعلى غرار العديد من الدول الأخرى، يواجه ضغوطاً كبيرة فيما يتعلق بتطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. كما حذرت الوكالة من إمكانية خفض درجة التصنيف للدين الأردني مستقبلاً في حال تفاقم عواقب النزاع السوري وزيادة أسعار النفط، أو حدوث خفض مفاجئ للتحويلات المرتبطة بتحويلات المغتربين وعائدات السياحة أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>[8]</sup>. أما بالنسبة لوكالة موديز إنفستور سيرفيس، فقد أبقى تصنيف الديون السيادية للأردن عند مستوى (بي بي 2) مع نظرة مستقبلية سلبية، وذلك منذ شباط 2011.

أما في إسرائيل، فقد ارتفع مستوى الدين إلى 74.5% من الناتج المحلي خلال العام 2012، مقارنة مع 74.0% خلال العام 2011. وأصبح مستوى الدين وعجز مالية الحكومة الإسرائيلية محط اهتمام المسؤولين خلال العام، خاصة في ظل فشل الحكومة بالالتزام بمستويات العجز المستهدفة للعام 2012.

## مؤشرات أسواق المال العالمية

إن أكثر الأسواق وأسرعها تأثراً بالأزمات سواءً كانت سياسية أو اقتصادية، هي الأسواق المالية، لكن أزمات الدول المتقدمة قد زادت من حساسية هذه الأسواق خلال العام 2012، الذي شهد قدراً أكبر من التراجع في مؤشرات الأسواق الرئيسية، باستثناء السوق الأمريكية، حيث استمر مؤشر Standard & Poor's 500 بالتحسن خلال العام 2012 ليقترّب من 1380 نقطة، مرتفعاً بقرابة 9.5% عن العام 2011. بينما شهدت أسواق منطقة اليورو انخفاضاً ملحوظاً نتيجة تفاقم أزمة الدين وارتفاع مخاطر السندات السيادية في عدد من الدول الأعضاء. فقد وصل مؤشر Dow Jones Euro Stoxx50 إلى 2414 نقطة، مسجلاً انخفاضاً 9.3% مقارنة بعام 2011. كما سجل مؤشر الأسهم اليابانية Nikkei انخفاضاً مشابهاً بحوالي 9.7%، ليصل إلى 9110 نقاط تقريباً خلال العام 2012.

[8] يشار إلى أن وكالة ستاندرز أند بورز قد خفضت في وقت لاحق لفترة هذا التقرير، درجة التصنيف الائتماني للأردن على المدى الطويل درجة واحدة إلى (بي بي سالب)، بسبب المخاوف على الوضع الاقتصادي، وقالت أن التصنيف معرض لمزيد من الخفض مستقبلاً مع تفاقم تداعيات النزاع في سوريا وزيادة أسعار النفط. وعزت الوكالة هذه الخطوة إلى ضعف التجارة خلال العامين الماضيين، وضعف الوضع المالي للأردن عقب تراجع المنح الأجنبية، حيث أشارت الوكالة إلى أن الإجراءات المالية التي قامت بها الحكومة مؤخراً، ورغم أنها أدت إلى تفادي أزمة خطيرة، إلا أن الدين الخارجي والعجز في الموازنة يبقى أكبر مما كان عليه الحال في عام 2012. أنظر الموقع الإلكتروني للجزيرة نت، 2013/5/21.

## الآفاق الاقتصادية

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي حالة من التحسن والتعافي التدريجي خلال عام 2013. لكن هذا التحسن، وفقاً لتقرير أفاق الاقتصاد العالمي يتقدم بخطى متفاوتة بين مجموعات الدول المختلفة، ففي الوقت الذي ستبدو مؤشرات التعافي جلية وسريعة على الدول الصاعدة والنامية، يظهر أداء الدول المتقدمة تبايناً متزايداً بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومنطقة اليورو من جهة أخرى. وبالرغم من إيجابية التوقعات، إلا أن مخاطر العودة للركود والتباطؤ الاقتصادي ما زالت قائمة، ولذلك فإنه من المتوقع أن يبلغ معدل النمو العالمي في العام 2013 حوالي 3.3%، مقارنة بنحو 3.2% خلال العام 2012. وتتباين معدلات النمو هذه بين اقتصاديات الدول المتقدمة واقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، إذ من المتوقع أن تصل نسبة النمو فيهما إلى 1.2% و 5.3% على التوالي خلال عام 2013.

أما على صعيد تطورات اقتصاديات الدول المتقدمة، فإنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بمعدل 1.9% خلال عام 2013، مقارنة بـ 2.2% خلال العام 2012، ويعزى ذلك إلى اتباع سياسة التقشف المالي على خلفية اتفاق «الهاوية المالية» مطلع العام 2013. وبالرغم من هذا الإجراء المثبط للنمو، إلا أن صلابه الطلب الخاص، وتحسن الأسواق المالية وسوق العقارات، وإبقاء أسعار الفائدة الأساسية منخفضة، سيحافظ على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

وفيما يتعلق بمنطقة اليورو، فيبقى أداؤها الاقتصادي عاملاً مهدداً لاستقرار الاقتصاد العالمي خلال العام 2013، إذ يتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.3% في العام 2013 مقارنة بعام 2012 جراء ضعف أداء كل من دول مركز ومحيط اليورو. ويأتي ذلك انعكاساً لسياسة التقشف المالي، وضعف الصادرات، وهشاشة النظام المالي، علاوة على حالة عدم اليقين التي تسود المنطقة. غير أن أثر هذه العوامل السلبية من المتوقع أن يتراجع خلال العام 2013، على أن يستمر تنفيذ سياسات الإصلاح المخطط لها لمعالجة الأزمة.

أما بالنسبة لاقتصاد اليابان، فمن المتوقع استمرار التحسن فيه أثر الإصلاحات الهيكلية وسياسات التحفيز المالي والنقدي المزمع إتباعها خلال العام 2013، والتي تستهدف معدلات موجبة من التضخم. إذ من المتوقع أن يبلغ معدل نمو اقتصاد اليابان حوالي 1.6% خلال عام 2013. غير أن الشروع بالتنشيط المالي، حسب خبراء صندوق النقد الدولي، لن تحصد نتائجها المتوقعة في ظل غياب خطة متوسطة الأجل للتقشف المالي لمواجهة معدلات الدين العام المرتفعة.

أما فيما يتعلق بمعدلات النمو في الدول الصاعدة والنامية، فمن المتوقع أن تصل إلى 5.3% خلال عام 2013، مقارنة مع 5.1% في عام 2012. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الصين بمعدل 8.0% خلال عام 2013، مقارنة بنحو 7.8% خلال العام 2012. إلا أن هذا النمو يبقى محكوماً بالإصلاحات الهيكلية التي تركز على السوق وعلى الاستهلاك الخاص.

على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتوقع أن يتباطأ النمو إلى 3.1%، مقارنة مع 4.7% خلال العام 2012، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول الربيع العربي، بالإضافة إلى ازدياد عجز الموازنات، إلا أن التوقعات تشير إلى احتمال أن تشهد الدول المصدرة للنفط معدلات نمو مرتفعة خلال عام 2013، نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية والسياسات المالية التوسعية.

أما على الصعيد الإقليمي، فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الإسرائيلي في العام 2013 بنحو 3.6%، مقارنة مع 3.1% في العام 2012، وذلك على إثر البدء بإنتاج الغاز الطبيعي والحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة عند 1.75%، علاوة على زيادة معدلات عرض النقد. كما أنه من المتوقع أن تبلغ نسبة التضخم في إسرائيل ما يقارب 1.8%، مقارنة بـ 1.6% في العام 2012. أما فيما يتعلق بالاقتصاد الأردني، وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية والاجتماعية المقلقة، والتي قد تترك بدورها أثراً سلبياً على مؤشرات الاقتصاد الكلي في العام 2013، إلا أن التوقعات تشير إلى قدرة الاقتصاد الأردني على تخطي هذه الظروف. إذ من المتوقع أن ينمو في العام 2013 بمعدل 3.3%، مقارنة مع 2.8% في العام 2012، وأن تبلغ نسبة التضخم فيه 5.9%، مقارنة مع 4.8% في العام 2012.

من ناحية أخرى، يتوقع أن يبلغ النمو في حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات 3.6% في العام 2013، مقارنة مع 2.5% في العام 2012. ويعزى هذا النمو جزئياً إلى توقع انخفاض أسعار النفط الخام بمعدل 2.3% عن العام السابق، وأيضاً انخفاض أسعار السلع الأولية (غير الوقود) بنسبة 0.9% عن العام السابق. أما بالنسبة لأسعار المستهلك، فإنه من المتوقع أن تنخفض الأسعار العالمية من 3.9% في عام 2012 إلى 3.8% في 2013. وأن تبقى على مستوياتها المنخفضة عند نسبة 1.4% في الدول المتقدمة، مقابل 5.9% في الدول الصاعدة والنامية.



## الجزء الثاني

### تطورات الاقتصاد المحلي

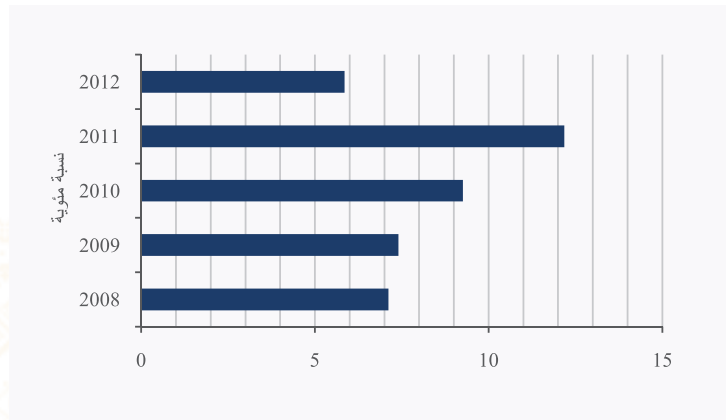
#### نظرة عامة

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً ناشئاً ومنفتحاً، تحيط به العديد من المخاطر التي تهدد وتحد من قدرته على التطور وتحقيق التنمية المستدامة أبرزها: استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي والاعتماد على الدعم والمساعدات الخارجية المرهونة بالمواقف السياسية، وتزايد درجات عدم اليقين السياسي والاقتصادي.

إن غياب الأفق السياسي وما رافقه من الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة من حصار وإغلاق وتقييد حرية الحركة والنفاذ، وانخفاض المساعدات الخارجية كانت السمة الأبرز للعام 2012، وتسببت في تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني، وارتفاع معدلات البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء. إذ يبدو أن معدلات النمو المتحققة لم تعد كافية للحد من تزايد معدلات البطالة.

ورغم أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يحقق معدلات نموّ موجبة للسنة السادسة على التوالي، إلا أن هذه المعدلات أخذت في التباطؤ، وخصوصاً خلال السنتين الأخيرتين. كما أن التعافي النسبي المتحقق في قطاع غزة خلال العامين الماضيين، لم يفلح في الحد من الفجوة في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين طرفي الوطن، التي بقيت السمة الأبرز.

شكل 1- 13: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2008-2012



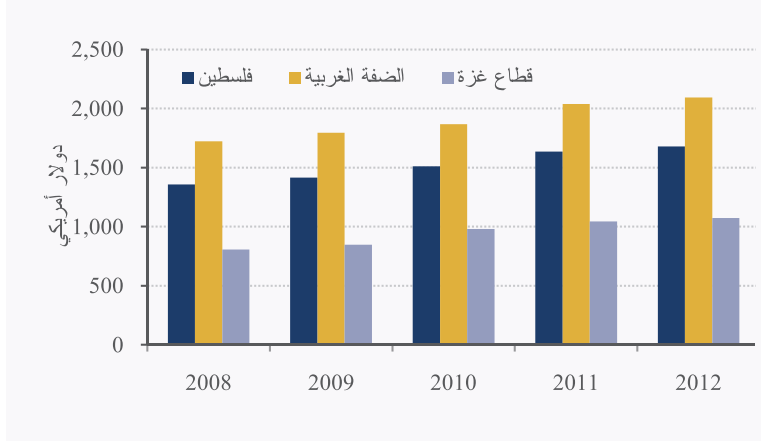
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

#### الأداء الاقتصادي

عاد الاقتصاد الفلسطيني للتباطؤ خلال العام 2012 بعد مسيرة النمو المطرد التي بدأها منذ العام 2007. فالبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد حقق معدل نمو بنسبة 5.9% في العام 2012، مقارنة مع نمو بلغت نسبته 12.2% في العام 2011. يأتي هذا التباطؤ على خلفية تراجع نسبة النمو في الضفة الغربية من 10.4% إلى 5.6% بين عامي 2011 و2012، بالإضافة إلى التراجع الكبير في معدلات النمو المتحققة في قطاع غزة، التي انخفضت من 17.6% إلى 6.6% خلال نفس الفترة.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة النمو التي تحققت في قطاع غزة عام 2011 هي الأعلى على الإطلاق منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، والتي جاءت نتيجة بدء عملية إعادة إعمار قطاع غزة بعد تخفيف القيود الإسرائيلية على دخول مواد البناء، وخصوصاً للمشاريع الممولة من قبل الدول المانحة، حيث ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات خلال 2011 بنسبة تجاوزت 177%، يضاف إليها تخفيف القيود الإسرائيلية على استيراد السلع الاستهلاكية وتزايد الاستيراد من مصر. وعليه، فإن نسبة النمو المرتفعة في العام 2011 هي الاستثناء، عادت بعدها هذه النسب للتباطؤ خلال العام 2012 على خلفية استمرار القيود والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، بالإضافة إلى تراجع مستوى التجارة مع مصر جراء تدهور الأوضاع الأمنية في سيناء. من جهة أخرى، يعزى التباطؤ الاقتصادي في الضفة الغربية إلى تراجع المساعدات الخارجية وما رافقها من تعميق لأزمة السيولة لدى السلطة الفلسطينية، واستمرار القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع، وتزايد أجواء عدم اليقين السياسي والاقتصادي، إلى جانب تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وخصوصاً في إسرائيل. وعلى الرغم من تباطؤ معدل النمو في فلسطين خلال عام 2012، إلا أن هذا المعدل لا زال مرتفعاً مقارنة مع نسب النمو العالمية والإقليمية.

شكل 1-14: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

عادةً ما تستخدم الدول التغير في متوسط نصيب الفرد كمؤشر لمستوى الرفاه الاجتماعي، الذي يبين الأثر الفعلي للنمو الاقتصادي على دخل الفرد، آخذاً بعين الاعتبار معدل النمو السكاني. وفي هذا السياق، نما نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات القليلة الماضية بأكثر من الربع ليصل إلى مستوى 1,679.3 دولار خلال العام 2012، متجاوزاً لأول مرة ذلك المستوى الذي تحقق في العام 1999. وذلك يعني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي احتاج إلى حوالي 12 عاماً لكي يعود إلى مساره بعد الانكسار الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني إثر اندلاع انتفاضة الأقصى نهاية العام 2000. وشكل متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي في عام 2012 حوالي 67%<sup>[9]</sup> فقط مما كان يمكن أن يسجله لو تابع الاقتصاد الفلسطيني مسيرة نموه الطبيعي منذ العام 2000، في إشارة واضحة لضعف نصيب الفرد الفلسطيني الحالي، إذا ما تمت مقارنته بمستوى نصيب الفرد في إسرائيل على سبيل المثال، والذي يعادل حوالي 16 ضعفاً من نصيب الفرد الفلسطيني تقريباً.

وعلى المستوى الجغرافي، كان النمو في نصيب الفرد خلال عام 2012 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة متقارباً، 2.7% في الضفة الغربية، و3% في قطاع غزة. ويذكر أن النمو في نصيب الفرد في قطاع غزة عاد للانخفاض بعد الطفرة التي سجلها خلال العام 2011 نتيجة الارتفاع الكبير في الناتج المحلي خلال ذلك العام. من جانب آخر، لا يلغي هذا التقارب في نمو دخل الفرد بين الضفة وغزة استمرار الفجوة الكبيرة بين نصيب الفرد في المنطقتين، والتي ازدادت اتساعاً نتيجة الحصار والإغلاق والهجمات الإسرائيلية المتكررة التي تعرض لها قطاع غزة خلال السنوات الخمس الأخيرة بشكل خاص مقابل استقرار نسبي في الضفة الغربية. ففي الوقت الذي وصل فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية إلى حوالي 2,093 دولار، لا يزال نصيب الفرد في قطاع غزة يشكل نحو 51.3% فقط من نظيره في الضفة الغربية في العام 2012.

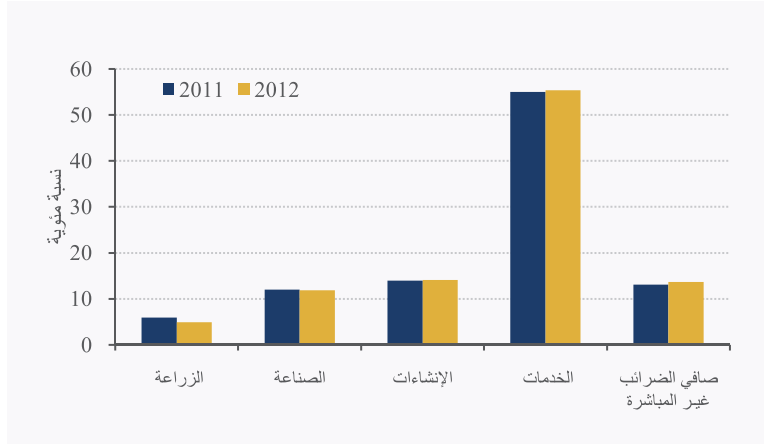
## الأنشطة الاقتصادية

شهدت الأنشطة الاقتصادية تغييرات عدة منذ العام 1995، فانتعاش حركة البناء في ظل إقامة مؤسسات السلطة الوطنية، وعودة العمل للقطاع المالي الذي كان مشلولاً إبان الاحتلال، بالإضافة إلى تحسّن وضع الاستثمار الخاص وتدفق رؤوس الأموال من الخارج أدت جميعها إلى التأثير على الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. والمتتبع لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في توليد القيمة المضافة خلال العشرين عاماً الماضية، يلاحظ نوعاً من الاستقرار النسبي في مساهمة مجمل قطاع الخدمات، مقابل تراجع مستمر في مساهمة القطاعات الإنتاجية، وتحديدًا الزراعة والصناعة. يشار إلى أن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد بلغت في المتوسط خلال الفترة 1995-2012 نحو 56.2%، في حين لم تتعد مساهمة الزراعة 7.5%، والصناعة 15.5%، والإنشاءات 7.4%، والضرائب غير المباشرة 13.4% خلال نفس الفترة.

[9] تم احتسابها بافتراض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً منذ العام 1999 حتى الآن، بناء على متوسط نسبة النمو المتحقق قبل العام 2000.



شكل 1- 15: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2011 و2012

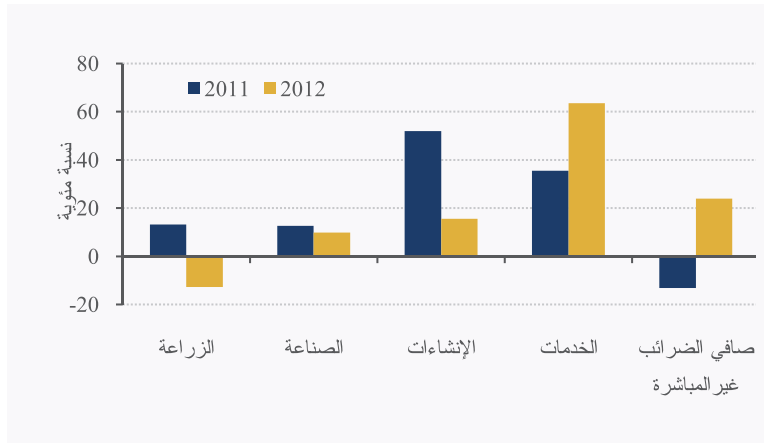


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

وجاءت مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو<sup>[10]</sup> متنسقة إلى حد ما مع مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي. إذ تشير البيانات إلى أن قطاعي الخدمات والإنشاءات كانا المحرك الرئيس للنمو المتحقق في العام 2012، حيث تجاوزت مساهمة قطاع الخدمات 63% من النمو المتحقق في الناتج المحلي، والإنشاءات بنحو 15.5%. كما يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة صافي الضرائب غير المباشرة والتي بلغت 23.9% من النمو المتحقق في الناتج المحلي خلال العام 2012.

أما بالنسبة لبقية القطاعات الإنتاجية، فعلى الرغم من مساهمة قطاع الصناعة بحوالي 10% من النمو، إلا أن تراجع قطاع الزراعة أثر سلباً في معدل النمو الكلي، وعمل مثبطاً له، حيث أدى إلى تخفيض معدل النمو بنسبة 12.7%. وفي المحصلة، فإن مساهمة القطاعات الإنتاجية مجتمعة (الزراعة، والصناعة، والإنشاءات) في معدل النمو بلغت 12.6%.

شكل 1- 16: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2011 و2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

وفي ذات السياق، شهد العام 2012 استقراراً نسبياً في نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية مقارنة بالعام السابق، باستثناء تراجع طفيف بمقدار نقطة مئوية واحدة في مساهمة قطاع الزراعة. يأتي هذا الاستقرار على خلفية نمو جميع القطاعات، باستثناء التراجع في القيمة المضافة المتولدة من قطاع الزراعة بنسبة 12%، حيث نمت جميع القطاعات الأخرى بنسب تراوحت بين 7.6% لقطاع الخدمات، و3.2% لقطاع النقل والمواصلات. كما نمت قيمة صافي الضرائب غير المباشرة بنسبة 10.7% خلال العام.

وجاءت مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو<sup>[10]</sup> متنسقة إلى حد ما مع مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي. إذ تشير البيانات إلى أن قطاعي الخدمات والإنشاءات كانا

المحرك الرئيس للنمو المتحقق في العام 2012، حيث تجاوزت مساهمة قطاع الخدمات 63% من النمو المتحقق في الناتج المحلي، والإنشاءات بنحو 15.5%. كما يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة صافي الضرائب غير المباشرة والتي بلغت 23.9% من النمو المتحقق في الناتج المحلي خلال العام 2012.

أما بالنسبة لبقية القطاعات الإنتاجية، فعلى الرغم من مساهمة قطاع الصناعة بحوالي 10% من النمو، إلا أن تراجع قطاع الزراعة أثر سلباً في معدل النمو الكلي، وعمل مثبطاً له، حيث أدى إلى تخفيض معدل النمو بنسبة 12.7%. وفي المحصلة، فإن مساهمة القطاعات الإنتاجية مجتمعة (الزراعة، والصناعة، والإنشاءات) في معدل النمو بلغت 12.6%.

كما يظهر تباين واضح في المساهمة القطاعية في معدلات النمو بين العامين 2011 و2012، وخصوصاً في قطاعي الزراعة والإنشاءات، حيث تحولت مساهمة قطاع الزراعة من مساهمة إيجابية في معدل النمو المتحقق في العام 2011 إلى مساهمة سلبية خلال العام 2012، وذلك على خلفية ظروف الطقس غير المواتية، وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر في قطاع غزة وتأثير ذلك على إمدادات المياه. في حين يرتبط التراجع في مساهمة قطاع الإنشاءات بمشاريع إعادة الإعمار المؤقتة، الممولة من قبل الدول المانحة خلال العامين المذكورين.

[10] مساهمة النشاط في معدل النمو = نسبة النمو في النشاط الاقتصادي خلال 2012 × مساهمة النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي للعام 2011.

## صندوق 2: فجوة الإنتاج

يحظى التحليل الاقتصادي لفجوة الإنتاج باهتمام كبير من قبل البنوك المركزية، باعتبارها مؤشراً هاماً على دورة الأعمال، ومنهياً للضغوط التضخمية في الدولة. لذلك، تسعى البنوك المركزية للحصول على تقديرات موثوقة لفجوة الإنتاج، بهدف تحديد موقف السياسة النقدية، من بين أمور أخرى.

تعرف الأدبيات الاقتصادية فجوة الإنتاج، على أنها «الفرق بين الناتج المحلي الفعلي والناتج المحلي المحتمل» (وهو من القيم غير المشاهدة Unobserved values). وقد عرف أوكن (Okun, 1962) الناتج المحتمل بأنه «الناتج الذي يمكن تحقيقه في المدى الطويل عندما يكون الاقتصاد بحالة التوازن وعند مستوى التوظيف الكامل، وفي ظل وضع يخلو من أي تشوهات (المنافسة الكاملة). واستناداً لهذا النهج، فالناتج المحتمل يمثل الحد الأقصى من الإنتاج الممكن تحقيقه دون توليد ضغوط تضخمية. ويتسق هذا النهج مع أفكار الكينزيين الجدد (New-Keynesian Thoughts)، التي تعرف الناتج المحتمل بأنه «الناتج الذي يمكن تحقيقه أو الوصول إليه عندما تكون الأجور والأسعار في الاقتصاد مرنة، حتى لو كانت الأسواق لا تعمل في ظل المنافسة الكاملة».

وتستخدم أساليب عدة لتقدير فجوة الإنتاج، يمكن أن يؤدي كل منها إلى استنتاجات مختلفة فيما يتعلق بالسياسة النقدية. فعلى سبيل المثال، وفقاً للنهج الذي يفترض أن الناتج المحتمل يمثل متجهاً خطياً للناتج الفعلي على المدى الطويل، ونظراً لكون هذا النهج بعيد عن أدوات وتدابير السياسة النقدية، فالتأثير الوحيد الذي يمكن أن تمارسه تدابير وأدوات السياسة النقدية يتمثل في خفض التباين في الناتج نحو متجهه الخطي. كما يمكن لهذه التدابير والأدوات، من ناحية ثانية (خفض سعر الفائدة على سبيل المثال) أن تؤدي إلى تزايد الناتج المحتمل نفسه. لذلك، فمن المهم في ظل هذا النهج أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار عند احتساب فجوة الإنتاج، فوجود صدمة إيجابية معينة (خفض سعر الفائدة) تعمل على تسارع النشاط الاقتصادي والضغوط التضخمية في المدى القصير، وقد تتسبب في ارتفاع الاستثمار على المدى الطويل، وبالتالي زيادة الناتج المحتمل، وليس الناتج الفعلي فقط.

وفي هذا السياق، تفترض معظم الدراسات أن الصدمات الدائمة على المدى الطويل تؤثر في الناتج المحتمل، في حين أن الصدمات المؤقتة تؤثر بشكل أساسي في فجوة الإنتاج. وبعبارة أخرى، تؤثر الصدمات التي تصيب جانب الطلب على فجوة الإنتاج، من خلال تأثيرها على الناتج الفعلي، بينما تؤثر الصدمات التي تصيب جانب العرض على الناتج المحتمل. ومع ذلك، تشير الكثير من الحالات العملية، أنه لا يمكن الفصل بين تأثير الصدمات على المتغيرات الاقتصادية.

بشكل عام، يمكن تصنيف مجموعة الأساليب المستخدمة لقياس الناتج المحتمل وفجوة الإنتاج ضمن إطارين أساسيين:

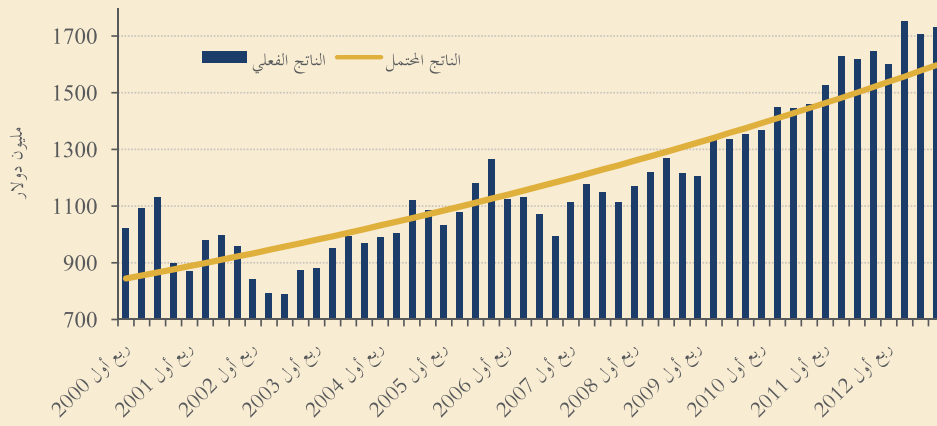
- يعتمد الإطار الأول على الأساليب الإحصائية (غير الهيكلية)، حيث يتم في هذا الإطار قياس الناتج المحتمل باعتباره متجهاً خطياً بسيطاً (Time Trend)، أو متجهاً ممهد المرونة (Hodrick-Prescott (HP) Filter) و (Band-Pass (BP) Filter) لبيانات الناتج الفعلي. ومن إيجابيات هذه الأساليب، أنها لا تتطلب الكثير من المعلومات، ويمكن تطبيقها في حال وجود سلسلة بيانات واحدة فقط. لكن في المقابل، يؤخذ على هذه الأساليب، عدم قدرتها على التمييز بين صدمات العرض وصددمات الطلب، إلى جانب عدم استنادها إلى إطار اقتصادي لتفسير التغير في الناتج المحتمل.

- يعتمد الإطار الثاني على الطرق الهيكلية المستندة على النظرية الاقتصادية، حيث يشمل هذا الإطار عدداً كبيراً من الأساليب، أهمها تقدير الناتج المحتمل من خلال دالة الإنتاج الكلي (Cobb-Douglas Production Function) التي تتضمن عناصر الإنتاج في الاقتصاد (العمل ورأس المال)، إضافة إلى التغير التكنولوجي. ويمتاز هذا الأسلوب بقدرته على قياس مساهمات مختلف عناصر الإنتاج، والإنتاجية الكلية التي تسببت بزيادة الناتج المحتمل. ومع ذلك، يتطلب هذا النهج حجماً كبيراً نسبياً من المعلومات: بيانات حول تكنولوجيا الإنتاج، ومدخلات سوق العمل المتعلقة بالعمل ومعدل البطالة، ونسبة المشاركة، ورصيد رأس المال، واستغلال رأس المال والإنتاجية الكلية. من الناحية العملية، معظم هذه البيانات تشتت باعتبارها مرونة مكونات دالة الإنتاج (باستثناء الافتراضات الخارجية إزاء معدل البطالة الطبيعي)، الأمر الذي قد يجعل من الصعب التمييز بين الزيادة في الناتج الفعلي الناجمة عن عنصر الدورانية على وجه التحديد، وتلك الناجمة عن التغير في الناتج المحتمل.

وبهدف تقدير الناتج المحتمل وفجوة الإنتاج في فلسطين، وفي ظل صعوبة التعامل مع دالة الإنتاج الكلي نظراً لعدم توفر كافة البيانات الإحصائية المطلوبة لعملية القياس، فقد تم الاعتماد على الإطار الأول الذي يستخدم الأساليب الإحصائية البسيطة، وذلك باستخدام أسلوبين. الأول يفترض أن الناتج المحتمل يمثل متجهاً خطياً بسيطاً للناتج المحلي (Time Trend). والثاني يفترض أن الناتج المحتمل يمثل متجهاً خطياً ممهد المرونة للناتج الفعلي (HP Filter, BP Filter). كما تم استخدام البيانات الربع سنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة 2000-2012، ومعالجتها من خلال البرنامج الإحصائي E-Views. وهنا لا بد من الإشارة إلى اعتماد النتائج بشكل أساسي على دقة وتوفير البيانات المطلوبة، والتي تؤثر في القدرة على التنبؤ بحجم الناتج المحلي المحتمل. وتلخص الأشكال التالية النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالناتج المحتمل وفجوة الإنتاج في فلسطين.

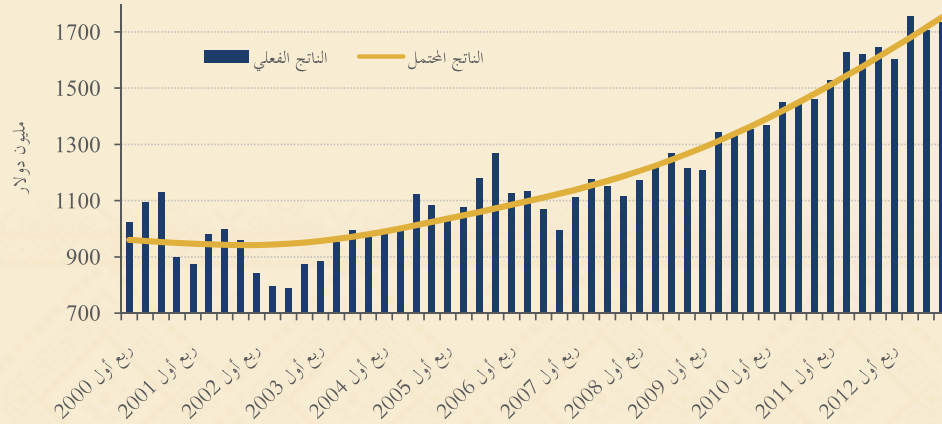
الشكل أدناه، يبين حجم الناتج المحلي الفعلي والمحمّل خلال الفترة من الربع الأول 2000 حتى الربع الرابع 2012. يتبين من الشكل أن الناتج المحلي الفعلي كان أقل من الناتج المحتمل خلال فترات عدم الاستقرار (بداية انتفاضة الأقصى 2000-2004، وكذلك أيضاً فترة فوز حماس في الانتخابات التشريعية وما تبعها من حصار للأغلبية الغربية وقطاع غزة). وبالمقابل، كانت قيمة الناتج المحلي أقل من قيمة الناتج الفعلي خلال فترات الهدوء أو الاستقرار النسبي، كما هو الحال في الفترة الأخيرة 2010-2012، على سبيل المثال.

الناتج الفعلي والمحمّل في فلسطين باستخدام أسلوب (Time Trend)



وبين الشكل التالي أن فجوة الإنتاج (الفجوة بين الناتج الفعلي والمحمّل) حسب HP Filter كانت أقل منها في حالة المتجه الخطي، ويعود السبب في ذلك إلى تأثير HP Filter ببعض العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية غير عامل الزمن فقط كما هو الحال في المتجه الخطي. ويظهر الشكل أن قيمة الناتج المحتمل حسب HP Filter قد بلغت نحو 1753 مليون دولار في الربع الأخير من عام 2012، مقارنة بنحو 1597 مليون دولار قيمة الناتج المحتمل حسب المتجه الخطي.

الناتج الفعلي والمحمّل في فلسطين باستخدام أسلوب (HP Filter)



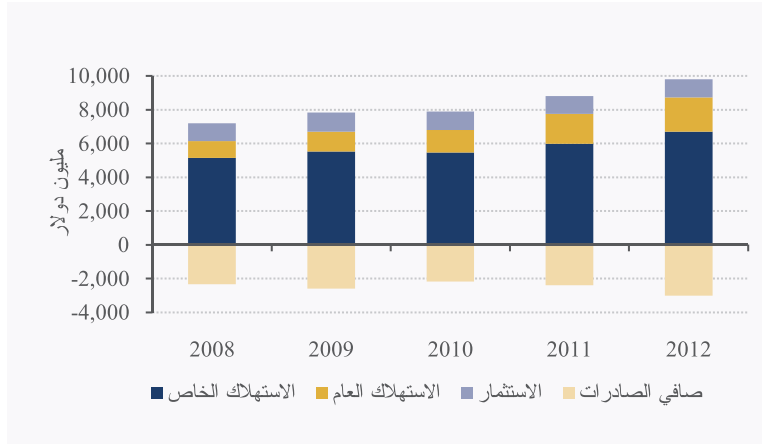
تجدر الإشارة إلى ضرورة توخي الحذر في التعامل مع هذه النتائج خاصة وأنه، كما أشير سابقاً، يؤخذ على هذه الأساليب عدم قدرتها على التمييز بين صدمات العرض وصدّات الطلب، وعدم استنادها إلى إطار اقتصادي لتفسير التغير في الناتج المحتمل. فعلى سبيل المثال، تشير الأشكال البيانية إلى أن الناتج الفعلي في بعض الأرباع الخاصة بعامي 2011 و2012 أعلى من الناتج المحتمل (فجوة إنتاج موجبة). في الوقت الذي كانت فيه معدلات البطالة في فلسطين تفوق نسبتها 20% من إجمالي القوى العاملة، إضافة إلى عدم الاستغلال الأمثل لعنصر رأس المال جراء العديد من المعوقات. كذلك الحال في الربع الرابع من عام 2012، حيث تسبب انقطاع رواتب موظفي القطاع العام، وتراجع المساعدات بالتأثير سلباً على الأداء الاقتصادي، وبالرغم من ذلك تشير الأشكال إلى أن الناتج الفعلي أعلى من الناتج المحتمل.

إن وجود مثل هذه السلبيات في الأساليب المستخدمة لتقدير الناتج المحتمل وفجوة الإنتاج، تستدعي الضرورة، في سبيل الحصول على نتائج أكثر دقة، استخدام بدائل أخرى (الأساليب الهيكلية) تستند بدرجة كبيرة على النظرية الاقتصادية، وتتيح للباحث التعامل مع نتائجها بدرجة عالية من الموثوقية لتحديد موقف السياسة المالية والنقدية في لحظة معينة، خاصة وأن الحكومات تسترشد بهذه المقاييس (الناتج المحتمل وفجوة الإنتاج) لتحديد طبيعة تدخلها في الاقتصاد. ففي حالة الركود على سبيل المثال، تصبح الكثير من عوامل الإنتاج غير مستغلة في الاقتصاد: ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل، وانخفاض الإنتاج (الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل). أما في حالة الانتعاش، فزيادة ضغوط الطلب على عوامل الإنتاج تقود إلى مزيد من الضغوط التضخمية (الناتج الفعلي أعلى من المحتمل). وهذه الجزئية هي التي تستدعي اهتماماً خاصاً من قبل البنوك المركزية في سياق حفاظها على مستويات منخفضة ومستقرة من الأسعار.

## الطلب الكلي

شهد الطلب الكلي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني (مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات) خلال العام 2012 نمواً في بنوده الأربعة بنسب

شكل 1-17: الطلب الكلي في فلسطين، 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

متفاوتة. إذ نما كل من الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص بنسب 14.4% و12%، على الترتيب. ويلاحظ عودة نسبة نمو الاستهلاك العام إلى التباطؤ بعد الارتفاع الكبير في العام 2010، إذ نمت بنسبة تفوق الـ31% آنذاك، مقارنة مع 16.4% في العام 2009، وذلك على خلفية سياسة التقشف المالي التي تنتهجها الحكومة الفلسطينية في إطار معالجتها لأزمة السيولة.

كذلك، عاد نمو الاستثمار بعد التراجع الذي شهده خلال العام 2011، إلا أن نسبة النمو لم تتعد 0.7%. وعند النظر إلى الاستثمارات بحسب القطاع، نجد أن نسبة النمو في استثمارات القطاع الخاص كانت أعلى بكثير من النمو في القطاع العام (8.9% مقابل 0.7%). كما تجدر الملاحظة أن نسبة الاستثمار الخاص

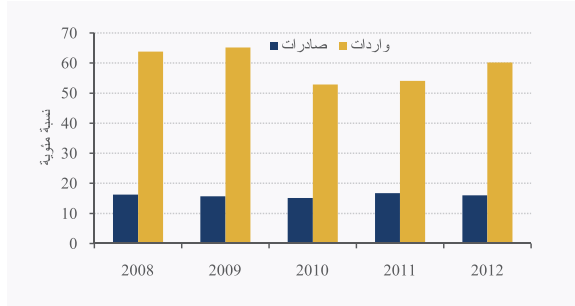
من مجموع الاستثمار ارتفعت من 54.2% في العام 2011 إلى 56.1% خلال العام 2012، مقابل انخفاضها للاستثمار العام. وقد يكون في ذلك إشارة إلى تراخي الحكومة عن لعب الدور الرئيس في قيادة النمو الاقتصادي بعد انتهائها لسياسة مالية تقشفية نوعاً ما، في الوقت الذي لا يزال عدم الوضوح والضبابية مسيطراً على دور القطاع الخاص، جراء تزايد درجات عدم اليقين السياسي والاقتصادي محلياً وإقليمياً.

تجدر الملاحظة إلى أن الاستثمار الخاص غالباً ما يكون أعلى من الاستثمار العام، ومع أن هذا ينطبق على حالة فلسطين أيضاً، إلا أن النسب تبدو متدنية بالمقارنة مع الدول الأخرى. فهي تبلغ في إسرائيل مثلاً 90% للاستثمار الخاص مقابل 10% فقط للاستثمار العام، في حين لم تتعد نسبة الاستثمار الخاص 56% من إجمالي الاستثمار، مقابل 44% للاستثمار العام في فلسطين في العام 2012.

من جانب آخر، ارتفع مقدار العجز التجاري بنسبة كبيرة بلغت 25.3% مقارنة بارتفاع بلغ 10.7% في العام 2011، الأمر الذي تسبب بارتفاع فجوة الموارد المحلية إلى 44.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 37.3% في العام السابق. ويأتي هذا النمو الكبير في عجز الميزان التجاري على خلفية ارتفاع الواردات بحوالي 621 مليون دولار، مقابل ارتفاع الصادرات بـ 15 مليون دولار فقط.

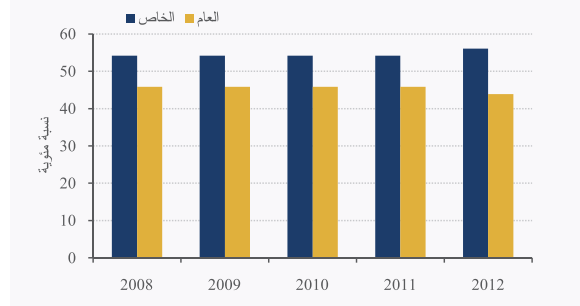
الجدير بالذكر أن حصة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي عادت للارتفاع مجدداً لتبلغ نحو 60.2% خلال العام 2012 مقابل 54% خلال العام 2011. في حين انخفضت حصة الصادرات بشكل طفيف إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012، مقارنة مع 16.7% في عام 2011.

شكل 1- 19: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

شكل 1- 18: نسبة الاستثمار الخاص والعام من إجمالي الاستثمار 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

### صندوق 3: ممارسة أنشطة الأعمال في فلسطين: الواقع والمأمول

تتسابق دول العالم، لا سيما النامية منها والصاعدة، إلى جذب الاستثمارات. وفي حين تشكل البيئة السياسية والقانونية والتشريعية في الدول المتقدمة عاملاً جاذباً لرؤوس الأموال، تبدو هذه المهمة أصعب في الدول النامية.

وتتعدد العوامل التي تؤثر في رغبة أصحاب رؤوس الأموال في اختيار مكان الاستثمار، وتأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي، والقوانين الناعمة والتشريعات المحفزة للاستثمار. وبعيداً عن الجدل الذي قد يُثار حول غلبة عامل الاستقرار السياسي على غيره من العوامل، إلا أن عوامل أخرى تدخل في الحسبان عند اتخاذ أصحاب رؤوس الأموال لهذا القرار، يأتي من ضمنها ما يسمى بالبيئة الإجرائية، وهي الإجراءات الحكومية المختلفة التي يجب أن يمر بها المستثمر لتأسيس الشركة أو المشروع من تسجيل وترخيص وغيرها وانتهاءً ببدء ممارسة الأعمال. غير أنه من المهم ملاحظة أن تسهيل الإجراءات الحكومية لا ينعكس أو يستهدف فقط رؤوس الأموال الخارجية، بل يشكل أيضاً حافزاً محلياً لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المبادرة.

ومن المعلوم أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكّل في أغلب الأحيان مصدراً رئيسياً لخلق فرص العمل في معظم أنحاء العالم. ومع ذلك، يواجه أصحاب المشاريع والأعمال في البلدان النامية معوقات أكبر مقارنة بنظرائهم في البلدان مرتفعة الدخل. وتندرج مشكلات العثور على العمالة المؤهلة ومواجهة نقص مرافق البنية الأساسية ضمن هذه التحديات. وتتفاقم هذه المشكلات بسبب الإجراءات الحكومية الأكثر صعوبة وعدم كفاية المؤسسات الداعمة وما يترتب على ذلك من عدم تشجيع إنشاء الشركات والتوسع بأنشطة الأعمال.

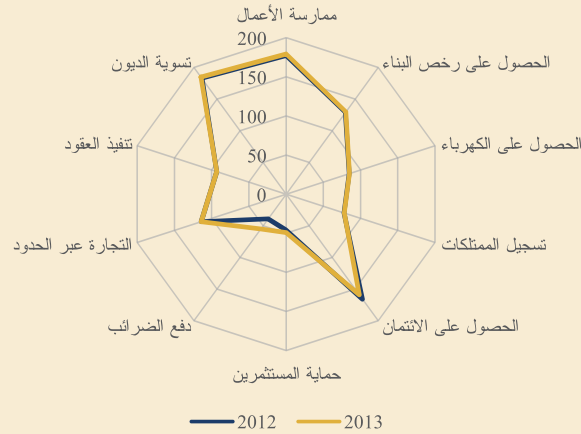
ولأهمية البيئة الإجرائية ضمن شروط البيئة المحفزة للاستثمار، يُصدر البنك الدولي سنوياً بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية تقرير «ممارسة الأعمال-Doing Business»، والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعتمدة والمستخدم على مستوى العالم للمقارنة والمفاضلة بين الدول من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وقد تم إدراج فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) لأول مرة على قائمة المناطق المشمولة في تقرير البنك الدولي عام 2006، حيث كان ترتيبها 125 من بين 155 دولة. وقد حصلت فلسطين على أفضل ترتيب لها في العام 2008، حيث جاءت في المرتبة 117 من بين 178 دولة. وخلال السنوات اللاحقة، أخذ ترتيب فلسطين بالتراجع، ليصل إلى 139 في عام 2010، ومن ثم استقر عند مستوى الـ 135 خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.



يعتمد تقرير البنك الدولي في ترتيب الدول في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على عشر مؤشرات رئيسية، كبدء المشروع، والحصول على رخص البناء والكهرباء والائتمان، والتجارة وغيرها. ويتم تقييم كل مؤشر منها حسب ثلاثة معايير رئيسية، هي: الوقت المحدد لتوفير الخدمة، وعدد الإجراءات أو الوثائق المطلوبة لتوفير الخدمة، والتكلفة الإجمالية لإتمام الخدمة.

ويوضح الشكل التالي ترتيب فلسطين ضمن المؤشرات العشر الرئيسية للعامين 2012 و2013. وقد انصب الاهتمام في هذا الصندوق في إيضاح أهم المؤشرات التي تعاني فلسطين من التراجع فيها، وبشكل خاص بمقارنتها مع دول المنطقة من جهة، ومع سنغافورة التي احتلت على مدى سنوات الترتيب الأول في تقرير سهولة ممارسة الأعمال، من جهة أخرى.

ملخص ترتيب فلسطين في مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال لعامي 2012 و2013



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال للأعوام 2012 و2013.

تسجل فلسطين ترتيباً متأخراً في مؤشر استخراج رخص البناء، التي تستغرق 119 يوماً، وتكلف صاحب العمل حوالي 948% من دخل الفرد الفلسطيني، ويزداد الأمر سوءاً بالحديث عن الحصول على الكهرباء التي تكلف 1549% من دخل الفرد الفلسطيني. (مقارنة مع 86% و13.8% من دخل الفرد الإسرائيلي للمؤشرين على الترتيب). يُذكر أن عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج رخص البناء أو الحصول على الكهرباء ليست الأعلى بالمقارنة مع دول المنطقة، وحتى بالمقارنة مع سنغافورة فهي تبلغ 17 إجراءً للحصول على رخص البناء، و5 للحصول على الكهرباء، مقارنة بـ 11 إجراءً، و4 إجراءات في سنغافورة للمؤشرين سابقين الذكر على الترتيب. إلا أن الفترة الزمنية الكلية اللازمة لإتمام هذه الإجراءات مقاسة بالأيام هي التي توضح البون الشاسع. ففي حين أن المستثمر يحتاج إلى 26 يوماً في سنغافورة للحصول على رخص البناء مثلاً، فإنه يحتاج في فلسطين إلى 119 يوماً. ويعتبر الحصول على رخص البناء في فلسطين أحد أكبر العوائق التي تواجه الأفراد والشركات على حد سواء في ظل محدودية الأرض وصعوبة الحصول عليها في المنطقة (ج) التي تسيطر عليها إسرائيل. ويظهر هنا مدى تأثير الممارسات الإسرائيلية على التراجع الكبير في هذه المؤشرات.

وبعيداً عن العوامل الخارجية، هنالك أيضاً مجموعة من العوامل الذاتية تعيق سهولة ممارسة الأعمال في فلسطين. وفي هذا السياق، تسجل فلسطين ترتيباً متأخراً أيضاً من حيث مؤشر بدء المشروع أو النشاط التجاري، وقد بلغ ترتيبها 179 من أصل 183 دولة في العام 2013. ويعود ذلك بحسب التقرير إلى ارتفاع عدد الإجراءات المتبعة لبدء النشاط التجاري، وطول الوقت المطلوب لذلك، حيث يشير التقرير إلى أن البدء بممارسة الأعمال في فلسطين يحتاج إلى حوالي 48 يوماً مقارنة مع 7 أيام في مصر، و12 في الأردن، و21 يوماً في إسرائيل، في حين أنه يحتاج إلى 3 أيام فقط في سنغافورة. يُضاف إلى ذلك، ارتفاع تكلفة هذه الإجراءات، والتي بلغت 91% من متوسط دخل الفرد الفلسطيني، في حين أنها تبلغ 13.8% من دخل الفرد الأردني، و4% فقط من دخل الفرد الإسرائيلي.

وتشكل الأرقام السابقة اختلافاً كبيراً عند مقارنتها بمتطلبات وزارة الاقتصاد الوطني من أجل تسجيل الشركات حسب ما هي منشورة على موقعها الإلكتروني. إذ تشير بيانات وزارة الاقتصاد إلى أن التكلفة الفعلية لهذه الإجراءات تتراوح بين 185-227 دولار بحسب نوع الشركة المسجلة، في حين تبلغ التكلفة بحسب تقرير البنك الدولي حوالي 1600 دولار (91% من دخل الفرد الفلسطيني). وقد تكون هنالك عدة أسباب لوجود هذه الاختلافات الكبيرة، كتلك المتعلقة بمنهجية الاحتساب، خاصة وأن تقرير ممارسة الأعمال يعتمد بالأساس على استقصاء آراء عدد من الجهات المحلية العاملة في مجالات اقتصادية متعددة من خلال استبانة توزع عليهم لهذه الغاية، الأمر الذي يؤثر على نتائج التقييم إيجاباً أو سلباً، علماً بأن هذه التقديرات لا تستند في العادة على أساس تحليلي. وبالتالي، فمن المتوقع أن تكون هنالك فجوة بين تقديرات تقرير البنك الدولي وبين نتائج تحليل الإجراءات التي يتم تنفيذها على أرض الواقع.

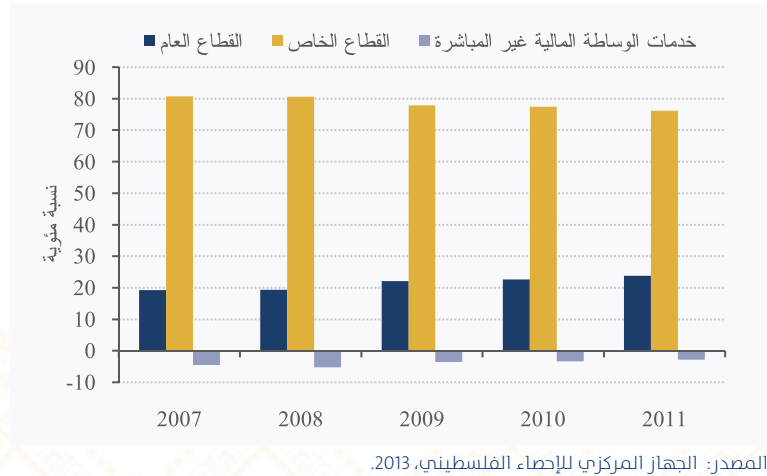
وبعيداً عن أسباب الاختلاف وفجوته، فإن ذلك لا ينفي أن فلسطين تحتل مرتبة متأخرة جداً في هذا المجال، وهو ما يستوجب العمل على تحسينه. ويجد هذا الاستنتاج صدقاً له على أرض الواقع، حيث تم تشكيل فريق فني ترأسه وزارة الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف تحسين ترتيب فلسطين في تقرير البنك الدولي. ويضم الفريق في عضويته ممثلين عن بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة ومن بينها سلطة النقد الفلسطينية، إضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص. وقد أُنيط بهذا الفريق مهمة مراجعة وتحليل تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال، وتحديد مجالات الضعف التي يمكن معالجتها وتحسينها من خلال إجراءات يمكن اتخاذها على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وتبدو هذه الخطوة إيجابية جداً في ظل المعطيات سالفة الذكر، إلا أن التحدي يبقى بقدرة هذا الفريق على استكشاف مواطن الخلل، وبقدرة صانع القرار (في حدود الإمكانيات المتاحة) على اتخاذ القرارات والخطوات الكفيلة بخلق التغيير على أرض الواقع، وهو ما ستظهره نتائج تقرير ممارسة الأعمال وترتيب فلسطين في هذا التقرير خلال السنوات القادمة.

## القطاعات الاقتصادية المؤسسية

يقسم الاقتصاد بشكل عام، حسب نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1993، إلى قطاعات اقتصادية مؤسسية هي: قطاع الأسر المعيشية (بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية)، والقطاع الحكومي، وقطاع الشركات غير المالية، والقطاع المالي<sup>[11]</sup>. ويتيح هذا التقسيم تحديد مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي.

بشكل عام يساهم القطاع العام الفلسطيني في المتوسط بنحو 22% من الناتج المحلي، حيث تنحصر مساهمته بشكل رئيس في التعليم والصحة والإدارة العامة والدفاع. أما القطاع الخاص فتتوزع مساهمته البالغة في المتوسط نحو 82% من الناتج المحلي على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال قطاع الأسر المعيشية، وقطاع الشركات غير المالية، والقطاع المالي، في حين تشكل خدمات الوساطة المالية المقاسة غير مباشرة نحو 4% في المتوسط من الناتج المحلي.

شكل 1-20: مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الاسمي بأسعار التكلفة، 2007-2011

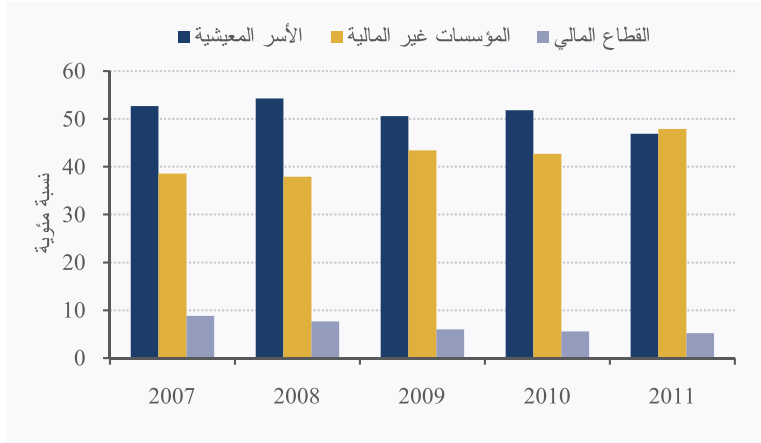


القطاع غزة في العام 2006 تراجعت إلى حوالي 61%، وتعمق هذا التراجع ليصل في العام 2011 إلى حوالي 47% من إجمالي مساهمة القطاع

ويشكل كل من قطاع الأسر المعيشية والقطاع غير المالي أكثر من 94% من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، حيث شهدت مساهمة القطاع غير المالي خلال العام 2011 ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى 47.9% من مساهمة القطاع الخاص، على إثر ارتفاع القيمة المضافة للقطاع بحوالي الثلث مقارنة بالعام السابق. في المقابل، انخفضت نسبة مساهمة قطاع الأسر المعيشية من 51.8% في العام 2010 إلى 46.9% في العام 2011. يذكر أن مساهمة قطاع الأسر المعيشية في الناتج المحلي في انخفاض مستمر، حيث كانت مساهمتها تبلغ نحو 70% من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي قبل اندلاع انتفاضة الأقصى العام 2000، ومع بداية الأزمة المالية الحكومية والحصار على

[11] عند طرح الخدمات المالية المقاسة بصورة غير مباشرة من مجموع إنتاج القطاعات الاقتصادية المؤسسية، يشكل إنتاج هذه القطاعات مجتمعة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة. وبعد إضافة الضرائب غير المباشرة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة تكون المصنعة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، سواء الاسمية أو الحقيقية.

شكل 1- 21: مساهمة القطاعات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الاسمي بأسعار التكلفة، 2007-2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

الخاص في الناتج المحلي. أما فيما يتعلق بقطاع الشركات المالية، فإن حصتها لا تتجاوز 7% خلال الأعوام الخمس الماضية.

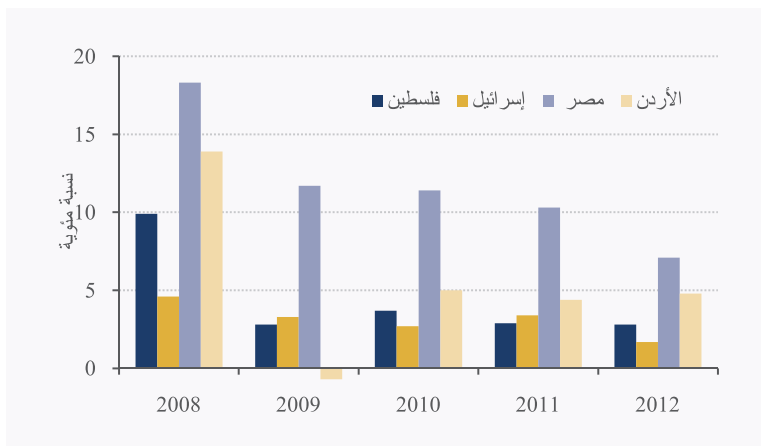
وتشير البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بأسعار التكلفة نما بنسبة 21.2% في العام 2011 مقارنة بنسبة نمو 23.0% خلال العام 2010، منها 4.1% و 11.9% نمو في ميثبط الناتج المحلي خلال العامين على الترتيب. ويأتي هذا التباطؤ في النمو على خلفية انخفاض وتيرة النمو في قطاع الأسر المعيشية، الذي نما بأقل من 8% خلال العام 2011، بالإضافة لانخفاض النمو في القطاع المالي، واستقرار القيمة المضافة لقطاع الخدمات المالية المقاسة بصورة غير مباشرة خلال نفس الفترة.

## التضخم، والأسعار، والقوة الشرائية

حافظت الأسعار في فلسطين على مستويات تضخم متقاربة نسبياً خلال العامين الأخيرين، إذ بلغت نسبة التضخم 2.8% خلال العام 2012 مقارنة بـ 2.9% في العام السابق. وبشكل عام، كانت التقلبات في الأسعار خلال العام 2012 ضمن مستويات مقبولة نسبياً مقارنة مع الأعوام السابقة، بالرغم من رفع ضريبة القيمة المضافة في فلسطين بواقع نصف نقطة مئوية لتبلغ 15%<sup>[12]</sup>. ويبدو أن مستويات التضخم قد أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال السنوات الأخيرة.

من الجدير بالذكر أن نسبة التضخم في فلسطين تعتبر منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بمعدلات التضخم العالمية والإقليمية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية وتقلبات أسعار السلع الأساسية خلال العام 2012. فعلى سبيل المثال، ارتفعت مستويات الأسعار العالمية بنسبة 3.6% خلال العام 2012. كما شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معدل تضخم مرتفع جداً بلغ 12.3%. أما على مستوى الدول المجاورة، فقد بلغ معدل التضخم

شكل 1- 22: مستويات التضخم في دول مختارة، 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

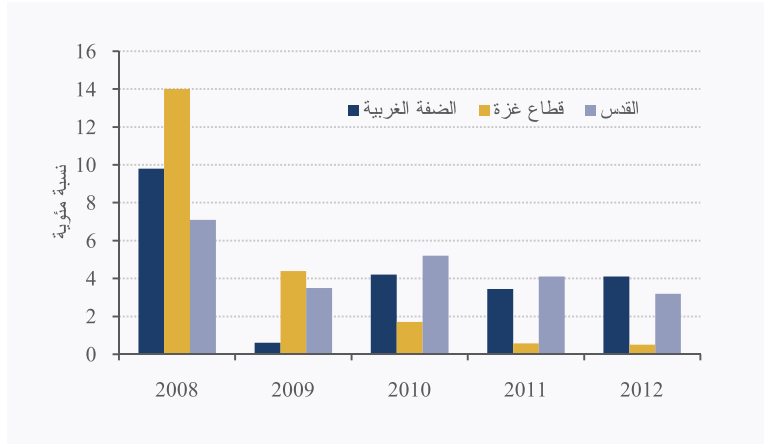
في الأردن 4.8%، في حين شهدت إسرائيل انخفاضاً ملحوظاً في معدل التضخم عما كان عليه في العام الماضي ليصل إلى 1.7%. وكذلك الأمر في مصر التي شهدت انخفاضاً مشابهاً في التضخم خلال العام 2012، إلا أنها لا تزال من أعلى الدول في المنطقة وبنسبة بلغت 7.1% في العام 2012.

ويظهر التفاوت واضحاً في مستويات التضخم بين المناطق الفلسطينية. فقد وصل معدل التضخم في الضفة الغربية إلى 4.1%، رغم تجاوز هذه النسبة خلال الربع الثالث من العام على خلفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والمحروقات قبل أن تعاود انخفاضها التدريجي، وذلك على خلفية تطورات أسعار المحروقات في إسرائيل. في حين لم يتجاوز معدل التضخم في قطاع غزة 0.5%، إذ يبدو أن عدم الانتظام في استيراد السلع من مصر على خلفية الأوضاع الأمنية غير المستقرة في سيناء لم يكن له ذلك التأثير القوي على الأسعار.

ويعكس هذا التفاوت في مستويات التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة حجم الاختلاف في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين المنطقتين، حيث ترتبط أسعار السلع في الضفة الغربية بشكل أساسي بأسعارها في إسرائيل وحجم الطلب المحلي، بينما تعتمد أسعار السلع في قطاع غزة على أسعار السلع المستوردة (أو القادمة عبر الأنفاق) من مصر، والتي أسهمت من ناحية في توفير المحروقات والسلع الاستهلاكية وغيرها بأسعار منخفضة نسبياً. كما أسهم انكماش الأسعار في قطاع غزة من ناحية أخرى في كبح معدل التضخم في فلسطين والحد من تأثير ارتفاع الأسعار في الضفة الغربية عليه.

يذكر أن السلطة الفلسطينية قد رفعت ضريبة القيمة المضافة من 14.5% إلى 15.5% في شهر أيلول 2012. تماشياً مع ارتفاع معدلات ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل، لكن تم [12] تخفيض هذه النسبة إلى 15% في شهر تشرين الأول 2012. وفي وقت لاحق لافرة هذا التقرير وتحديداً في بداية حزيران 2013 تم رفع النسبة من جديد إلى 16%.

شكل 1- 23: مستويات التضخم في فلسطين، 2008-2012

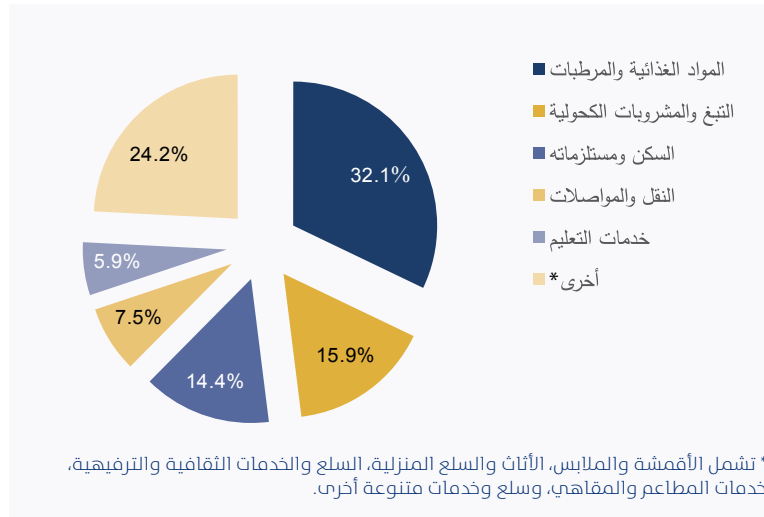


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

كما يعكس مستوى التضخم المتحقق في فلسطين تقلبات متقاربة في أسعار مجموعات السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك الفلسطيني، حيث شهدت مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية أعلى مستوى من الارتفاع ضمن الفئات الإثني عشر خلال العام 2012، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 7.8%، نتيجة لارتفاع الجمارك على أسعار التبغ والمشروبات الكحولية في الضفة الغربية تبعاً لرفعها في إسرائيل نهاية تموز 2012، إذ بلغت نسبة الارتفاع في أسعار هذه المجموعة 10.6% في الضفة الغربية و11.4% في القدس، فيما لم يطرأ أي تغير على أسعارها في قطاع غزة لعدم اعتمادها على الأسعار في إسرائيل.

وكان الارتفاع الثاني الأعلى من نصيب مجموعة خدمات التعليم، إذ ارتفعت أسعارها خلال العام 2012 بنسبة 5.5% نتيجة لارتفاع أسعار جميع مكونات خدمات التعليم، وبشكل خاص أسعار الأقساط الجامعية التي تشكل المحرك الأساس للارتفاع بأسعار خدمات التعليم. ويلاحظ أن تأثير الارتفاع في أسعار خدمات التعليم كان أعلى في قطاع غزة منه في الضفة الغربية، وبنسب 6.4% و5.8%، على الترتيب. ويعود ذلك بالأساس إلى اختلاف العملة التي تدفع بها الأقساط الجامعية، ففي حين تعتمد عملة الشيك لدفع الأقساط الجامعية في قطاع غزة، تُدفع الأقساط في الضفة الغربية بعملة الدينار الذي تراجع خلال العام 2012 مقابل الشيك الذي يستخدم في احتساب مؤشر أسعار المستهلك.

شكل 1- 24: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2012



\* تشمل الأقمشة والملابس، الأثاث والسلع المنزلية، السلع والخدمات الثقافية والترفيهية، خدمات المطاعم والمقاهي، وسلع وخدمات متنوعة أخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

كما ارتفعت خلال العام 2012 أسعار خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق والخدمات الطبية بنسبة 3.9% و3.1%، على الترتيب. لكن الوزن الأكبر يبقى لمجموعات المواد الغذائية، والسكن، والنقل والمواصلات، حيث تشكل هذه المجموعات الثلاث ما نسبته 58% تقريباً من مجمل الأوزان الترجيحية<sup>[13]</sup>. فقد ارتفعت أسعار مجموعة المواد الغذائية بنسبة 2.1% خلال العام 2012. كما بلغ الارتفاع في أسعار خدمات السكن حوالي 3.9% نتيجة لعدم موائمة العرض للارتفاع المضطرب في الطلب على الإيجار، وكذلك الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي والعقارات في فلسطين خلال الأعوام القليلة الماضية. إضافةً إلى ذلك، ارتفعت أسعار خدمات النقل والمواصلات بحوالي 2.2% متأثراً بارتفاع

أسعار الوقود عالمياً وارتفاع الضرائب التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على الوقود، خاصة وأن فلسطين تحصل على المحروقات من إسرائيل. وسجلت بقية المجموعات ارتفاعات تراوحت بين 0.3% و1.3%.

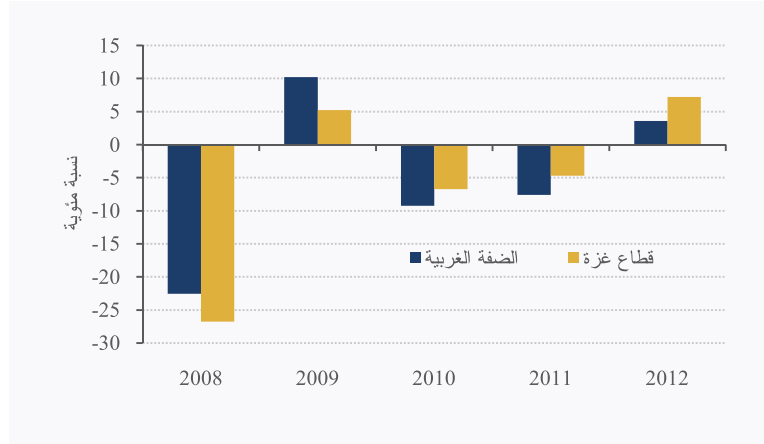
أما فيما يتعلق بمساهمة المجموعات في معدل التضخم خلال العام 2012، فيتضح أن المساهمة الأكبر كانت للسلع الغذائية بحوالي 32.1%، تلتها مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية بـ 24.2%، ثم السكن ومستلزماته بـ 15.9%، والنقل والمواصلات بـ 14.4%.

وللتضخم تأثير واضح على القوة الشرائية للأفراد، التي عادةً ما ترتبط بالتغير في الأجور الاسمية إلى جانب التغير في مستويات التضخم. كما وبشكل سعر الصرف، في الحالة الفلسطينية، عاملاً أساسياً في تحديد القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني، وذلك لوجود نسبة لا يستهان بها ممن يتقاضون أجورهم بعملة غير الشيك الإسرائيلي.

[13] الأهمية النسبية للسلع والخدمات في سلة المستهلك أو في الاقتصاد بشكل عام، وتستخدم في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

بشكل عام، يتقاضى الفلسطينيون أجورهم ورواتبهم بالعملات الثلاث: الشيكل الإسرائيلي، والدولار الأمريكي، والدينار الأردني. وفي ظل الانخفاضات المتتالية التي لحقت بالدولار منذ العام 2006، عانى المواطنون الذين يتقاضون أجورهم بالدولار والدينار من خسارة في القوة الشرائية لأجورهم مقارنة بالقوة الشرائية للأجور بالشيكل. لكن خلال العام 2012، عاد سعر صرف الدولار إلى الارتفاع ونسبة 7.5% مقارنة بالعام السابق، مما أدى إلى التحسن في قدرته الشرائية بنسبة 4.9%. ونفس الوضع ينطبق على الدينار الأردني، نظراً لارتباطه مع الدولار بنظام سعر الصرف الثابت. أما بالنسبة للذين يتقاضون رواتبهم بالشيكل، فإنهم يعانون من انخفاض في القوة الشرائية بمقدار نسبة التضخم فقط، أي بنسبة 2.8% خلال العام 2012.

شكل 1- 25: نسب التغير في القوة الشرائية للدولار في فلسطين، 2008-2012



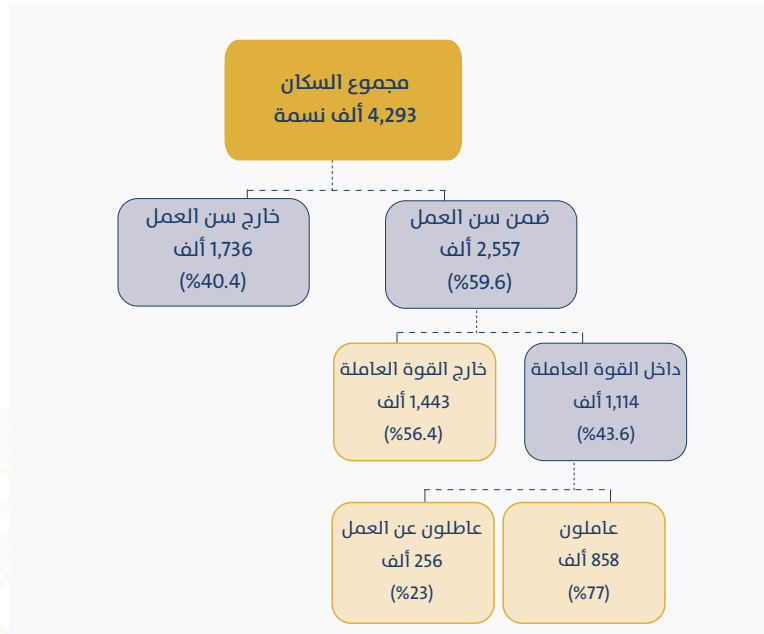
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البنك المركزي الإسرائيلي، 2013.

وفي ظل تفاوت نسب التضخم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تفاوتت أيضاً التغيرات في القوة الشرائية في كلا المنطقتين، إذ انخفضت القوة الشرائية للشيكل في الضفة الغربية بنسبة 4.1%، في حين لم تتعد نسبة الانخفاض في قطاع غزة 0.5%. وترتب على ذلك أيضاً أن الارتفاع في القوة الشرائية للدولار كان أعلى في قطاع غزة مما كان في الضفة الغربية، إذ بلغت نسبة الارتفاع في القوة الشرائية للدولار في قطاع غزة 7.2% مقابل 3.6% في الضفة الغربية، وذلك بافتراض ثبات الأجور الاسمية.

## القوى العاملة والإنتاجية

بلغ عدد السكان في فلسطين منتصف العام 2012 حوالي 4.3 مليون نسمة، فيما بلغت القوة البشرية (جميع الأفراد الذين أتموا 15 سنة فأكثر) نحو 2.6 مليون تقريباً، يشكلون حوالي 60% من عدد السكان. ويلاحظ الارتفاع السنوي المستمر لهذه النسبة، حيث بلغت على سبيل المثال 53% في العام 2007، و55.4% في العام 2008، كما أنها أعلى من مستوياتها في العام الماضي البالغة 59.1%. ويأتي هذا الارتفاع بسبب الانخفاض في نسب الخصوبة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من هذا الارتفاع في نسبة القوة البشرية إلى مجموع السكان، إلا أنها لا تزال الأدنى عند مقارنتها بدول الجوار، فهي تبلغ 73.9% في إسرائيل، و67.4% في مصر، و63.9% في الأردن. وترتفع هذه النسبة بشكل كبير في الدول المتقدمة، حيث تبلغ 80% في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال. ويشير ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني لا يزال يتمتع بخاصية المجتمع الفتى.

شكل 1- 26: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2012

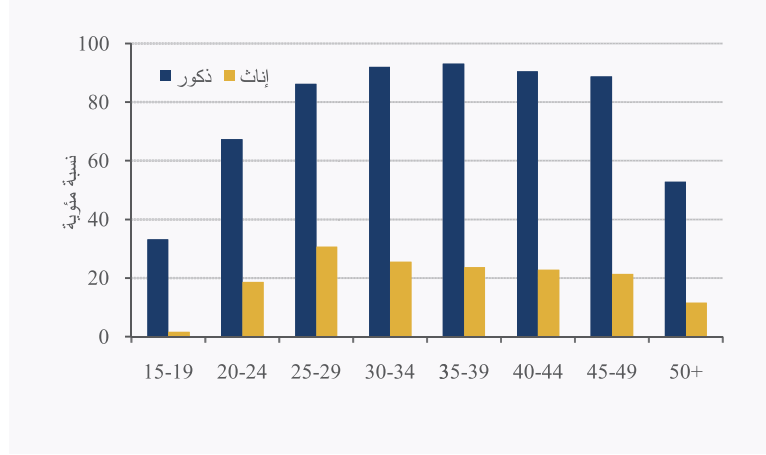


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

إن كون المجتمع الفلسطيني فتياً لا ينعكس فقط على نسبة القوة البشرية فحسب، بل أيضاً على نسب المشاركة في سوق العمل، حيث أن ارتفاع نسبة السكان في سن الدراسة والتي تشكل أكثر من ثلث السكان، أدى بدوره إلى ارتفاع عدد الأفراد ممن هم خارج سوق العمل، وبالتالي انخفاض نسبة المشاركة، حيث بلغت نسبة المشاركة في فلسطين خلال العام 2012 حوالي 43.6%، بواقع 45.5% في الضفة الغربية، و40.1% في قطاع غزة، الأمر الذي يشير إلى أن أكثر من نصف السكان غير قادرين على المساهمة في الأنشطة الاقتصادية. ويشمل انخفاض مستويات المشاركة في فلسطين كلاً من



شكل 1-27: معدلات المشاركة في فلسطين بحسب الجنس والفئة العمرية، 2012

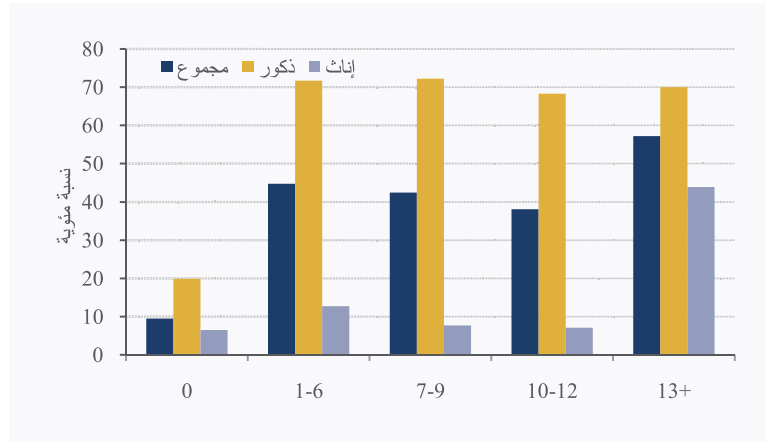


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

ساهم بشكل كبير في مساعدة النساء على الشروع في مشاريعهن الخاصة، وبالتالي تزايد مشاركتهن في القوى العاملة.

كما تتأثر نسب مشاركة الذكور والإناث في سوق العمل بعدد من المتغيرات، مثل الفئة العمرية وعدد سنوات الدراسة. وتبلغ أعلى نسبة مشاركة للذكور من الفئة العمرية 39-35 عاماً فيما تبلغ أعلاها للإناث في الفئة العمرية 29-25 عاماً، حيث وصلت نسبة مشاركة الذكور إلى 93.1%، والإناث إلى 30.7% في عام 2012. وبشكل عام، يمكن القول أن الأفراد (ذكوراً وإناثاً) من الفئات العمرية 49-25 هم الأكثر انخراطاً في سوق العمل.

شكل 1-28: معدلات المشاركة في فلسطين بحسب الجنس وعدد سنوات الدراسة، 2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

الذكور والإناث بالمقارنة مع دول الجوار. وفي حين أن الانخفاض في نسب مشاركة الذكور غالباً ما يكون ضئيلاً نسبياً ولا يتجاوز بضع نقاط مئوية، إلا أن الفروق في مشاركة الإناث شاسعة وتصل إلى أضعاف نسبها في بعض الدول مقارنة مع فلسطين، فهي أكثر من ضعفها في مصر، وحوالي 4 أضعاف في إسرائيل. وفي العام 2012، ارتفعت نسبة مشاركة الذكور في فلسطين من 68.7% إلى 69.1%، كما يلاحظ التحسن النسبي في نسبة مشاركة الإناث التي بلغت 17.4% للإناث مقابل 16.6% في العام السابق. وقد تعزى بعض أسباب هذا التحسن إلى تزايد الفرص التمويلية المتاحة لمؤسسات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر بعد أن تم إدراجها في قاعدة بيانات سلطة النقد، خاصة وأن بعض هذه المؤسسات تستهدف النساء بدرجة كبيرة، الأمر الذي

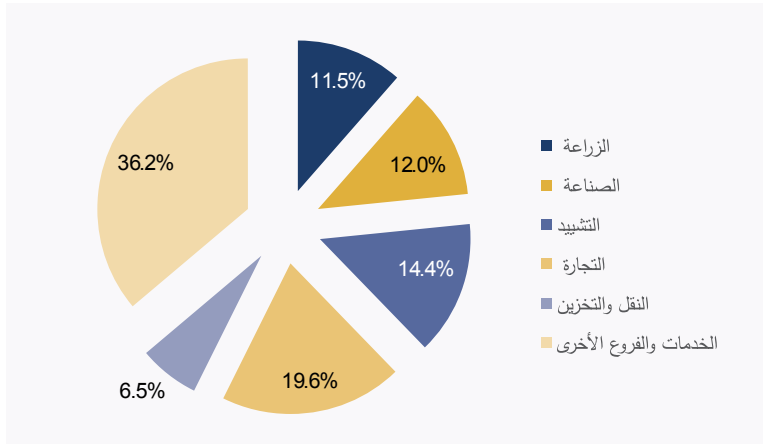
بالمقابل، تنخفض نسب المشاركة بين أوساط الأفراد غير الحاصلين على أي تحصيل أكاديمي، إذ انخفضت مشاركتهم في العام 2012 بنسبة 16% مقارنة بالعام السابق، وكان هذا الانخفاض بين أوساط الذكور أعلى منه بين الإناث. ويمكن الاستنتاج بأن ارتفاع المستوى الأكاديمي يتناسب بشكل طردي مع نسبة المشاركة في سوق العمل. إلا أن ذلك لا يمكن أن يُقرأ بمعزل عن ارتباط الفئة العمرية بعدد سنوات الدراسة في ظل كون الغالبية العظمى من الأفراد غير المتعلمين من كبار السن.

## العمالة

جاء الارتفاع في عدد العاملين في العام 2012 ضئيلاً، لم يتجاوز 2.5% ليصل عدد العاملين إلى 858,200 عاملاً (70% في الضفة الغربية و30% في قطاع غزة) مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت 12.6% في العام 2011. أما فيما يتعلق بتوزيع العاملين على القطاعات (العام، والخاص، وإسرائيل)، فقد حافظت نسبة العاملين في القطاع العام على استقرارها النسبي وبلغت 22.7% من مجمل العاملين. مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع نسبة وعدد العاملين في القطاع العام في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، حيث وصلت هذه النسبة إلى 38.8% في قطاع غزة في العام 2012 (99.4 ألف موظف)، مقارنة بـ 15.8% في الضفة الغربية (95.1 ألف موظف). وفي نفس السياق، يظل القطاع الخاص الموظف الأكبر للعاملين مع نسبة بلغت 67.7% (حوالي 581 ألف عامل)، 70% منهم في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة. كما يلاحظ استمرار ارتفاع أعداد العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة، نظراً لارتباط ذلك بالمشاريع الدولية القائمة حالياً لإعادة إعمار القطاع.

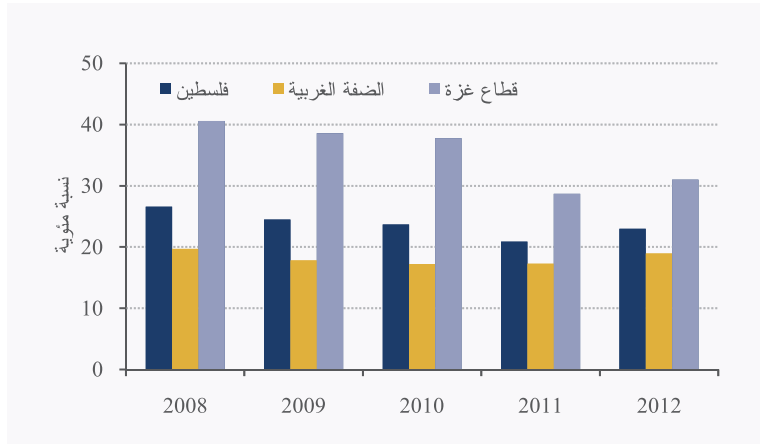
بالمقابل، حافظت أعداد العاملين في إسرائيل والمستوطنات على مستوياتها، وبلغ عددهم في العام 2012 حوالي 83 ألف عامل، أي بنسبة 9.6% من إجمالي العاملين، جميعهم من الضفة الغربية، إذ لا يزال عمال قطاع غزة ممنوعين رسمياً من العمل في إسرائيل أو المستوطنات كما هو الحال منذ منتصف العام 2005.

شكل 1- 29: توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، 2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

شكل 1- 30: معدلات البطالة في فلسطين، 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

جراء التباطؤ في النشاط الاقتصادي، وبالتالي ببطء نمو توظيف العمالة في بعض القطاعات كالصناعة مثلاً على خلفية تراجع حصتها السوقية، والنمو المحدود في الصادرات والاستثمار، إضافة إلى القيود المفروضة على انتقال العمالة إلى إسرائيل والتي حالت دون تخفيض معدلات البطالة. وكذلك ببطء نمو التوظيف في مشاريع إعادة الإعمار المؤقتة، التي استوعبت أعداداً كبيرة من العاملين خلال العامين الأخيرين، إلا أن هذه المشاريع بطبيعتها مؤقتة وتنتهي تقريباً بإنجازها، ومن ثم يعود عدد كبير من العاملين فيها إلى صفوف البطالة.

بشكل عام، لا تزال معدلات البطالة في فلسطين مرتفعة جداً بالمقارنة مع دول المنطقة، إذ لا يزال أكثر من خمس القوى العاملة تقريباً عاطلاً عن العمل، مقارنةً مع 12.2% في الأردن، و12.3% في مصر، و6.9% في إسرائيل. يُذكر أن معدلات البطالة ترتفع بشكل ملحوظ بين أوساط الإناث، حيث بلغت 32.9% خلال العام 2012، مرتفعة عن مستوياتها في العام السابق. كما أنها ترتفع في المخيمات مقارنة بالحضر والريف، إذ بلغت 29.5% في العام 2012، بواقع 24.4% في مخيمات الضفة الغربية، و33.3% في مخيمات قطاع غزة.

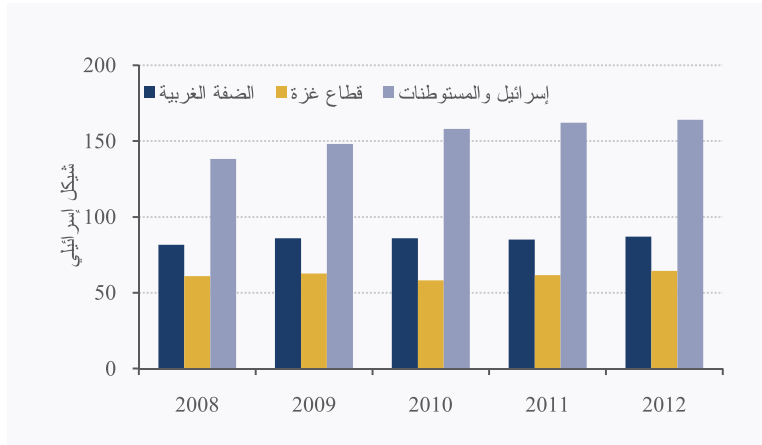
## معدل الأجر اليومي

ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي في فلسطين ليلبلغ حوالي 93 شيكل إسرائيلي، مرتفعاً بنسبة 1.4% خلال العام 2012 مقارنة بالعام السابق، وذلك على خلفية ارتفاع الأجور في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة، وإسرائيل المستوطنات، وإن كان الارتفاع الأكبر في قطاع غزة. غير أن هذه التطورات في الأجور الاسمية لا يمكن تناولها بمعزل عن تطورات الأسعار، وتأثيرها على معدل الأجر اليومي الحقيقي.

وفي ظل كون معدل التضخم خلال العام 2012 أعلى من الزيادة الحاصلة في الأجور الاسمية، تآكلت الأجور الحقيقية في فلسطين بحوالي 1.4%، على خلفية انخفاض معدل الأجر اليومي الحقيقي في الضفة الغربية بنسبة 1.7%. وكذلك انخفاض معدل الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 3%، في مقابل ارتفاع الأجور الحقيقية للعاملين في غزة بنسبة 4.1% جراء تدنّي مستوى التضخم في القطاع.

[14] شهد العام 2012 دخول حوالي 55 ألف داخل جديد إلى سوق العمل، وتم توفير فرص عمل لنحو 21 ألف عامل جديد فقط، في حين تحول الباقي إلى صفوف العاطلين عن العمل.

شكل 1-31: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2008-2012



وعلى الرغم من النمو الحاصل في معدل الأجر الحقيقي للعامل في قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الفجوة بين أجور العاملين في قطاع غزة بالمقارنة مع أجور العاملين في الضفة الغربية أو في إسرائيل لا تزال قائمة. وفي ذلك إشارة إلى حجم التباين الاقتصادي بين هذه المناطق، لا سيما أن قطاع غزة لا يزال يعاني من حصار إسرائيلي خانق منذ العام 2005. فلا يزال أجر العامل في غزة يقل بحوالي 26% عن مثيله في الضفة الغربية، وبحوالي 61% عن أجر العامل الفلسطيني في إسرائيل.

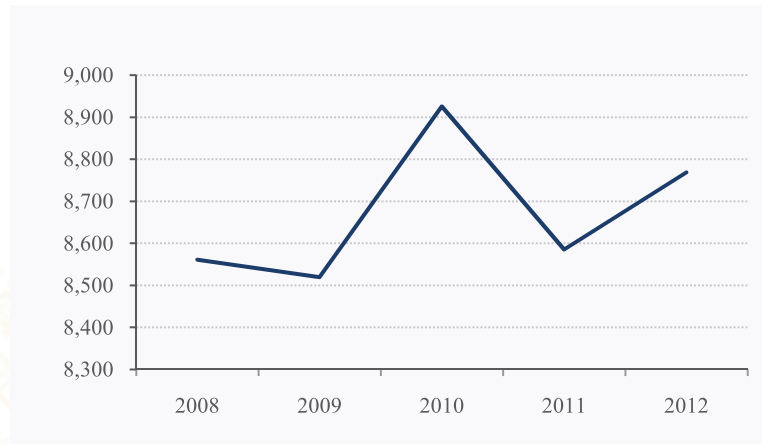
## معدل الإعاقة الاقتصادية

يعتبر معدل الإعاقة الاقتصادية (عدد الأفراد الذين يعيّلهم الفرد العامل في المجتمع) مؤشراً على حجم العبء الاقتصادي الذي يتحمله الأفراد العاملون. ويتأثر هذا المعدل بشكل رئيس بعدد العاملين ومعدل النمو الطبيعي في السكان، حيث أن الزيادة في عدد العاملين بأكثر من معدل النمو الطبيعي للسكان تعمل على تخفيف العبء الاقتصادي على الفرد العامل.

ورغم أن معدل النمو السكاني في فلسطين يتراوح في حدود 3%، إلا أن الزيادة في أعداد العاملين كانت ضئيلة جداً ولم تتجاوز 2.6% خلال عام 2012، منخفضة بمقدار 10 نقاط مئوية عن العام السابق، ومع ذلك لم ينخفض عبء الإعاقة

عن المستوى المسجل في العام 2011، واستقر عند 5 أفراد لكل عامل، أي أن الشخص الذي يعمل، يعيل نفسه إضافة إلى أربعة أشخاص آخرين معه. وبالنظر إلى هذا المعدل على المستوى الجغرافي، لا يزال قطاع غزة يعاني من مستوى إعاقة مرتفع 6.4 فرد لكل عامل، مقابل 4.4 فرد لكل عامل

شكل 1-33: معدل الإنتاجية للعامل الفلسطيني بالدولار، 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

في الضفة الغربية. ويرتبط انخفاض معدل الإعاقة الاقتصادية في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، بانخفاض معدلات الخصوبة<sup>[15]</sup>، وبالتالي انخفاض نسبة السكان ممن هم خارج سن العمل الذين بحاجة إلى إعالة من الفئات الأكبر عمراً، أكثر من ارتباطه بتحسّن قدرة سوق العمل في الضفة الغربية على استيعاب الأيدي العاملة.

## الإنتاجية

شهدت إنتاجية العامل<sup>[16]</sup> في فلسطين نمواً خلال العام 2012 بنسبة 2.1% على خلفية النمو المتحقّق في الناتج المحلي الإجمالي، لتبلغ حوالي 8,769 دولار لكل عامل. ويلاحظ أن إنتاجية

[15] متوسط عدد الأطفال الذين تتجهم المرأة في حياتها، ويتم احتسابه بقسمة عدد المواليد خلال سنة معينة على عدد النساء في سن الإنجاب (15-44 عاماً).

[16] الإنتاجية = القيمة المضافة/ عدد العاملين.

العامل الفلسطيني قد أخذت في الغالب اتجاهًا متصاعدًا ولكن في نفس الوقت متذبذبًا خلال الفترة 2008-2012 تزامنًا مع تذبذب النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة.

يُذكر أن إنتاجية العامل في الضفة الغربية ترتفع كثيراً عن مثيلتها في قطاع غزة، إذ تشكل الإنتاجية في قطاع غزة في المتوسط ما بين 70%-80% من إنتاجية العامل في الضفة الغربية. وفي العام 2012، بلغت إنتاجية العامل في الضفة الغربية 9,695 دولار، مقابل 6,894 دولار في قطاع غزة.

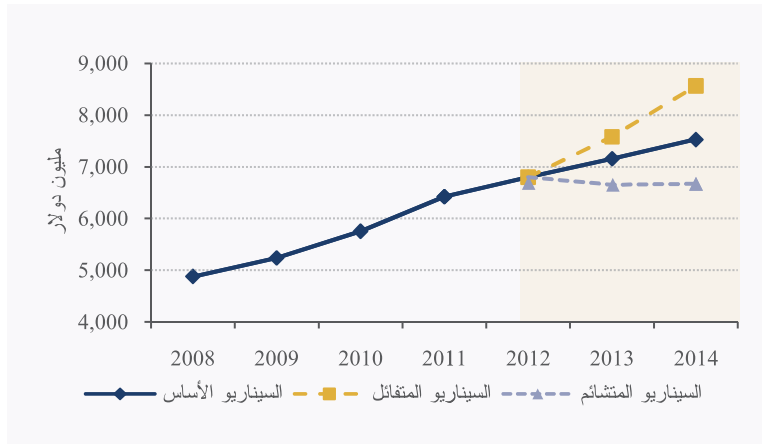
## الآفاق الاقتصادية

من المتوقع أن يستمر الاقتصاد الفلسطيني في التباطؤ خلال العامين 2013 و2014، وذلك بعد أن حقق نسب نمو مرتفعة خلال السنوات الماضية وصلت ذروتها في العام 2011. وتشير توقعات سلطة النقد إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سينمو بما نسبته 5.3% و5.2% خلال العامين 2013 و2014 على التوالي بالمقارنة مع نسبة نمو بلغت 5.9% خلال العام 2012<sup>[17]</sup>. كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سينمو بحوالي 2.3% خلال العام 2013 و2.2% خلال العام 2014 بالمقارنة مع 2.7% خلال العام 2012.

يعود سبب هذا التباطؤ إلى افتراض أن الأوضاع السياسية والاقتصادية في فلسطين ستبقى على حالها كما كانت عليه خلال العام 2012. فجمود المسار السياسي، واستمرار إغلاق معابر قطاع غزة، واستمرار القيود على حركة التجارة والعملية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى استمرار الدعم المقدم للحكومة الفلسطينية عند مستوياته المنخفضة، وغيرها من عوامل ستلعب دوراً مثبطاً لنسب النمو الاقتصادي خلال العامين الحالي والقادم.

ووفقاً لهذا السيناريو (سيناريو الأساس/ سيناريو الوضع الراهن)، من المتوقع أن تنخفض نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 123.5% (103.4% للاستهلاك الخاص، و20.1% للاستهلاك العام) خلال العام 2013 مقارنة بنحو 128.4% عام 2012. كما يتوقع أن ترتفع مساهمة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 18.3% (13.4% للاستثمار الخاص و4.9% للاستثمار العام) خلال العام 2013 مقارنة بنحو 15.8% عام 2012.

شكل 1-34: تنبؤات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2013 و2014



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية من المتوقع انخفاض العجز في الميزان التجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 44.2% عام 2012 ليصل إلى 41.8% عام 2013، وذلك نتيجة لزيادة نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي لتصل 16.5% وانخفاض حجم الواردات لتشكل ما نسبته 58.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وفي حال حدثت أمور إيجابية على الصعيد السياسي والاقتصادي (السيناريو المتفائل)، كعودة الحراك للعملية السلمية وتخفيف القيود الإسرائيلية على حرية حركة الأفراد والبضائع، وتخفيف حصار قطاع غزة، وسماع إسرائيل لدخول عمالة فلسطينية أكثر للعمل فيها، بالإضافة إلى ارتفاع الدعم المقدم للحكومة الفلسطينية، فإنه يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما نسبته 11.5% و13% خلال العامين 2013 و2014. كما يتوقع أن ينمو نصيب الفرد منه بحوالي 8.3% و9.8% خلال نفس الفترة. أما نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع، وفقاً لهذا السيناريو، أن تنخفض لتشكل ما نسبته 119.5% خلال 2013 (98.3% استهلاك خاص و21.2% استهلاك عام). وبالنسبة للاستثمار الكلي فسوف ترتفع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 23.1% خلال نفس العام (17.1% استثمار القطاع الخاص و5.9% استثمار القطاع العام).

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، من المتوقع ارتفاع الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 17.1% وانخفاض الواردات لتشكل 59.7% خلال 2013، ونتيجة لذلك سوف ينخفض العجز في الميزان التجاري ليشكل ما نسبته 42.6% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ولكن إذا حدث تدهور على الصعيدين السياسي والاقتصادي في فلسطين (السيناريو المتشائم)، فإنه يتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما نسبته 2.1% خلال 2013 بينما يتوقع أن يرتفع خلال 2014 بحوالي 0.3%. وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فإنه، حسب هذا السيناريو، يتوقع أن ينخفض خلال العامين 2013 و2014 بما نسبته 4.9% و2.6%.

[17] بالمقارنة، قام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاته حول معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2013 من 5% إلى 5.4%، وذلك على خلفية استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وعدم تخفيف القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل في الضفة الغربية، إضافة إلى انتعاج السلطة الفلسطينية لسياسة مالية تقشفية.

وفيما يتعلق بمكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فمن المتوقع انخفاض نسبة الاستهلاك الكلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لتشكّل 126.6% خلال 2013 (107% للاستهلاك الخاص و19.6% للاستهلاك العام). أما إجمالي الاستثمار العام فسينخفض ليشكل حوالي 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال 2013 (10.7% للاستثمار الخاص و3% للاستثمار العام). ووفقاً لهذا السيناريو أيضاً، من المتوقع أن تشكّل حجم الصادرات ما نسبته 16.1% من الناتج المحلي الإجمالي والواردات ما نسبته 56.4% لينخفض العجز في الميزان التجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ليشكل 40.3% وذلك بسبب انخفاض حدة النشاط التجاري وتراجع حجم الواردات.





## الفصل الثاني

## تطورات مالية الحكومة





## نظرة عامة

واجهت السلطة الفلسطينية خلال العام 2012 العديد من الصعوبات والتحديات السياسية والاقتصادية، جراء النقص الكبير في حجم المساعدات الخارجية، وتحقيق نتائج أداء أقل من المتوقع، وعلى وجه التحديد، في جانب الإيرادات، مما أدى إلى عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها المالية، خاصة تجاه القطاع الخاص، والموردين، وموظفي القطاع العام.

وقد شهد العام 2012 مجموعة من التطورات في أداء مالية الحكومة<sup>[18]</sup>، ففي جانب الإيرادات، جاءت إيرادات المقاصة الفعلية أعلى من تلك المتوقعة حسب موازنة 2012، بالمقابل كانت الإيرادات الضريبية وغير الضريبية الفعلية أقل من المتوقع حسب الموازنة.

أما في جانب الإنفاق، فقد جاءت نفقات الأجور وغير الأجور أقل مما خطط له في موازنة 2012. في حين ارتفع صافي الإقراض بشكل ملحوظ ليحقق مستويات أعلى مما كان متوقعاً حسب الموازنة. تجدر الملاحظة إلى أن هذا الارتفاع جاء نتيجةً لاقتطاع إسرائيل مبالغ مالية، من أموال الضرائب التي يجب أن تحولها للحكومة الفلسطينية، لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية.

وقد انعكست هذه التطورات على العجز الجاري للحكومة الفلسطينية ليشكل ما يقارب من 8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2012، تم تمويل الجزء الأكبر منه من خلال المنح والمساعدات الرسمية رغم كونها أقل مما كان متوقعاً حسب الموازنة، و تم تمويل المتبقي من العجز من خلال الاقتراض من المصارف العاملة في فلسطين. علماً أنه حسب قانون الموازنة لعام 2012 لا يجوز الاقتراض من القطاع المصرفي إلا لغايات تغطية الفجوة التمويلية على أن لا يتجاوز رصيد الدين القائم نهاية 2012 ما كان عليه نهاية 2011. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أهم التطورات التي حصلت على أداء المالية العامة خلال العام 2012 ومقارنتها بالفترات السابقة.

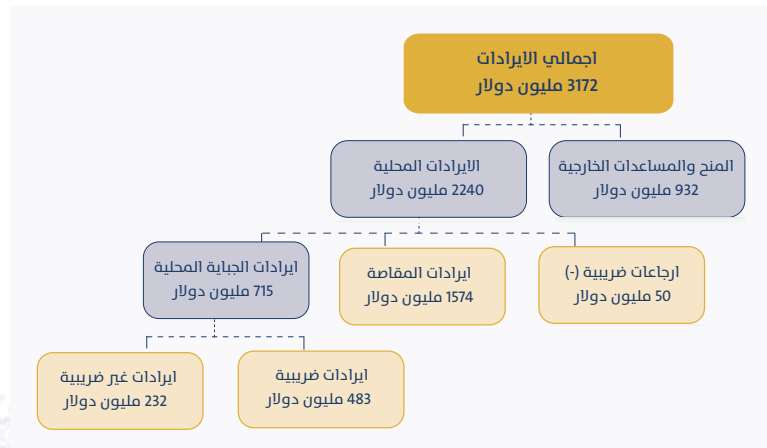
## الإيرادات والمنح

يعتبر تحصيل الإيرادات العامة من أهم التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية منذ نشأتها، وذلك نظراً لاعتمادها على أكثر من مصدر، إضافة إلى كون بعضها خارج عن سيطرة السلطة الفلسطينية وتحكمها المباشر. وبشكل عام تنحصر إيرادات السلطة الفلسطينية ومصادر تمويلها في ثلاثة مصادر أساسية:

1. إيرادات الجباية المحلية (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية).
2. إيرادات المقاصة التي تقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية حسب اتفاق باريس الاقتصادي.
3. كما أن المنح والمساعدات الخارجية (سواء دعم الموازنة أو التطويرية) تعتبر مصدر تمويل هام للسلطة الفلسطينية.

بالرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهت السلطة الفلسطينية خلال العام 2012 إلا أن بند إجمالي الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح والمساعدات) مقاساً بالدولار الأمريكي قد ارتفع بنحو 0.6% مقارنة بالعام السابق ليلبلغ حوالي 3172.3 مليون دولار.

شكل 2-1: هيكل إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح، 2012



المصدر: وزارة المالية.

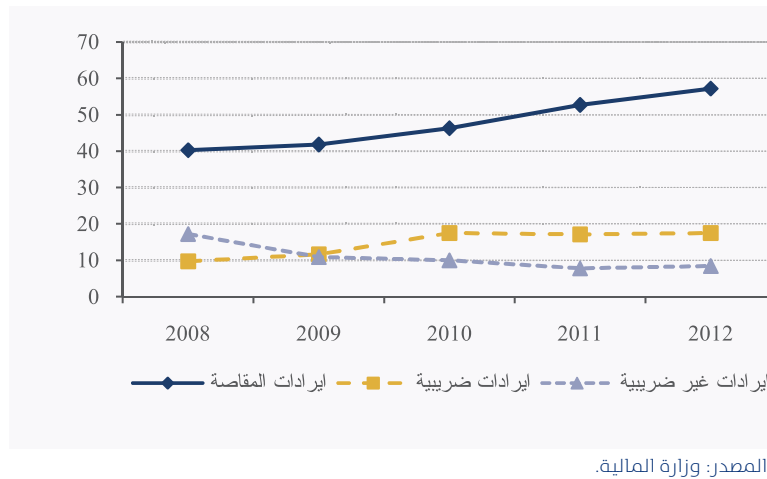
[18] البيانات الواردة في هذا التقرير تعتمد على بيانات وزارة المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة، وهي منشورة بالشكل الإسرائيلي وقد تم التحويل إلى دولار باستخدام معدل سعر الصرف الفعلي المنشور من قبل الوزارة. كما تجدر الإشارة أن هذه البيانات تتعلق بالحكومة المركزية (غير شاملة للمؤسسات العامة وسلطات الحكم المحلي). ومن الضروري جداً عند الحديث عن تطورات المالية العامة مراعاة أثر التغير في سعر الصرف (خاصة وأن البيانات منشورة بالشكل الإسرائيلي)، والذي كان له أثر واضح في تباين حجم ونسب التغير في بنود المالية العامة مقاسة بالشكل الإسرائيلي مقارنة بالدولار الأمريكي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي النفقات العامة بنحو 891.7 مليون شيكل في العام 2012 مقارنة بالعام السابق، ولكن عند المقارنة بالدولار الأمريكي فإن البيانات تشير إلى ارتفاع النفقات العامة بنحو 1.3 مليون دولار. السبب في هذا التباين يعود إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي بنسبة 7.5% فيما بين العامين محل الدراسة، إذ بلغ متوسط سعر الصرف في العام 2012 نحو 3.85 شيكل لكل دولار، مقابل نحو 3.58 شيكل لكل دولار في العام 2011.



ولكن إذا ما أخذنا تغير سعر صرف الدولار مقابل الشيكل والبالغ نحو 7.5% بعين الاعتبار، فإن نسبة الزيادة في إجمالي الإيرادات العامة بلغت نحو 8.2% وبما قيمته 12235.4 مليون شيكل<sup>[19]</sup> خلال عام 2012. وقد جاءت الزيادة في إجمالي الإيرادات العامة كنتيجة لزيادة كل من إيرادات الجباية المحلية وإيرادات المقاصة. وشكل إجمالي الإيرادات العامة نحو 30.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2012، مقارنة بنحو 32.3% في العام السابق، حيث بلغت حصة المساعدات الخارجية من هذه النسبة نحو 9.1% و10% خلال عامي 2012 و2011 على التوالي. وتعتبر نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي في فلسطين أعلى منها في الأردن، التي بلغت حوالي 25.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ساهمت المساعدات الخارجية بنحو 3.9% منها، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق ببند الإيرادات، شهدت إيرادات الجباية المحلية ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 9.4% خلال العام 2012 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 2747.1 مليون شيكل (وفق الأساس النقدي) مشكّلةً نحو 31.8% من الإيرادات المحلية، ونحو 89% من المبلغ المستهدف في الموازنة العامة للعام 2012. ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 7.3% لتبلغ 1851.9 مليون شيكل نهاية العام 2012، نتيجة لزيادة ضريبة الدخل بشكل أساسي<sup>[20]</sup>. وقد تراجعت مساهمة الإيرادات الضريبية من إيرادات الجباية المحلية خلال العام 2012 بشكل طفيف لتبلغ 67.6% مقارنة بنحو 68.7% في العام السابق. كذلك الأمر بالنسبة للإيرادات غير الضريبية التي ارتفعت بنحو 110.4 مليون شيكل عن العام السابق، لتبلغ خلال عام 2012 حوالي 895.2 مليون شيكل، على خلفية مدفوعات الأرباح الموزعة من صندوق الاستثمار الفلسطيني التي وصلت إلى مستويات أعلى من تلك المدرجة في الموازنة. وقد بلغت مساهمة الإيرادات غير الضريبية من إيرادات الجباية المحلية نحو 32.6% خلال العام 2012 مقارنة بحوالي 31.3% خلال العام 2011. ويذكر أن السلطة الفلسطينية قد رفعت ضريبة القيمة المضافة من 14.5% إلى 15.5% في شهر أيلول 2012، تماشياً مع ارتفاع معدلات ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل، لكن تم تخفيض هذه النسبة إلى 15% في شهر تشرين الأول 2012.

شكل 2-2: الإيرادات المحلية كنسبة من النفقات الجارية، 2008-2012



تجدر الإشارة إلى أن إيرادات الجباية المحلية ساهمت خلال العام 2012 بتغطية نحو 23.4% من إجمالي النفقات الجارية (منها 15.8% مساهمة الإيرادات الضريبية، و7.6% مساهمة الإيرادات غير الضريبية). ومن جانب آخر فقد ساهمت كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في تغطية نحو 45.9% من نفقات الرواتب والأجور (الضريبية 30.9%، وغير الضريبية 14.9%) خلال العام 2012. أما عن الإرجاعات الضريبية، فقد قامت الحكومة الفلسطينية خلال العام 2012 بإرجاع حوالي 194.5 مليون شيكل كإيرادات ضريبية مقارنة بـ 48.5 مليون شيكل عام 2011. وبحسب مشروع الموازنة للعام 2012 فقد كان مخططاً أن تقوم الحكومة الفلسطينية بإرجاع 454 مليون شيكل، مما يعني أن نسبة التزام الحكومة تجاه القطاع الخاص بمن فيهم المقاولين والموردين والمكلفين بلغت 42.8% مما هو مدرج في الموازنة.

أما إيرادات المقاصة، وبالرغم من تأخر تنفيذ التفاهم الذي تم التوصل إليه مع الجانب الإسرائيلي في منتصف العام 2012 حول تعزيز عملية تحصيل إيرادات المقاصة، وعدم الانتظام في عمليات التحويل في بعض الأشهر، إلا أنها جاءت أعلى من المستهدف في الموازنة العامة بنحو 237.2 مليون شيكل. فقد شهد العام 2012 مجموعة من التناقضات فيما يخص إيرادات المقاصة؛ فتارةً تقوم إسرائيل بتحويل إيرادات المقاصة مسبقاً، كما هو الحال خلال أشهر تموز وأيلول وتشرين أول، وتارةً أخرى تقوم بوقف تحويل هذا الجزء المهم من الإيرادات كما حدث في شهري تشرين الثاني وكانون الأول، مما أدى إلى انقطاع الرواتب (بشكل كلي تقريباً) خلال تلك الفترة، وذلك على خلفية التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على مقعد دولة مراقب غير عضو من جهة. واستخدام إسرائيل لهذه الإيرادات لسداد ديون الكهرباء للقائمة لشركة الكهرباء الإسرائيلية من جهة ثانية، مما تسبب في تفاقم أزمة السيولة لدى الحكومة الفلسطينية.

وبالرغم من التقلبات الحادة في التزام إسرائيل بتحويل إيرادات المقاصة خلال العام 2012، إلا أنها جاءت أعلى بنحو 14.4% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 6096.2 مليون شيكل، وهي بذلك تكون قد شكّلت ما نسبته 104% من المبلغ المستهدف في الموازنة. وساهمت إيرادات المقاصة بنحو

[19] نتيجة للأثر الكبير لتغيرات سعر الصرف على نسب التغير في بنود المالية العامة فيما بين العامين 2011 و2012، فقد تم تحليل التطورات على هذه البنود بعملة الشيكل بشكل أساسي، لتحديد أثر سعر الصرف.

[20] ارتفعت ضريبة الدخل خلال العام 2012 بنحو 187.3 مليون شيكل (على أساس الاستحقاق)، مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 661.7 مليون شيكل، مقابل تراجع كل من ضريبة القيمة المضافة بنحو 1.8 مليون شيكل، و ضريبة الجمارك والمكوس بنحو 60.3 مليون شيكل.

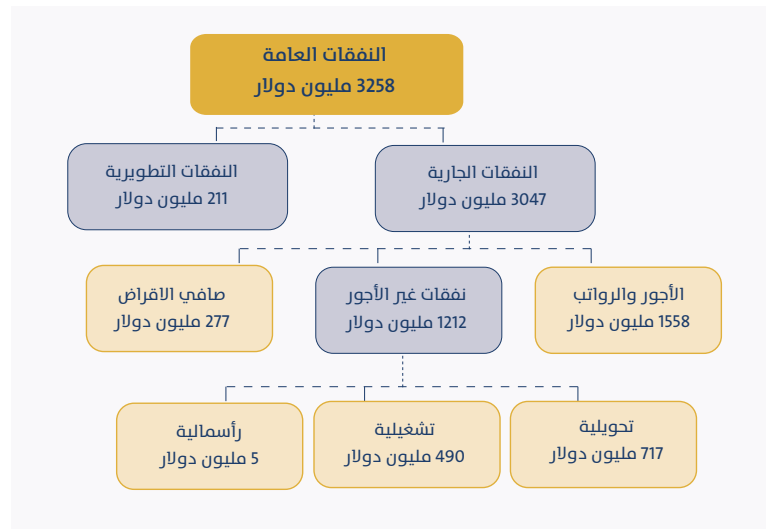


68.9% من الإيرادات المحلية، كما ساهمت بتغطية 52% من النفقات الجارية خلال العام 2012. ويعزى جزء من الارتفاع في إيرادات المقاصة إلى التطور الذي تحقق في تحصيل ضريبة القيمة المضافة التي تحرر فواتيرها في قطاع غزة، فمُنذ كانون ثاني 2012 بدأت السلطة الفلسطينية تحصل فواتير ضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة من خلال المعبر الرئيس بين قطاع غزة وإسرائيل، والتي ساهمت في الإيرادات بحوالي 100 مليون شيكل حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. وفيما يتعلق بالمبالغ الفعلية المتحققة من إيرادات المقاصة فقد غطت حوالي 101.7% من نفقات الرواتب والأجور خلال العام 2012، وهو ما يدل على أهمية هذا البند، وعلى قدرة إسرائيل في التأثير على السلطة الفلسطينية والمواطن الفلسطيني من خلال تحكمها بهذا الجزء المهم من الإيرادات.

وبالمحصلة أدى ارتفاع إيرادات الجباية المحلية وإيرادات المقاصة إلى ارتفاع الإيرادات المحلية، لتغطي نحو 75% من النفقات الجارية، ونحو 70.5% من إجمالي النفقات العامة خلال العام 2012، مقارنة بنحو 74% و67.3% خلال العام 2011، على الترتيب.

أما المنح والمساعدات الخارجية التي تحصل عليها السلطة الفلسطينية من الدول المانحة سنوياً والتي تعتبر مصدر تمويل هام جداً لتغطية نفقاتها، فقد بلغ حجمها نحو 3586.6 مليون شيكل في العام 2012 مقارنة بنحو 3520.3 مليون شيكل في العام السابق. تجدر الإشارة إلى أن معظم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية هي بالأساس موجهة لدعم الإنفاق الجاري في الموازنة العامة، حيث بلغت حوالي 2985.6 مليون شيكل خلال العام 2012، مقارنة بنحو 2915.3 مليون شيكل في العام السابق. في حين أن المنح المقدمة لدعم المشاريع التطويرية بقيت ثابتة عند نحو 600 مليون شيكل خلال الأعوام 2011 و2012. هذا وشكلت المنح والمساعدات الخارجية ما يقارب 29.3% من إجمالي الإيرادات العامة، كما ساهمت في تغطية نحو 28.6% من النفقات العامة، خلال العام 2012. وبالرغم من توجه السلطة الفلسطينية خلال الأعوام القليلة الماضية لتقليل من الاعتماد على المساعدات، إلا أنها ما زالت تشكل رافداً أساسياً في تغطية العجز الكلي للموازنة العامة، حيث ساهمت بتخفيض العجز الكلي لعام 2012 من نحو 3894.4 مليون شيكل (9.9% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 307.8 مليون شيكل (0.8% من الناتج المحلي الإجمالي).

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة، 2012



المصدر: وزارة المالية.

## النفقات

سجلت النفقات العامة خلال العام 2012 زيادةً بنسبة 7.7% مقارنة بالعام 2011 لتصل إلى 12543.2 مليون شيكل. وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع كل من الإنفاق على صافي الاقتراض بنحو 571.1 مليون شيكل، ونفقات غير الأجور بنحو 573.4 مليون شيكل، وانخفاض كل من الإنفاق التطويري بنحو 241.6 مليون شيكل ونفقات الأجور والرواتب بنحو 11.2 مليون شيكل مقارنة بالعام 2011.

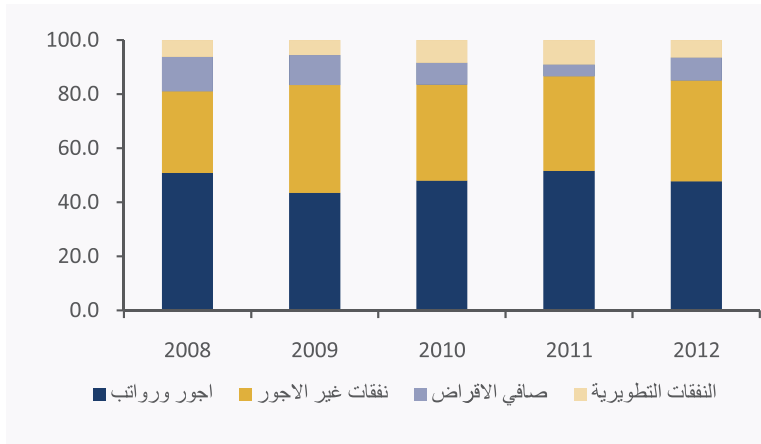
وشكلت النفقات العامة حوالي 31.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2012، مقارنة بنحو 33.3% في العام 2011<sup>[21]</sup>. وقد بلغت نسبة الإنفاق على الأجور حوالي 15.2% في العام 2012، مقارنة بنحو 17.2% في العام السابق، أما الإنفاق على غير الأجور فقد استقر عند نحو 11.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

وبالرغم من ارتفاع النفقات العامة الفعلية، إلا أنها شكّلت نحو 93.3% من حجم الإنفاق العام المستهدف في مشروع الموازنة العامة للعام 2012 والبالغ حوالي 13444 مليون شيكل. وشكلت النفقات الجارية حوالي 93.5% من إجمالي النفقات العامة الفعلية (47.8% رواتب وأجور، 37.2% نفقات غير الأجور، 8.5% صافي الاقتراض)، في حين شكل الإنفاق التطويري نحو 6.5% من إجمالي النفقات العامة الفعلية.

وعلى صعيد البنود الرئيسة للنفقات العامة، أظهرت البيانات أن الإنفاق الجاري ارتفع بنحو 10.7% خلال العام 2012 مقارنة بالعام السابق، ليلعب نحو 11730.2 مليون شيكل، فشكلاً حوالي 96.8% من المخطط إنفاقه حسب مشروع الموازنة. وقد جاءت هذه الزيادة على خلفية ارتفاع نفقات غير الأجور بنحو 14%، لتبلغ حوالي 4662.7 مليون شيكل، مقابل انخفاض حجم الإنفاق على الأجور والرواتب بنحو 0.2% ليلعب 5995.6 مليون شيكل، وربما يكون السبب في ذلك محاولة الحكومة احتواء هذا البند من خلال تجميد الترقيات والتعيينات منذ آب 2012. ويعزى السبب وراء الارتفاع الملحوظ في نفقات غير الأجور إلى زيادة كل من النفقات التحويلية (مدفوعات المعونات الاقتصادية، والشؤون الاجتماعية، وخدمة الدين) بنحو 275.8 مليون شيكل، وزيادة

[21] تجدر الإشارة إلى أن حصة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بلغت نحو 31% خلال العام 2012 حسب توقعات صندوق النقد الدولي.

شكل 2- 4: حصة بنود الإنفاق كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2008-2012



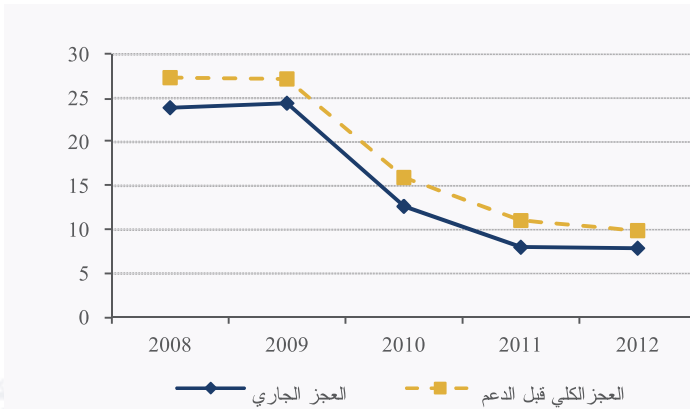
المصدر: وزارة المالية.

عدم سداد البلديات للمبالغ المستحقة عليها. وبذلك ترتفع نسبة صافي الإقراض من إجمالي النفقات العامة من نحو 4.3% في العام 2011 إلى حوالي 8.5% في العام 2012. مع العلم بأن المخطط دفعه حسب مشروع الموازنة يبلغ 400 مليون شيكل، لكن المبلغ الفعلي الذي تم دفعه يفوق ذلك بأكثر من ضعفين (1071.9 مليون شيكل)، نتيجة لقيام إسرائيل بخصم 443.7 مليون شيكل، دفعة واحدة، لصالح شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية في شهر تشرين الثاني من عام 2012.

وعلى العكس من باقي بنود الإنفاق، فقد تراجعت النفقات التطويرية خلال العام 2012 بحوالي 22.9% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 813 مليون شيكل مع العلم أن مشروع الموازنة للعام 2012 قد رصد حوالي 1330 مليون شيكل كنفقات تطويرية، ولكن ما تم صرفه فعلياً لم يتجاوز نسبة 61.1% من هذا المبلغ المخصص. وقد ساهمت الخزينة بنحو ربع حجم النفقات التطويرية (212 مليون شيكل)، في حين تم تمويل المتبقي (601 مليون شيكل) من المنح والمساعدات الخارجية. يتبين من ذلك، أن السلطة الفلسطينية تلجأ إلى تقليل الإنفاق التطويري لحساب النفقات الجارية من أجور ورواتب وبنفقات غير الأجور، وهو ما يشير إلى عدم الوضوح في أداء الحكومة نظراً لقلة مواردها المتاحة وزيادة المطلوبات عليها. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى خلل هيكل على المستوى البعيد، حيث يؤدي تخفيض الإنفاق على المشاريع التطويرية إلى انخفاض الإيرادات المتوقعة خلال الفترات القادمة.

## العجز

شكل 2- 5: العجز (قبل المساعدات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2008-2012



المصدر: وزارة المالية.

ارتفع العجز الجاري خلال العام 2012 بنحو 9.9% مقارنة بالعام السابق ليلعب 3081.4 مليون شيكل. ويعزى هذا الارتفاع، بشكل أساسي، إلى الزيادة الكبيرة في كل من صافي الإقراض (نحو 571 مليون شيكل) وبنفقات غير الأجور (نحو 573 مليون شيكل). وبالرغم من ارتفاع العجز خلال العام 2012 إلا أن التفاوت في نسب زيادة كل من العجز والناتج المحلي، أدت إلى تراجع نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.9% مقارنة بنحو 8% في العام 2011.

أما العجز الكلي (شاملاً للنفقات التطويرية) قبل الدعم فقد تراجع بنحو 35.8 مليون شيكل خلال العام 2012 مقارنة بالعام السابق، ليلعب نحو 3894.4 مليون شيكل. ويعزى التراجع بشكل رئيسي، إلى تراجع حجم النفقات التطويرية. أما العجز الكلي بعد المنح والمساعدات، فقد بلغ نحو 307.8 مليون شيكل، مقارنة مع عجز بنحو 338.3 مليون شيكل خلال العام 2011. وقد تم تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض من المصارف العاملة في فلسطين ليزداد بذلك حجم اقتراض الحكومة من المصارف بنحو 489.8 مليون شيكل خلال العام 2012 مقارنة بالعام السابق. الجدير بالذكر أن العجز الكلي بعد المنح والمساعدات قد شكّل ما نسبته 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2012، وهو ما يعتبر متديناً مقارنة بالأردن الذي بلغت النسبة فيه حوالي 5.2% حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

## المتأخرات

أدى نقص المساعدات الخارجية واقتترانها بزيادة النفقات العامة إلى استمرار العجز في موازنة السلطة الفلسطينية، والذي أدى بدوره إلى زيادة تراكم المتأخرات فضلاً عن زيادة الاقتراض الحكومي من المصارف العاملة في فلسطين. فقد ارتفع حجم صافي تراكم المتأخرات في ذمة السلطة الفلسطينية بنحو 14.8% خلال العام 2012 مقارنة بالعام السابق، ليلعب نحو 2226.3 مليون شيكل. شكلت متأخرات غير الأجور (القطاع الخاص، والموردين، ومساهمة الحكومة في صندوق التأمين والمعاشات) نحو 46.8% أو ما يقارب 1046.3 مليون شيكل من إجمالي المتأخرات خلال العام 2012. كذلك لم تلتزم الحكومة بتحويل مساهمة العاملين العموميين في صندوق التأمين والمعاشات، حيث ترتب عليها دفع نحو 816.4 مليون شيكل خلال

العام الحالي أو ما نسبته 36.5% من إجمالي تراكم المتأخرات. أما متأخرات الإرجاعات الضريبية فقد بلغت خلال العام 2012 حوالي 239.4 مليون شيكل مقارنة بنحو 368.2 مليون شيكل خلال العام 2011، وكذلك بلغ حجم متأخرات المشروعات الإنمائية (النفقات التنموية) نحو 124.2 مليون شيكل مقارنة بنحو 270.4 مليون شيكل خلال العام 2011.

## الدين العام

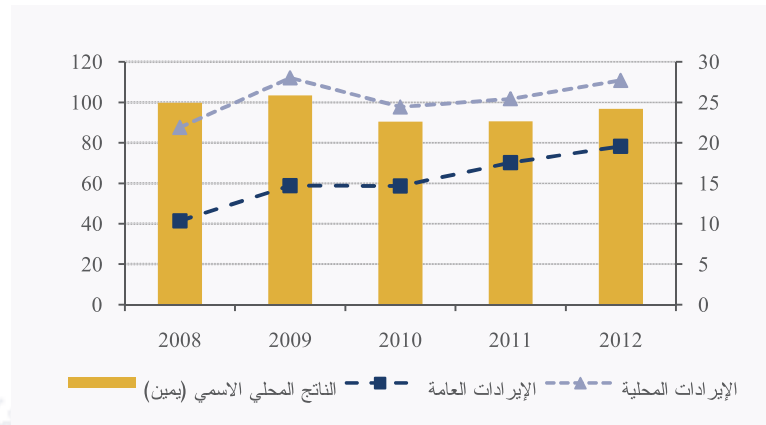
ارتفع إجمالي الدين العام للحكومة (الداخلي والخارجي) نهاية العام 2012 بنحو 12.2% مقارنة بالعام السابق، ليلعب نحو 2482.5 مليون دولار. وارتفعت بذلك نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 22.6% في العام 2011 إلى حوالي 24.2% خلال العام 2012 (منها 13.5% حصة الدين الداخلي الحكومي،

مقابل 10.7% حصة الدين الحكومي الخارجي)<sup>[22]</sup>. وبالرغم من تدني نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في فلسطين، إلا أن هذه النسبة تعكس في ثناياها العديد من المخاطر التي قد تصيب الاقتصاد المحلي، إذا لم يتم تداركها. فالموارد المالية المتاحة للسلطة الفلسطينية قليلة ومحدودة، بالإضافة إلى خطر تقلبات سعر الصرف، وعدم قدرة الحكومة على سداد القروض المصرفية في كثير من الأحيان، كما أن هذه الديون بمعظمها استهلاكية وليست استثمارية مدرة للدخل، وغيرها من المخاطر الكامنة الأخرى، والتي يجب أن تسترعي انتباه المسؤولين وأخذها بالحسبان عند

رسم السياسات المالية والاقتصادية. من ناحية أخرى، أدى ارتفاع الدين العام الحكومي إلى ارتفاع حصة المواطن الفلسطيني من هذا الدين لتبلغ نحو 578.2 دولار خلال العام 2012 مقارنة بنحو 530.8 دولار في العام السابق.

وشكّل الدين العام الحكومي خلال العام 2012 حوالي 78.3% من إجمالي الإيرادات العامة (بما يشمل المنح والمساعدات)، مقارنةً بحوالي 70.2% خلال العام 2011، وحوالي 110.8% من الإيرادات المحلية (دون المنح والمساعدات)، مقارنة بنحو 101.7% خلال العام السابق. وفي هذا مؤشر على أن السلطة الفلسطينية تواجه مشاكل مالية لخدمة المديونية وتعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية وهي مصدر تمويل غير موثوق. وقد توزع الدين العام الحكومي خلال العام

شكل 2-7: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة ومن الناتج المحلي، 2008-2012



المصدر: وزارة المالية.

2012 بين دين داخلي بنسبة 55.8%، وبقيمة 1384.8 مليون دولار، ودين خارجي بنسبة 44.2% وبقيمة 1097.8 مليون دولار. علماً بأن حصة الدين الداخلي الحكومي قد تضاعفت خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث كانت 28.7% خلال العام 2007. وهذا مؤشر على اعتماد الحكومة الفلسطينية على الاقتراض المحلي لتمويل نفقاتها العامة، وهو ما يشكل مصدر قلق وخطر على القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد المحلي بشكل عام. وتعتبر المصارف

[22] تعتبر هذه النسبة متدنية نسبياً قياساً على مثيلاتها في بعض الدول المجاورة، كالأردن على سبيل المثال، الذي بلغت نسبة الدين العام فيه إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2012 حوالي 79.5%.

العاملة في فلسطين المصدر الأساسي لتمويل الدين الداخلي، حيث أقرضت الحكومة حوالي 1376.6 مليون دولار، أو ما يعادل 99.4% من إجمالي الدين الحكومي الداخلي، ويحتوي هذا المبلغ على قروض هيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية والبالغة نحو 177.6 مليون دولار. بالمقابل لم تتعد مساهمة المؤسسات العامة الأخرى 0.6% من إجمالي الدين الحكومي الداخلي أو ما يعادل 8.2 مليون دولار.

أما الدين الحكومي الخارجي البالغ نحو 1097.8 مليون دولار، فقد توزع بين ثلاث جهات رئيسية: المؤسسات المالية العربية، والمؤسسات الدولية والإقليمية، والقروض الثنائية. فقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بحوالي 617.4 مليون دولار من إجمالي الدين الحكومي الخارجي، توزعت بين صندوق الأقصى بنحو 83.1%، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 9%، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 7.9%. أما المؤسسات الدولية والإقليمية فقد ساهمت بقيمة 338.5 مليون دولار، أو ما نسبته 30.8% من إجمالي الدين الخارجي، توزعت بين البنك الدولي بنحو 85.7%، وبنك الاستثمار الأوروبي بنحو 7.6%، ومنظمة الأوبك بحوالي 5.7%، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بحوالي 1%. أما القروض الثنائية فقد انخفضت خلال العام 2012 لتبلغ نحو 130.3 مليون دولار مقارنة بحوالي 155.2 مليون دولار خلال العام 2011. وقد شاركت كل من إسبانيا وإيطاليا والصين بتمويل القروض الثنائية بحوالي 70.5%، 25.5%، 4% على الترتيب.

وبحسب البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فقد استطاعت الحكومة الفلسطينية دفع حوالي 506 مليون دولار كخدمة للدين العام الحكومي خلال العام 2012 (الفائدة والأقساط)، توزعت بين الفوائد بنحو 60 مليون دولار (معظمها للدين الداخلي، حوالي 56 مليون دولار)، والأقساط المسددة بنحو 446 مليون دولار (منها 433 مليون دولار أقساط للدين الداخلي، و13 مليون دولار للدين الخارجي). بالمقابل تراكم على الحكومة نحو 82.1 مليون دولار خلال العام 2011<sup>[23]</sup>. وتجدر الإشارة أن خدمة الدين العام الحكومي قد شكّلت نحو 22.7% من الإيرادات المحلية خلال العام 2012، وهو ما يعني استنزاف ربع الإيرادات المحلية تقريباً لصالح خدمة الدين العام الحكومي.

[23] تشير بيانات صندوق النقد الدولي، إلى أن الحكومة الفلسطينية تمكنت خلال العام 2011 من دفع مبلغ 66 مليون دولار كفوائد للدين العام الحكومي (63 مليون دولار فوائد للدين الداخلي و3 مليون دولار فوائد للدين الخارجي). كما أنها دفعت نحو 8 مليون دولار كامل للدين الخارجي، ولكنها لم تستطع دفع ما ترتب عليها من أصل للدين الداخلي البالغ نحو 157 مليون دولار.







Share value



## الفصل الثالث

## تطورات القطاع الخارجي

Trade Pattern - Year overview



Stock Market share





## نظرة عامة

يشكل القطاع الخارجي أحد أهم القطاعات الاقتصادية في أي بلد، كونه حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. فقد أصبح هذا القطاع، بفضل اتساع وتشعب أنشطته النافذة التي يطل منها العالم على بعضه البعض، وتحولت عبره الدول من كيانات معزولة إلى نسيج متكامل يرتبط بعلاقات تأثير وتأثر متبادل، كل حسب وزنه وتنوع شركائه التجاريين. وتعد التجارة الخارجية شريان الحياة مع الدول الأخرى، فكلما توسعت رقعة التجارة كلما أدى ذلك إلى انتعاش الاقتصاد، مما جعل بعض الدول تضعها في سلم أولوياتها وتدرجها ضمن خططها التنموية، فدرجة القوة التجارية تعكس حجم الإنتاج في الدولة، ويظهر هذا من خلال المساهمة الأكبر للدول الصناعية المتقدمة في حجم التبادل التجاري العالمي، بسبب قوة دخل المستهلكين التي تسمح بشراء كميات كبيرة من السلع، إضافة إلى أن مفهوم التجارة لم يعد مرتبطاً بالتجارة فقط بل بمفهوم التعاون الاقتصادي والفني والثقافي والعلمي والسياسي بين الدول، كما وترتب على تبادل الخبرات بين الدول ارتفاع مستوى المعيشة وإعادة توزيع العمالة المحلية والعالمية وتطوير خدمات النقل في أجزاء الدولة الواحدة.

تشير كل من بيانات التجارة الخارجية المسجلة<sup>[24]</sup> وبيانات ميزان المدفوعات إلى تنامي عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي خلال العام 2012، وذلك نتيجة لنمو كل من الصادرات والواردات بنسب متفاوتة. وهو ما يظهر تنامياً في النمط الاستهلاكي للاقتصاد الفلسطيني، ويجعل الفلسطينيين أكثر اعتماداً على الواردات. في المقابل، تظهر البيانات انخفاضاً نسبياً في الدخل المحول من الخارج نسبة إلى الناتج المحلي، وهو أحد أهم مصادر تغطية عجز الميزان التجاري في فلسطين. كما شهدت التحويلات الجارية، التي تعد البند الممول الأهم لعجز الميزان التجاري، تراجعاً ملحوظاً، نتيجة الانخفاض الملموس في المساعدات الرسمية للحكومة الفلسطينية، إضافة إلى انخفاض تحويلات القطاعات الأخرى خلال نفس الفترة.

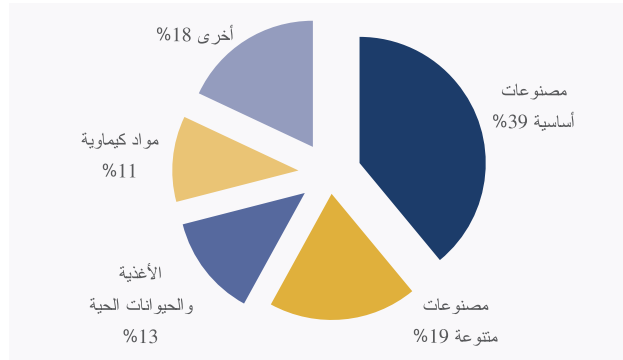
## التجارة الخارجية السلعية المسجلة

بلغ حجم التجارة الخارجية المسجلة للسلع عام 2012 حوالي 5494 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً نسبته 8% عن العام السابق، نتيجة لارتفاع كل من الصادرات والواردات السلعية المسجلة على حد سواء. فقد ارتفعت الواردات السلعية بنسبة 9%، لتبلغ 4730 مليون دولار. في حين ارتفعت الصادرات السلعية بنسبة 6%، لتبلغ 778 مليون دولار. وبهذا، ارتفع عجز الميزان التجاري السلعي إلى 3952 مليون دولار في العام 2012، مشكلاً ما نسبته 38% من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع 36% في عام 2011. وهو ما يعني ازدياد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الواردات، مما يجعله أكثر عرضة للتأثر بالمتغيرات الخارجية، كالسياسات التجارية، والصدمات الاقتصادية، وأسعار الصرف، ومستويات التضخم لدى الشركاء التجاريين.

وبخصوص هيكل واتجاه التجارة السلعية الفلسطينية المسجلة خلال العام 2012، يلاحظ أن مجموعة المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدينية، ومنسوجات، وغيرها) قد حظيت بالنصيب الأكبر من هيكل الصادرات السلعية، إذ شكلت ما نسبته 39% من حجم الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 19%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 13%، أما المواد الكيماوية، فحظيت بنسبة 11% من إجمالي الصادرات.

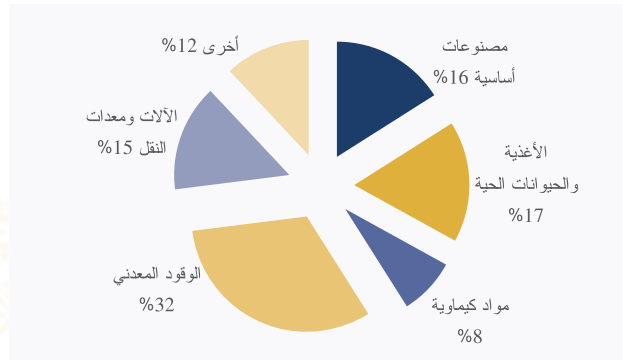
في المقابل، استحوذت مجموعة الوقود المعدني على المرتبة الأولى في هيكل الواردات السلعية، ونسبة 32% من حجم الواردات، تلتها مجموعة الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 17%. أما مجموعة المصنوعات

شكل 3-1: الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية، 2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 3-2: الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية، 2012

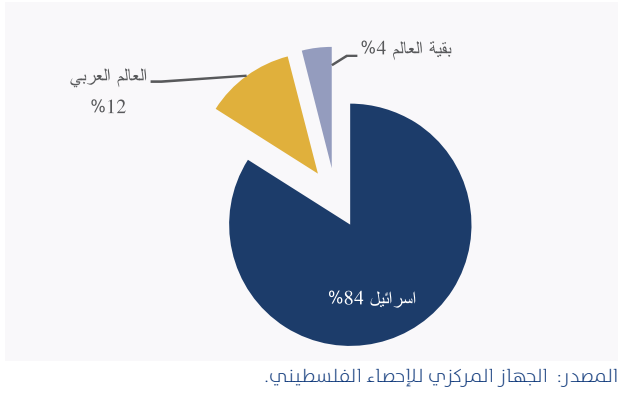


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

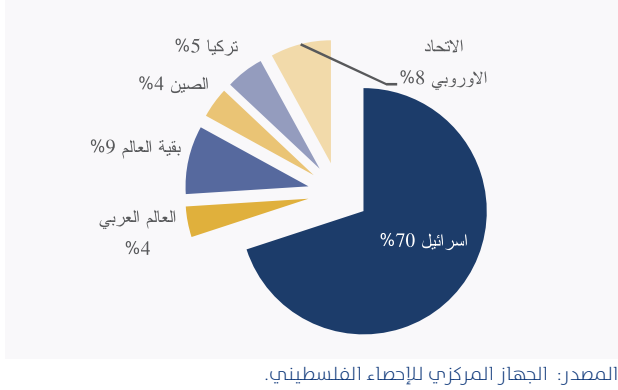
[24] تشمل كافة الصادرات والواردات لجميع أنواع السلع مع دول العالم، في حين أن الخدمات تقتصر على صادرات وواردات الخدمات مع إسرائيل فقط. ومصدر هذه البيانات هو سجلات المقاصة في وزارة المالية الفلسطينية.



شكل 3-3: اتجاه الصادرات الفلسطينية، 2012



شكل 3-4: مصادر الواردات الفلسطينية، 2012



الأساسية، فشكّلت ما نسبته 16%. فيما حظيت مجموعة الآلات ومعدات النقل بنسبة 15%. وأخيراً، شكّلت مجموعة المواد الكيماوية ما نسبته 8% من إجمالي الواردات المسجلة.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن غالبية الصادرات السلعية الفلسطينية تتجه نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني والسوق الإسرائيلي. إذ استحوذت السوق الإسرائيلية على نحو 84% من إجمالي الصادرات، مقابل 12% إلى العالم العربي (التجارة البينية)، و4% من الصادرات الفلسطينية فقط تتجه إلى بقية العالم. في حين شكّلت الواردات السلعية من إسرائيل ما نسبته 70% من إجمالي الواردات، فيما حظي الاتحاد الأوروبي بما نسبته 8%، وتركيا بنسبة 5%، والصين بنسبة 4%، والعالم العربي (التجارة البينية) على 4% فقط من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية. وهو ما يؤكد على تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وقدرة السياسات الإسرائيلية الاقتصادية والتجارية على التأثير المباشر على أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها المصدر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني، والطرف الأقدر على التحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى فلسطين.

#### صندوق 4: فلسطين ومنظمة التجارة العالمية

ينظر إلى منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization-WTO)، على أنها أحد أبرز أركان النظام الاقتصادي العالمي، والتي شكّلت على أنقاض الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات General Agreement on Tariffs and Trade-GATT)، وحلت محلها اعتباراً من 1/1/1995. كما ينظر إلى الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (الجاتس General Agreement on Trade in Services-GATS) الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من كانون الثاني 1995، على أنه أحد أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فهو المجموعة الأولى والوحيدة من القواعد متعددة الأطراف التي تغطي التجارة الدولية في الخدمات.

وقد أعربت فلسطين في الآونة الأخيرة عن رغبتها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتم إصدار قرار وزاري لهذه الغاية يتضمن تشكيل فريق وطني وآخر فني، ويضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص، ومن بينها سلطة النقد الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، وتكون مهمته الأساسية التحضير لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية من خلال استكمال المتطلبات الفنية في القطاعين العام والخاص بما في ذلك موائمة القوانين الفلسطينية مع متطلبات النظام التجاري العالمي. تأتي هذه الخطوة من الجانب الفلسطيني بهدف تحقيق مزيد من الاندماج في النظام التجاري العالمي، والاستفادة من المزايا والتفضيلات والتسهيلات التي تحصل عليها الدول من تحرير التجارة العالمية. كما تأتي هذه الخطوة في إطار الجهود التي تقوم بها فلسطين لبناء مؤسسات الدولة القادرة على الحياة، وتحقيق التنمية المستدامة، وتقليل الاعتماد على الدول المانحة، وكسب مزيد من اعتراف المجتمع الدولي، إضافة إلى تنامي الاحتياجات الفلسطينية من السلع والخدمات ومتطلبات التنمية من الأسواق الدولية.

وبالنظر إلى كون الاقتصاد الفلسطيني صغيراً ومنفتحاً، فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب زيادة التبادل التجاري بشكل عام (إضافة إلى متطلبات أخرى)، وتوسيع نطاقها خارج السوق الإسرائيلية، وزيادة القيمة المضافة في الصادرات، خاصة السلع والخدمات ذات الميزة التنافسية الناتجة من العمالة الماهرة ذات الأجر المنخفض نسبياً. فزيادة التجارة والاندماج في الأسواق الدولية يتيح للمستهلك الفلسطيني فرصة الحصول على مجموعة واسعة من المنتجات بأقل الأسعار. كما يتيح للمنتج الفلسطيني فرصة الاستفادة من ارتفاع الأسعار الموجود في السوق العالمية. وتشجع المنافسة في أسواق التصدير الفلسطيني على تحسين إنتاجيته، وبالتالي زيادة فرص العمل ورفع الأجور وتخفيف الفقر.

من المتوقع أن يكون لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية، وكافة الاتفاقيات المرتبطة بها، بما في ذلك الاتفاق العام للتجارة في الخدمات العديد من الآثار، الإيجابية منها والسلبية. غير أن حجم هذه الآثار وتبعاتها يتوقف من ناحية على حجم قطاع الخدمات الفلسطيني، ودرجة نموه، والمزايا النسبية التي يتمتع بها، ومدى قدرته على المنافسة مع القطاعات الخارجية المماثلة.



ففي حالة الانفتاح يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من الوصول إلى الأسواق الدولية، وزيادة التدفقات المالية التي يحتاجها لسد الفجوة في الموارد المحلية، وتحديدًا قصور الادخار عن تمويل الاستثمار المحلي مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة، دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وبالتالي الحد من زيادة حجم الدين الخارجي. ويمكن للأدوات المالية، سواء التقليدية (الأسهم والسندات)، أو غير التقليدية (المبادلات والخيارات والمستقبلات) أن تشجع على الانفتاح وتزيد من استقطاب المستثمرين وجلب الاستثمار. كما أن تحرير قطاع الخدمات يمكن أن يساهم في تطوير قطاع الخدمات المحلي من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة ونظم المعلومات العالمية المتوفرة في هذا المجال، الأمر الذي يؤدي إلى خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص، وبالتالي زيادة استثماراته.

وفي المقابل، هناك المخاطر الناتجة بالأساس عن التقلبات الفجائية قصيرة الأجل في الاستثمار الأجنبي المباشر، وخروج الأموال للخارج عن طريق تجميع المدخرات الوطنية من قبل المؤسسات المالية الأجنبية، ودخول الأموال غير المشروعة (غسل الأموال)، الأمر الذي قد يؤدي إلى إضعاف السياسة المالية والنقدية. كما يواجه قطاع الخدمات في فلسطين، كغيرها من الدول النامية، العديد من الصعوبات التي تحد من قدرته على المنافسة الدولية في حال التحرير، وذلك بحكم حداثة نشأة بعض القطاعات فيه أو صغر حجمها، وعدم تطور السوق المالي بدرجة كافية، ونقص الخبرات والكفاءات الإدارية والتنظيمية، بالقياس إلى مثيلاتها في الدول المتقدمة أو حتى بعض الدول النامية في آسيا.

وفي ظل هذا الوضع، لن تكون المؤسسات المحلية قادرة على الصمود أمام التكتلات العملاقة في الأسواق المحلية، كما أنها ستكون عرضة لفقد جزء من حصتها في الأسواق المحلية بعد قيام التكتلات بإنشاء فروع أو شركات تابعة لها في هذه الأسواق، نظراً لما تتمتع به هذه التكتلات من تقدم تكنولوجي. كما أن الخدمات الحديثة التي ستدخلها إلى الأسواق المحلية لن تستطيع بعض المؤسسات المحلية استيعابها وإدخالها ضمن خدماتها التقليدية.

عموماً، يتطلب التغلب على مثل هذه المشكلات ضرورة تهيئة الظروف المناسبة لمواجهتها، وبالتالي التريث والتدرج بعملية التحرير، من أجل الاستفادة من المزايا التي تشير إليها اتفاقية التجارة في الخدمات.

## ميزان المدفوعات

يحظى التحليل الاقتصادي لميزان المدفوعات باهتمام متزايد من قبل البنوك المركزية، كونه أحد أهم الأدوات التي تقيس أداء الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي، وتأثير ذلك على الأصول الاحتياطية ووضع الدين الخارجي للدولة، بما في ذلك تطور وضع المدفوعات لديها، ودرجة اعتمادها على الدعم الأجنبي، وهيكلية العلاقة الاقتصادية بينها وبين العالم الخارجي. كما ويمكن من خلال هذا التحليل تحديد أسباب اختلال المدفوعات، ورسم السياسات الاقتصادية الوطنية الهادفة إلى تصحيح تلك الاختلالات وتحقيق التنمية المستدامة.

## الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2012 (سلع وخدمات، ودخل وتحولات جارية) عجزاً مقداره 2814.8 مليون دولار، مرتفعاً بحوالي 28.4% عما كان عليه في العام 2011. مشكلاً عجزاً نسبته 27.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 22.4% خلال العام 2011. وعند تحليل هذا العجز لا بد من البحث بمسبباته الأساسية، وقابليته للاستمرار بظروفه الحالية. إضافة إلى البحث في سبل العلاج، سواء باتخاذ سياسات محددة إن أمكن، أو اللجوء إلى تنفيذ برنامج إصلاحي. كذلك، لا بد من توضيح آلية وهيكل التمويل الخاصة بالحساب الجاري ومدى استمراريتها. وفيما يلي تلخيص مبسط لمكونات الحساب الجاري:

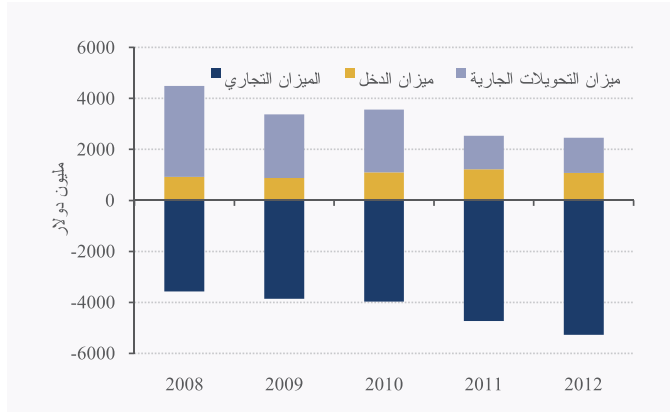
شكل 5-3: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

## • الميزان التجاري

شكل 3-6: الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

سجل الميزان التجاري الفلسطيني خلال العام 2012 عجزاً بقيمة 5266.6 مليون دولار، أو ما نسبته 51.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع 48.3% في العام 2011. ويعتبر العجز المزمّن في الميزان التجاري وراء العجز في الحساب الجاري. وفيما يلي تفصيل للميزان التجاري خلال العام 2012.

### أولاً: ميزان السلع

إن السبب الرئيس لزيادة عجز الميزان التجاري هو الارتفاع الكبير للعجز المزمّن في ميزان السلع، الذي وصل إلى 4884 مليون دولار مقارنةً مع 4626 مليون دولار عام 2011. كما شكل هذا العجز ما نسبته 47.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012. ويعود السبب لهذا الارتفاع إلى تزايد كل من الصادرات والواردات السلعية ولكن بنسب متفاوتة، حيث نمت الواردات السلعية بنسبة 12.1%، بينما ارتفعت الصادرات السلعية بنسبة 47.4% قياساً على

ما كانت عليه في العام 2011. وعلى الرغم من نسبة النمو المرتفعة في الصادرات السلعية، إلا أن قيمتها المتدنية مقارنة بالواردات يجعل قيمة الزيادة على الصادرات أقل من قيمة الزيادة على الواردات، وهذا ما يفسر ارتفاع العجز في الميزان التجاري.

وشكلت الواردات السلعية حوالي 59.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2012، مقارنةً مع 56.0% في عام 2011. في حين شكلت الصادرات السلعية ما نسبته 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع 8.7% خلال نفس الفترة. كما طرأ بعض التحسن على نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية، بارتفاعها إلى 20.3%، مقارنةً مع 15.5% في العام 2011.

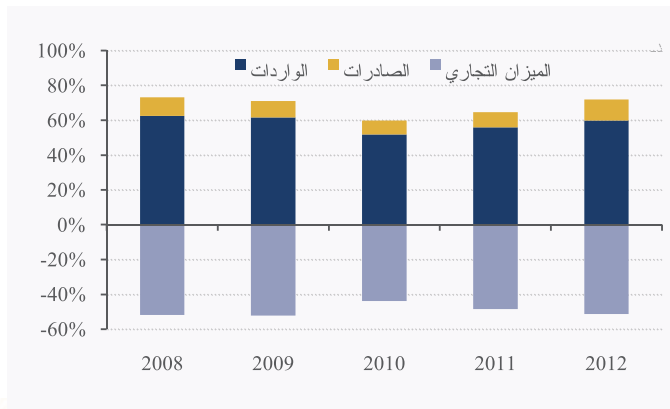
ويحظى تحليل الميزان التجاري بأهمية كبيرة عند تحليل الحساب الجاري، باعتباره المكون الأهم والمسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري. وفي هذا السياق، يمكن تحليل المساهمات السلعية في الصادرات والواردات، كما يمكن تحليل الصادرات والواردات حسب الفئات الاقتصادية (السلع الاستهلاكية، والسلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة) وكذلك تحليل اتجاه التحركات في سعر/ حجم الصادرات والواردات والتغيرات الخاصة في معدلات التبادل التجاري.

### ثانياً: ميزان الخدمات

يعتبر عجز ميزان الخدمات المسبب الرئيس الثاني لعجز الحساب الجاري، حيث سجل ميزان الخدمات خلال عام 2012 عجزاً بمقدار 382.5 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 269.3% عما كان عليه في العام 2011. وقد نتج هذا الارتفاع بشكل رئيس عن انخفاض صادرات الخدمات بنسبة 32% لتبلغ 649 مليون دولار، مقابل انخفاض في واردات الخدمات بنسبة 2.5% لتبلغ 1031.5 مليون دولار. وتمثل خدمات السفر المكون الأهم في صادرات وواردات الخدمات، حيث استحوذت صادرات خدمات السفر على 67.6% من إجمالي صادرات الخدمات، مقابل 58.8% من إجمالي واردات الخدمات.

وتشير ضخامة العجز التجاري إلى أن اتفاق باريس وما أعقبه من اتفاقيات وبروتوكولات تجارية مع العديد من الدول، خاصةً الاتحاد الأوروبي والدول العربية، لم تنجح بتغيير واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، بقدر ما عملت على تكريس واقع الحال، وخصوصاً

شكل 3-7: العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي، 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

مع الجانب الإسرائيلي. فقد أجبر الاقتصاد الفلسطيني، ومن خلال الممارسات الإسرائيلية، على زيادة اعتماده على إسرائيل، وأدى ذلك إلى اتساع حجم العجز المزمّن في الميزان التجاري. ورغم أن محور اتفاق باريس يعتمد على حرية حركة الأفراد والبضائع، إلا أن سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود مع دول الجوار تسبب بتعطيل التجارة الخارجية الفلسطينية. كما أن هذا الاتفاق لم يعق فقط الاقتصاد المحلي عن توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية، وإنما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية جراء التغيرات غير المتكافئة في عناصر الإنتاج والتقنيات المستخدمة في الإنتاج. يشار إلى أن هذا الانفتاح التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي يأتي في ظل غياب سياسة تجارية واضحة المعالم، الأمر الذي أسهم في تعميق أثر عجز الميزان التجاري على الحساب الجاري بشكل خاص، وعلى ميزان المدفوعات بشكل عام.

## • الدخل المحول من الخارج

يعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لعجز الميزان التجاري، خصوصاً في حالة فلسطين، نظراً لكونها مصدراً للعمالة. فقد حقق حساب الدخل خلال العام 2012 فائضاً مقداره 1072.4 مليون دولار، وبنسبة 10.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بنحو 12.5% في عام 2011. يشار إلى أن الجزء الأكبر من هذا الفائض يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين، التي شكلت حوالي 90% من صافي الدخل المحول من الخارج خلال العام 2012. في حين ترتبط النسبة الباقية من هذا الفائض بالعائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافطة، والاستثمارات الأخرى)، الذي يعتبر بطبيعة الحال متدنياً نظراً لكون الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات على شكل

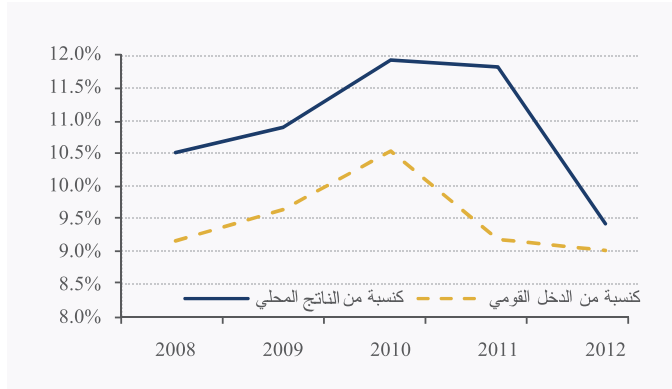
ودائع خارج فلسطين وتأثيرها بمستويات الفائدة المتدنية على المستوى العالمي على خلفية السياسات النقدية التوسعية التي تبنتها العديد من البنوك المركزية في إطار جهودها الرامية للخروج من الأزمة المالية العالمية.

ويعتبر هذا الحساب ذو أهمية بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني، الذي يعاني من عجز مزمن ومتراكم لصالح غير الفلسطينيين. فقد ساهم حساب الدخل بتمويل ما يقارب 22% من عجز الميزان التجاري خلال العام 2012، بالمقارنة مع 26.3% عام 2011.

في حالة فلسطين، ترتبط تعويضات العاملين الفلسطينيين، على وجه الخصوص، بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل، التي شهدت تراجعاً واضحاً عبر السنوات الماضية، وخصوصاً بعد العام 2000،

على خلفية الحصار والإغلاق والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية حركة العمالة الفلسطينية. ومع التراجع الذي شهدته أعداد هذه الفئة، أخذت المبالغ المحولة من قبلهم بالتراجع. إضافة إلى تذبذب قيمة هذه التحويلات من عام إلى آخر، على خلفية التذبذب النسبي في أعداد العاملين الفلسطينيين المسموح لهم بالدخول والعمل في السوق الإسرائيلي، والتذبذب في سعر صرف الشيك الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي.

شكل 3-9: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

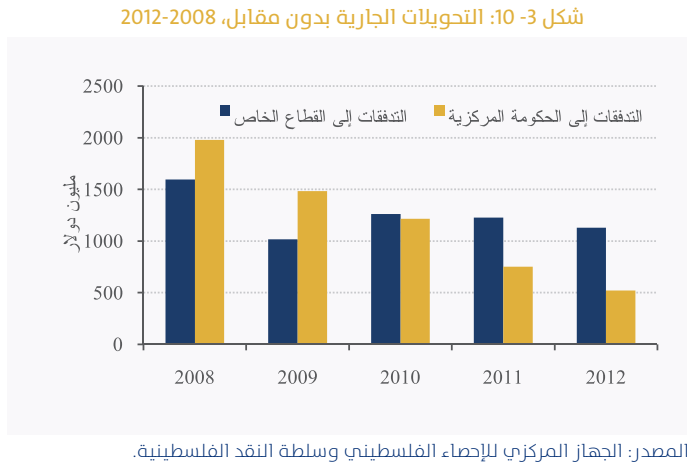
يذكر أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكلت خلال الفترة (2000-2012) حوالي 11% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 10% من الدخل القومي الإجمالي، بينما تجاوزت هذه النسبة 20% خلال الفترات التي سبقت عام 2000. إضافة إلى مساهمتها الإيجابية بتمويل جزء غير بسيط (نحو 20% في المتوسط) من العجز التجاري.

وقد ترك الاعتماد الطويل على هذه السياسة آثاراً سلبية واضحة على الاقتصاد الفلسطيني، باستهدافها وتأثيرها على الطلب المحلي، وإسهاها المباشر في التأثير السلبي على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كالنمو، والبطالة، والفقر، وغيرها. ويحتم هذا الوضع البحث عن بدائل أخرى لتوفير مصادر للتدفقات النقدية، ولمعالجة مشكلة البطالة.

## • التحويلات الجارية

تحظى التحويلات الجارية بأهمية خاصة لدى الاقتصاد الفلسطيني، سواء على مستوى القطاع الحكومي، أو القطاع الخاص على حد سواء، وإن كانت العبرة في أهميتها أساساً للقطاع الخاص. وتنبع أهمية هذا البند في ميزان المدفوعات، في كونه ممولاً هاماً للعجز التجاري، حيث مولت تدفقات هذه التحويلات حوالي 58.6% من عجز الميزان التجاري في العام 2012، مقارنة مع ما يقارب 90% في العام 2011.

ويرتبط التراجع في مساهمة التحويلات الجارية في تمويل عجز الحساب الجاري خلال عام 2012 بالانخفاض الملحوظ في قيمة هذه التحويلات ونسبة 16.6% عما كانت عليه في العام 2011،



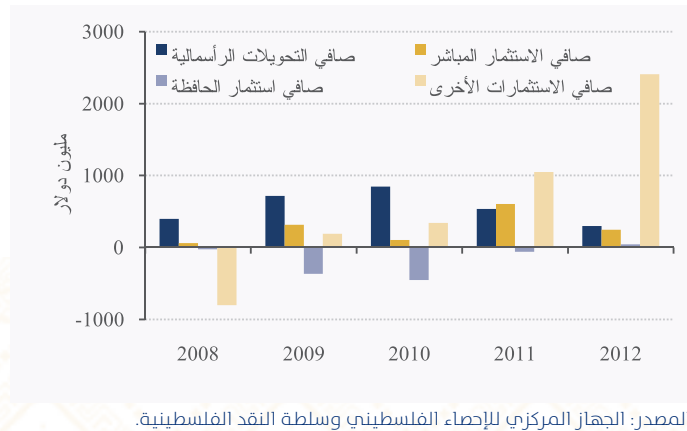
لنصل إلى 1649.6 مليون دولار، جراء التراجع الكبير في التحويلات الموجهة للحكومة، التي تراجعت إلى 520 مليون دولار، أو بما نسبته 30.7% قياساً على ما كانت عليه في العام 2011. ويشكل هذا الانخفاض ترجمةً لتوجه عام من قبل المانحين بدأ عام 2007، ويقضي بتخفيض التحويلات الجارية (دعم الموازنة) وتوجيهها نحو التحويلات الرأسمالية التطويرية. بالإضافة إلى إحصاء الكثير من الدول المانحة عن تقديم الدعم للاقتصاد الفلسطيني كرد فعل على توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية غير العضو في الأمم المتحدة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. كما تراجعت أيضاً تحويلات المانحين للقطاعات الأخرى، التي انخفضت إلى 482.5 مليون دولار عام 2012، أو ما نسبته 27.9% مقارنة مع العام 2011. كذلك انخفضت تحويلات العاملين الفلسطينيين إلى 1129 مليون دولار عام 2012، ونسبة 0.6% مقارنة مع العام 2011. وعلى ضوء ذلك، تراجعت أهمية التحويلات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 20% في عام 2011 إلى 16% خلال العام 2012، مما يستدعي البحث عن إجراءات وسياسات لسد هذا النقص الكبير في المساعدات، وخصوصاً تلك الموجهة لدعم موازنة الحكومة.

إن أهم ما يجب التركيز عليه وتطويرة فيما يتعلق بالتحويلات هو ذلك الجزء المتعلق بتحويلات المغتربين التي تحظى في الوقت الحالي بأهمية خاصة لدى الكثير من الدول النامية، ويتم العمل على تنظيمها ووضع الاتفاقيات الخاصة بها، لما تمثله من أهمية لكونها مصدراً من مصادر الإيرادات من العملات الأجنبية، والادخار الإضافي والتكوين الرأسمالي، وتمويل الواردات، وتحفيز الطلب الكلي، ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي، وهذا ما يحتاجه الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي فمن الضروري البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتنظيم أعداد العاملين وتركزهم الجغرافي وآليات حصر تحويلاتهم عبر الطرق الرسمية (المصارف في فلسطين)، وبما يضمن ليس فقط استمرارية تدفق هذه التحويلات، وإنما أيضاً زيادتها.

## الحساب الرأسمالي والمالي

حقق الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 2832.0 مليون دولار خلال العام 2012، أي بارتفاع نسبته 31.4% عن العام 2011، مشكلاً ما نسبته 27.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2012، مقارنة مع 22% في عام 2011. ويعزى السبب الأساسي لارتفاع فائض هذا الحساب إلى تزايد صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى في الحساب المالي، إلى 2410 مليون دولار عام 2012، بارتفاع نسبته 129.5%، وارتفاع صافي تدفقات الاستثمار المباشر إلى 246.1 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 59.3% عن العام 2011، في مقابل انخفاض صافي تدفقات استثمارات الحافظة إلى 69.5 مليون دولار، ونسبة 163.3%. وبالنتيجة، فإن الحساب المالي (مستثنى منه الأصول الاحتياطية) ممول حوالي 84% من عجز الحساب الجاري خلال العام 2012، بينما ممول الحساب الرأسمالي (الذي تعكسه

شكل 3- 11: الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2008-2012



التحويلات الرأسمالية البالغة 297.9 مليون دولار) نحو 11% من الحساب الجاري. مع العلم أن هذا البند قد انخفض خلال العام 2012 بنسبة 44% عن العام السابق، بسبب تراجع تحويلات الدول المانحة المخصصة لتمويل المشاريع التطويرية لدى القطاع العام.

يذكر بهذا الشأن، أن صافي التغير في الأصول الاحتياطية لسلطة النقد الفلسطينية قد ارتفع خلال عام 2012 بمقدار 166.3 مليون دولار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 33.6 مليون دولار في العام 2011. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات. وبالتالي مقدار التمويل في الميزان ككل، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى.

## استدامة الحساب الجاري

عند الحديث عن استدامة الحساب الجاري، يجب النظر إلى عدد من المؤشرات في الاقتصاد، وتحديد العوامل التي تعد المحرك الرئيس للعجز في هذا الحساب. وبالتالي فإن وصف وضع الحساب الجاري بالجيد، أو القابل للاستمرار، يرجع إلى أن الحساب الجاري يعبر عن اتجاهات اقتصادية عامة خلال فترة زمنية محددة.

وفيما يتعلق بمؤشرات استدامة الحساب الجاري، يعتبر مؤشر الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات المعروفة لقياس هذه الاستدامة. وفي الحالة الفلسطينية تعد هذه النسبة مرتفعة، وتصل إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط على مدى السنوات الماضية. إضافةً إلى ذلك، هناك مؤشر الادخار القومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة في الحالة الفلسطينية، وتصل بالمتوسط إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي. أما المؤشر الثالث، فهو صافي تدفقات الاستثمار المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تتعدى هذه النسبة 10% بالمتوسط. يشكل مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات المؤشر الرابع على الاستمرارية، ويصل بالمتوسط إلى أكثر من مائة بالمائة. وتشير هذه المؤشرات جميعها إلى ضعف قابلية الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني على الاستدامة.

وكما ذكر سابقاً، فإن العجز التجاري في الاقتصاد الفلسطيني هو المسبب للعجز في الحساب الجاري، وهو عادةً ما يعكس مشكلة بالتنافسية في الوضع الطبيعي. لكن في ظل القيود والمعيقات المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وعدم السيطرة على المعايير والحدود، وعدم توفر حرية الحركة التجارية، إضافةً إلى عدم وجود سياسة سعر الصرف لعدم وجود عملة وطنية، فمن الصعب الجزم بأن العجز التجاري الفلسطيني مرتبط بموضوع التنافسية لوحدها، وإن كانت هي الأهم. فبالإضافة إلى ذلك، تعاني المالية العامة من عجز مزمن، وهو عادةً ما يرتبط بعجز الحساب الجاري (Twin Deficit). وفي نفس الوقت، يعكس عجز الحساب الجاري انخفاض الادخار دون ارتفاع الاستثمار، بحيث يتم وصف الاقتصاد ككل بالاستهلاك.

وعادة ما تتمخض عملية تمويل عجز الحساب الجاري، عن تناقص الأصول الخارجية، أو تزايد الخصوم الخارجية، خاصة وأن هذا التمويل يسير بطرق ثلاث: الأول، التمويل باستثمارات حقوق الملكية، أو الاستثمار المباشر (حقوق الملكية/ أسهم)، والذي يعد الطريق الأمثل لتمويل العجز في الحساب الجاري بشكل عام، حيث تتسم تدفقات الاستثمار المباشر بالاستمرارية أكثر من التدفقات الأخرى كتدفقات الحافطة، إضافةً إلى كونه غير منشئ للدين، وبالتالي لا ينعكس على وضع رصيد الدين الخارجي بالزيادة. والثاني هو التمويل بالدين الخارجي. والثالث هو التمويل بصافي الأصول الخارجية (إما السحب من الودائع المصرفية، أو ما يسمى بصافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، وإما خفض صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي).

وعند النظر إلى الحساب المالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، نجد أن عجز الحساب الجاري قد تم تمويله بالسحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي الفلسطيني والمنح الرأسمالية (مؤل البندين 83% من عجز الحساب الجاري عام 2012)، وليس من الاستثمار بحقوق الملكية التي لا تتعدى نسبة 8% عام 2012. وبالنسبة للتمويل بالدين الخارجي فإن الاقتراض الخارجي في فلسطين لا يستخدم لمعالجة عجز الحساب الجاري، وإنما لتمويل الإنفاق الجاري وتحديداً الرواتب. وبالنسبة للتمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسلطة النقد الفلسطينية فليس لها تأثير في ظل الوضع الحالي.

ومن منظور الترابط بين الادخار القومي الإجمالي وعجز الحساب الجاري، يمكن الإشارة إلى أن عجز الحساب الجاري يحدث كلما أنفق البلد أكثر من قدراته أو استوعب أكثر مما ينتج. وهذا يعني أن عجز ميزان المدفوعات، يعكس زيادة الاستيعاب المحلي (الطلب المحلي أو إجمالي الاستهلاك المحلي) عن الدخل. وتبعاً لذلك، وبغض النظر عن المسبب لعجز الحساب الجاري فقد يستوجب الأمر البحث عن وسائل للعلاج، وهي في العادة زيادة الأصول الاحتياطية، وقد تستوجب الجمع بين عدة وسائل، أو اللجوء إلى اتخاذ تدابير أخرى من خلال تعديل وضع ميزان المدفوعات (الحالات التي يتعذر فيها الاعتماد على الموارد الخاصة والرسمية لتمويل عجز الحساب الجاري على أساس مستمر، وهنا قد يكون من الواجب اتخاذ تدابير تصحيحية للوصول إلى مدفوعات خارجية تتسم بمقومات البقاء).





## الفصل الرابع

## تطورات القطاع المالي الفلسطيني







# الجزء الأول

## تطورات سلطة النقد الفلسطينية



### نظرة عامة

من منطلق مسؤولية سلطة النقد في الحفاظ على الاستقرار المالي، وضمان إدارة المصارف وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية الفضلى، وبما يسهم في تحفيز ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، تواصلت مسيرة إنجازاتها خلال عام 2012 في شتى الميادين والمجالات ذات العلاقة. وتم تحقيق العديد من الإنجازات الهامة، منها ما له علاقة بالتشريعات والتعليمات والنظم الرقابية مثل إصدار قانون نظم المدفوعات، ومنها ما له علاقة بإنجاز بعض المشاريع الهامة مثل إنجاز مشروع رقم الحساب المصرفي الدولي، وإطلاق نظام الشيكات الموقوفة والمفقودة، ومشروع تسوية نتائج عمليات التداول في السوق المالي من خلال نظام «براق»، أو إطلاق مشاريع جديدة هامة مثل برنامج إنشاء مقسم إلكتروني لأدوات الدفع الإلكترونية وغيرها من المشاريع التي ستعزز ثقة الجمهور في المصارف العاملة في فلسطين.

كما استمرت سلطة النقد بتحديث التعليمات الرقابية بما يتوافق مع قانون المصارف لسنة 2010، وتطوير نظم الرقابة المصرفية، وتعزيز الانتشار والشمول المالي والمصرفي، والسعي بشكل حثيث نحو تطبيق تعليمات بازل بمختلف مراحلها، وغيرها من الإجراءات الرقابية العديدة التي اتخذت في العام 2012 بما يسهم تدريجياً في استكمال كافة المتطلبات للتحويل إلى بنك مركزي حديث، متطور، وكامل الصلاحيات.

على صعيد علاقاتها المحلية والدولية، حصلت سلطة النقد الفلسطينية في أواخر العام 2012، على عضوية المؤسسة الدولية لضمانني الودائع كعضو مشارك. وتم توقيع مذكرة تفاهم مع بورصة فلسطين لاعتماد مركز الإيداع والتحويل وكيلاً للتسوية النقدية. كما عززت سلطة النقد علاقتها مع الجمهور من خلال العديد من التعليمات الرقابية التي تلزم المصارف بالمزيد من الشفافية والإفصاح ومراعاة ظروف المواطنين، وإلزام المصارف بتوفير بعض الخدمات المصرفية الإلكترونية دون أي رسوم، وغيرها من الإجراءات التي اتخذت في سبيل تعزيز ثقة المواطن بالمصارف العاملة في فلسطين.

وفي ذات السياق، واصلت سلطة النقد تدعيم رأسمالها بشكل تدريجي، من أجل زيادة قدرتها في التغلب على المخاطر التي تواجهها أثناء ممارستها لمهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. فقد نمت حقوق الملكية مع نهاية العام 2012 بنسبة 3.2%، لتصل إلى 92.1 مليون دولار، جراء ارتفاع رأس المال المدفوع بحوالي 5%، من خلال تحويل الأرباح التي أسفرت عنها نتائج الأعمال والمهام التي قامت بها سلطة النقد إلى حساب رأس المال.

## العلاقة مع المصارف

### القوانين والتشريعات

#### • قانون نظم المدفوعات

صدر قانون "تسوية المدفوعات الوطني" بموجب قرار بقانون رقم (17) لسنة 2012 بتاريخ 2012/11/23. ويمثل هذا القانون خطوة هامة نحو استخدام أدوات الدفع الإلكترونية. كما يوفر إمكانية إجراء التسوية الإلكترونية لحسابات المصارف والمعاملات المالية الناتجة عن تعاملاتها وبشكل نهائي، وإمكانية إدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية بين المصارف باعتماد أسلوب المسح الضوئي، وترحيل صافي العمليات إلى منظومة المقاصة الآلية لتسوية القيم إلكترونياً بكل يسر وأمان واعتماداً على قبول التوقيع الإلكتروني ضمن شروط محددة. وكذلك ربط جميع المصارف وفروعها بمنظومة اتصالات إلكترونية متكاملة لخفض نسبة المخاطر في أنظمة المدفوعات، وتمكين سلطة النقد من مراقبة الخدمات والحسابات بشكل فعال.

#### • قانون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

يهدف هذا القانون إلى تعزيز شبكة الأمان المالي وحماية المودعين والحفاظ على الاستقرار المالي. كما يضع الإطار القانوني<sup>[25]</sup> لإنشاء مؤسسة ضمان الودائع وفق أفضل المعايير والمؤسسات الدولية لضمان ودائع المودعين لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني، والتي ستغطي ما يقارب 93% من المودعين في المصارف العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وسينعكس الأثر الإيجابي المتوقع لمؤسسة ضمان الودائع على زيادة الودائع، وبالتالي زيادة الدور الحيوي الذي تلعبه المصارف في فلسطين في دفع عجلة التنمية والنهوض بواقع المجتمع المالي في فلسطين. وفي ذات السياق، حصلت سلطة النقد على عضوية المؤسسة الدولية لضمان الودائع كعضو مشارك، وتأتي هذه العضوية استباقاً لإصدار قانون مؤسسة ضمان الودائع، وذلك للاستفادة من الخبرات العملية لأعضاء المؤسسة التي تضم 132 مؤسسة ضمان ودائع على مستوى العالم.

### الرقابة والتعليمات

واصلت سلطة النقد خلال العام 2012 تطوير علاقتها مع المصارف من خلال الاجتماعات التشاورية لمناقشة واقع العمل المصرفي، والتحديات، وسبل معالجتها والتغلب عليها، إلى جانب عقد اجتماعات مع مجالس إدارات المصارف وإداراتها التنفيذية للوقوف على كافة التطورات، والقيام بزيارات تفقدية للإطلاع على تطوراتها على أرض الواقع، بالإضافة إلى إشراك المصارف بعملية تطوير التعليمات المنظمة للعمل المصرفي بما يساهم في تحقيق النتائج المتوخاة من المتطلبات الرقابية.

كما استمرت سلطة النقد في تفعيل الأدوات الرقابية المكتبية والميدانية في سبيل تحسين وتعزيز أداء المصارف بما ينسجم مع القانون والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي. وفي هذا السياق، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات في إطار تعزيز الحوكمة بما يكفل الانسجام مع معايير وأسس الحوكمة في المصارف، من حيث ضمان عدم وجود تضارب في الصلاحيات بين مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، وكذلك تعزيز تمثيل صغار المساهمين والأعضاء المستقلين في مجالس إدارة المصارف، بالإضافة إلى معالجة التركزات في نسب الملكية لدى بعض المصارف.

من جانب آخر، قامت معظم المصارف بإنشاء دوائر مختصة لإدارة المخاطر، وفصل وظيفة إدارة المخاطر عن وظيفة مراقب الامتثال انسجاماً مع المتطلبات الرقابية. كما استمرت سلطة النقد بحث المصارف على اعتماد أدوات متطورة لتحديد وقياس المخاطر، وضبطها والسيطرة عليها، وتخفيض تأثيراتها السلبية على المراكز المالية للمصارف، بالإضافة إلى اعتماد إطار عام لمتطلبات الحدود الدنيا لشغل وظيفة مدير إدارة المخاطر في المصارف.

وفي سياق تدعيم رؤوس أموال المصارف، استمرت سلطة النقد في متابعة تعزيز ورفع رؤوس أموال المصارف، وبما يتلاءم ومستويات المخاطر التي تواجهها، وبما يكفل تعزيز متانة وقدرة المصارف على امتصاص الصدمات.

وفي ضوء قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، واصلت سلطة النقد خلال العام 2012 جهودها في مجال إجراء مراجعة شاملة لكافة التعليمات الرقابية التي أصدرتها سابقاً، لمواءمتها مع التعديلات والإضافات الجديدة الواردة في هذا القانون. بالإضافة إلى إصدار تعليمات رقابية جديدة

[25] تم في وقت لاحق لتاريخ هذا التقرير إصدار قانون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على شكل قرار بقانون بتاريخ 2013/5/29.



تنظم وتضبط أعمال المصارف في ضوء المستجبات الرقابية والقانونية المحلية والدولية. وفي هذا الشأن، أصدرت سلطة النقد التعليمات التالية:

- تعليمات رقم (2012/1) بشأن قواعد ممارسات منح المكافآت والحوافز، وتأتي هذه التعليمات في سياق تعزيز الحوكمة وضمان الشفافية والإفصاح في منح المكافآت بناءً على سياسات وأسس محددة ومعتمدة من قبل مجالس إدارة المصارف، وترتبط بمستوى الأداء والمخاطر وتتوافق مع توصيات مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تعليمات رقم (2012/2) بشأن وعاء الاحتياطي الإلزامي، وتأتي هذه التعليمات في سياق تعزيز صمود أهلنا داخل مدينة القدس المحتلة. إذ تم بموجبها تخفيض الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة لبعض القطاعات الاقتصادية (الإنشاءات والعقارات، الأراضي، الصناعة والتعدين، الزراعة والثروة الحيوانية، السياحة والمطاعم والفنادق) من وعاء الاحتياطي الإلزامي.
- تعليمات رقم (2012/3) بشأن حساب لكل مواطن «الحساب الأساسي»، وتأتي هذه التعليمات في سياق سياسة سلطة النقد الهادفة إلى تعزيز مشاركة القطاع المصرفي في تعزيز الاشتغال المالي «التمكين» لدى كافة فئات المجتمع، من أجل تمكينهم من الاستفادة من الخدمات المصرفية التي يقدمها القطاع المصرفي. ووفقاً لهذه التعليمات يتم فتح حساب توفير لكل مواطن دون أي رسوم أو عمولات أو حد أدنى للحساب.
- تعليمات رقم (2012/4) بشأن خدمة الصراف الآلي، وتأتي هذه التعليمات في إطار سعي سلطة النقد لتعزيز سياساتها الهادفة إلى تطوير المنتجات المصرفية الإلكترونية. وتتضمن هذه التعليمات متطلبات الحد الأدنى لعمل الصرافات الآلية، والشروط الواجب توافرها، وأسس الأمن والحماية والتغذية والصيانة لهذه الأجهزة.



- تعليمات رقم (2012/5) بشأن تنظيم أعمال المدققين الخارجيين، وتأتي هذه التعليمات في إطار سعي سلطة النقد للحفاظ على استقرار وسلامة القطاع المصرفي، وضمان قيام المدققين الخارجيين بمهامهم وفق المعايير الدولية للتدقيق، ومعايير المحاسبة والمراجعة والضبط للمؤسسات المالية الإسلامية، وبما يكفل قيام المصارف بإعداد البيانات المالية استناداً للمعايير الدولية. وتتضمن التعليمات أسس اختيار المدقق الخارجي والتعاقد معه، ومهامه ومسؤولياته، وصلاحيات تعيينه وعزله، وفقدان الأهلية وأحكام أخرى تنظم عمل المدقق الخارجي بما يضمن تحقيق الإفصاح والشفافية وتعميق الثقة بالقطاع المصرفي.

- تعليمات رقم (2012/6) بشأن إدارة حسابات الصرافين، وتأتي هذه التعليمات في سياق تنظيم إدارة حسابات الصرافين لدى المصارف العاملة في فلسطين. وتتضمن هذه التعليمات الإجراءات اللازمة لفتح حسابات الصرافين، والحد الأدنى من المعلومات الواجب توافرها عند فتح الحساب، والخدمات والأعمال المسموح للصراف التعامل بها من خلال المصارف، والرقابة على حسابات الصرافين وغيرها من الأحكام ذات العلاقة بحسابات الصرافين.

- تعليمات رقم (2012/7) بشأن تحديث تعليمات نظام براق، وذلك في سياق رفع مستوى فعالية وكفاءة واستقرار نظام التسويات «براق». وتتناول هذه التعليمات عمليات التحويل البنكية، وكذلك تنفيذ الحوالات الشخصية الواردة من خلال النظام، وتعليمات الدعم الفني لنظام براق.
- تعليمات رقم (2012/8) التي تحدد شروط فتح حسابات الجمعيات الخيرية والتعاونية والهيئات الأهلية، وقد تم إجراء بعض التعديلات على هذه التعليمات، وتم نشرها في تعليمات رقم (2012/9).

- تعليمات رقم (2012/10) بشأن إطلاق نظام التبليغ عن الشيكات الموقوفة والمفقودة، وتأتي هذه التعليمات في سياق تطوير نظام التبليغ عن الشيكات الموقوفة والمفقودة ضمن موقع المعلومات الائتمانية، ووقف آلية التبليغ اليدوية التي كانت سارية من خلال التعاميم. وتتضمن هذه التعليمات إرشادات العمل بالنظام الجديد.

- تعليمات رقم (2012/11) بشأن التعيين والنقل والإجراءات التأديبية والاستقالة، وتنظم هذه التعليمات إجراءات تعيين المسؤولين في المصارف وكذلك إجراءات تعيين الموظفين الآخرين، ونقلهم، والإجراءات التأديبية والاستقالة، والتعاقد مع المستشارين، وغيرها من الأحكام ذات العلاقة.

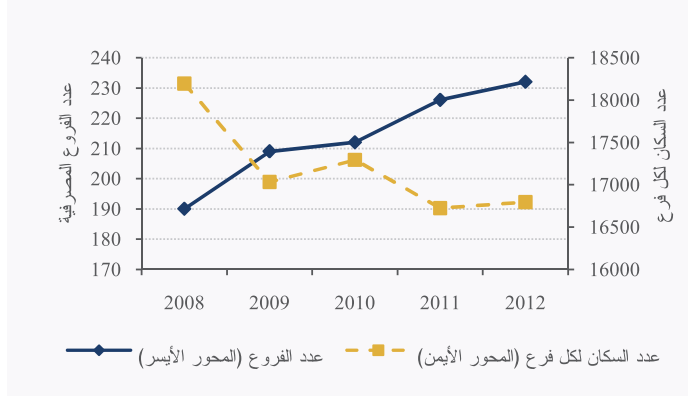
- تعليمات رقم (2012/12) بشأن النقد المزيف، وتأتي هذه التعليمات في إطار حرص سلطة النقد على الحد من ظاهرة تزيف العملات. وتتضمن هذه التعليمات الإجراءات الواجب الالتزام بها من قبل المصارف من أجل مكافحة ظاهرة التزيف.

- من ناحية أخرى، قامت سلطة النقد خلال العام 2012 بإصدار العديد من التعاميم التي تنظم الإجراءات والمستجبات الروتينية للعمل المصرفي.

ومن هذه التعاميم، تعميم رقم (2012/7)، الذي يحظر على المصارف الوافدة منح ائتمان لشخص إذا كان ذلك يؤدي إلى زيادة حجم التعرض إلى 10% أو أكثر من قاعدة رأسمال فروع المصرف الوافد في فلسطين دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد. وكذلك تعميم رقم (2012/103)، الذي يلزم المصارف بتعديل أنظمتها وأرقام حسابات العملاء بما يتوافق مع الترميز الممنوح لفلسطين فيما يتعلق برقم الحساب المصرفي الدولي «الآبيان» وذلك ضمن فترة زمنية لا تتجاوز 2012/12/31، ورفض أي حوالة واردة من الخارج لصالح أي من عملائها لا تحمل رقم «الآبيان» الخاص بالعمل المستفيد اعتباراً من تاريخ 2013/3/3، وقبول أي حوالات واردة إليها من خلال نظام براق تحمل رقم الحساب المصرفي الدولي «الآبيان» اعتباراً من 2013/5/5.

## سياسة الانتشار والتفرّع المصرفي والاشتغال المالي

شكل 4-1: عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين، ونسبتها لعدد السكان، 2008-2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

أسفرت عمليات الدمج وإعادة الهيكلة للمصارف عن انخفاض عدد المصارف العاملة في فلسطين نهاية العام 2012 إلى 17 مصرفاً محلياً ووافداً، منها 7 مصارف محلية، و10 مصارف وافدة (8 أردنية، مصرف مصري، ومصرف أجنبي). وذلك بعد نجاح عملية دمج بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة مع البنك العربي الفلسطيني للاستثمار بتاريخ 2012/1/1، لينجم عن ذلك بنك جديد باسم «البنك الوطني». وتعمل هذه المصارف من خلال شبكة من الفروع والمكاتب المنتشرة في مختلف المناطق الفلسطينية، عددها 232 فرعاً ومكتباً، موزعة بين 121 فرع ومكتب للمصارف المحلية، و111 فرع ومكتب للمصارف الوافدة، حيث تم خلال عام 2012 افتتاح 6 فروع ومكاتب جديدة، توزعت على النحو التالي: فرع ومكتب لبنك فلسطين (م.م)، فرع لبنك القدس، فرع للبنك الوطني، فرعان للبنك العربي، فرع لبنك الأردن.

وقد حرصت سلطة النقد على إيصال الخدمة المصرفية إلى كافة المناطق الفلسطينية، مع إعطاء الأولوية لمناطق الأرياف والأماكن النائية حرصاً على تسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين وتسهيل إتمام معاملاتهم المالية المختلفة. وقد تعزز هذا التوجه في سياسة التفرّع التي تبنتها سلطة النقد في العام 2007، وأسفرت عن ارتفاع عدد الفروع والمكاتب المصرفية المنتشرة في المناطق الريفية إلى 39 فرعاً في نهاية العام 2012، مقارنة مع 17 فرعاً في عام 2007.

وتسعى سلطة النقد من وراء سياسة التفرّع إلى تقليل نسبة الكثافة السكانية لعدد الفروع، وذلك في سبيل زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ولتنسجم مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً، التي تتراوح حول (10,000) نسمة لكل فرع من جهة ثانية، إذ أن هذه النسبة لا تزال في فلسطين في حدود (16.8 ألف نسمة/فرع أو مكتب) في نهاية العام 2012، الأمر الذي يشير من الناحية النظرية إلى توفر مزيد من فرص التفرّع المصرفي.

وفي ذات السياق، واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2012 لتحقيق الاشتغال المالي والوعي المصرفي، وتمكين المواطنين من الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المتوسط والمحدود من فتح حساب مصرفي للاستفادة من الخدمات المصرفية التي يقدمها الجهاز المصرفي، وبتكاليف منخفضة تناسب الفئة المستهدفة، وتشجعهم بشكل كبير على التعامل مع المصارف، وقد تم إطلاق حملة توعية خاصة بالمشروع بالتزامن مع إصدار تعليمات «حساب لكل مواطن/ الحساب الأساسي» السابق ذكرها<sup>[26]</sup>. وبلغ عدد العملاء المستفيدين من هذه الحملة حتى نهاية عام 2012 حوالي 60 ألف مواطن.

وبهدف تعزيز استخدام الصرافات الآلية من قبل المواطنين وتخفيف ضغط ارتياد العملاء لمقرات الفروع ومواكبة التطورات العالمية الحاصلة في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية، تم إلزام المصارف بتجهيز جميع الفروع والمكاتب بأجهزة صراف آلي حديثة ومتطورة وتوفير مختلف الخدمات للمواطن من حيث قبول كافة بطاقات الصراف الآلي المصدرة من المصارف العاملة في فلسطين، وقبول بطاقات الائتمان الدولية وبحد أدنى قبول بطاقتي شركات فيزا والماستر كارد، وغيرها من المتطلبات التي تضمن السهولة والسرية والأمان للمواطن. كما تم إلزام المصارف بتوفير خدمة الرسالة الإلكترونية للعملاء مجاناً، وذلك بهدف الحد من المخاطر التشغيلية في العمليات المصرفية من خلال التلاعب في حسابات العملاء، وتمكين العملاء من متابعة حركات حساباتهم والتحقق من صحتها. وكذلك توفير خدمة الإنترنت البنكي لكافة العملاء مجاناً، وذلك بهدف إتاحة الفرصة لهم للاطلاع على حساباتهم وتنفيذ العمليات البنكية الممكنة من خلال هذه الخدمة المتطورة وذلك وفقاً لما ورد في التعميم رقم (2012/91).

[26] في نفس السياق، تم التنسيق مع وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية والمصارف بخصوص فتح حسابات مصرفية لمتفعلي وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف تحقيق الاشتغال المالي وتمكين الفئة المستهدفة من الحصول على الخدمات المصرفية تطبيقاً لتعليمات الحساب الأساسي، حيث تم عقد عدة اجتماعات مع المصارف وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ المشروع. هذا وسيتم اعتماد الآلية ذاتها لفتح حسابات لأسر الشهداء.

بشكل عام، تسعى سلطة النقد إلى تحفيز وتوسيع التعامل بالخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث شهدت المناطق الفلسطينية تزايداً ملحوظاً في استخدام مثل هذا النوع من الخدمات، بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات السحب من الصراف الآلي، ونقاط البيع، وبطاقات الائتمان، واستخدام الإنترنت والهواتف المحمولة في التحويلات المالية، الأمر الذي يسهل إجراء المعاملات بمختلف أنواعها، ويسهم بتخفيض كلفة هذه العمليات، ويقلل زمن تنفيذها بدرجة كبيرة، وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي بشكل عام.

ولهذه الغايات، شرعت سلطة النقد بتنفيذ العديد من حملات التوعية المصرفية، بهدف رفع مستوى الثقافة المصرفية لدى جمهور المواطنين (الاشتمال المالي) وتحقيق فهم أوسع حول طبيعة وأنواع وشروط الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف، إلى جانب حث المصارف على الالتزام بأعلى درجات الإفصاح والشفافية بشأن الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور، ليتمكن المواطن من المفاضلة بين هذه الخدمات.

وقد حصلت سلطة النقد في وقت لاحق على جائزة أفضل برنامج للتوعية المالية والمصرفية، تم تنظيمه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز الوعي المالي لدى شريحة الأطفال والشباب، والتي تصدر عن المؤسسة المالية العالمية لتعزيز التوعية المالية لدى الأطفال والشباب (CYFI) ومقرها في أمستردام/هولندا، وذلك تقديراً للنجاحات التي حققتها سلطة النقد للعام الثاني على التوالي في مجال التوعية المالية والمصرفية وتنظيم الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب.

### صندوق 5: حملات التوعية المصرفية

تواصلت خلال العام 2012 جهود سلطة النقد الرامية إلى رفع مستوى الوعي والثقافة المصرفية لدى جمهور المواطنين بما يحقق فهماً أوسع لطبيعة وأنواع وشروط الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف. وفي هذا السياق، أطلقت سلطة النقد مجموعة من حملات التوعية، يمكن تلخيص أهم مبرراتها على النحو التالي:

- حملة رقم الحساب المصرفي الدولي «آي بان-IBAN»، حيث تم إطلاق حملة توعوية تهدف إلى تعريف جمهور المتعاملين مع المصارف بمشروع رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) من حيث دقة وموثوقية وسرعة تنفيذ الحوالات المصرفية الخارجية وتشجيعهم للحصول على رقم حساب (IBAN)، وذلك من خلال النشرات التثقيفية والإعلانات التي تم نشرها في الصحف المحلية والراديو والمواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى المقالات الصفية التي تطرقت إلى موضوع الحساب المصرفي (IBAN) بشكل تفصيلي، بينت مكوناته، أهدافه، فوائده ومزاياه، والأسباب التي قامت من أجلها سلطة النقد بتنفيذ (IBAN) في القطاع المصرفي في فلسطين.
- حملة حساب لكل مواطن، حيث إطلاق حملة توعية تتعلق بتعليمات «حساب لكل مواطن/ الحساب الأساسي»، تهدف إلى تحقيق أهداف الاشتمال المالي والوعي المصرفي وتمكين المواطنين من الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المتوسط والمحدود من فتح حساب مصرفي للاستفادة من الخدمات المصرفية التي يقدمها القطاع المصرفي وبتكاليف منخفضة تناسب الفئة المستهدفة بحيث تشجعهم بشكل كبير على التعامل مع القطاع المصرفي، وتهدف حملة التوعية إلى تعريف المواطنين بمميزات الحساب أعلاه وحث الفئات المستهدفة على فتح حساب أساسي لدى المصرف.
- إنشاء صفحة إلكترونية للتوعية المصرفية، حيث تم إنشاء صفحة إلكترونية للتوعية المصرفية على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، بهدف تعزيز مستوى المعرفة المالية لدى الجمهور وخاصة جيل الشباب.
- نشر مجموعة من مقالات التوعية المصرفية في الصحف المحلية تتعلق بحقوق العملاء وكفالاتهم والخدمات المصرفية المتوفرة لدى المصارف، وطرق الاستفادة منها وآلية عمل نظم سلطة النقد خصوصاً نظام الشيكات المعادة.
- تنظيم ندوات توعية مصرفية للعديد من شرائح الجمهور المختلفة، شملت طلاب المدارس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف زيادة التثقيف المالي والوعي المصرفي لدى الطلاب من خلال تعريفهم على مهام وأهداف سلطة النقد وبيئتها التشريعية والإطار الرقابي والتنظيمي لعملها، والقطاعات التي تنظمها وتشرف عليها، وخصائص مجموعة النظم الآلية التي أطلقتها سلطة النقد. كما تم تنظيم ندوة توعية مصرفية للقضاة، ولضباط أجهزة الأمن الوطني، وحرس الرئاسة، بالتعاون مع معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، والتنسيق لتنظيم ندوات توعية مصرفية في مقرات الجهاز، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي والثقافة المصرفية لدى منتسبي جهاز الأمن الوطني.
- إطلاق حملة توعية لتحذير المواطنين من التعامل مع المراهبين، وتوجيه المواطنين لحصر تعاملاتهم المالية والمصرفية مع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة سلطة النقد، ونشر إعلانات الحملة من خلال الصحف المحلية على ثلاث مراحل.



من ناحية أخرى، أعلنت سلطة النقد التزامها «بوثيقة مايا» العالمية للاشتغال المالي وذلك من خلال مشاركتها في المؤتمر السنوي لمؤسسة «Alliance for Financial Inclusion - AFI» المنعقد في جنوب إفريقيا. وقد نص الإعلان على دعم والتزام سلطة النقد بتعزيز مبادئ التمكين والاشتغال المالي لكافة فئات المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال تعزيز مستوى المعرفة والوعي المالي لدى هذه الفئات والعمل على تطوير المنتجات والخدمات المالية لتسهيل عمليات الوصول إلى الائتمان وتعزيز مبادئ حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

## التطورات والمستجدات في الأنظمة المصرفية

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في مجال بناء وتطوير أنظمة مصرفية حديثة وفق أفضل الممارسات الدولية، وذلك في إطار إنشاء وهيئة بنية تحتية مصرفية متينة وشاملة، تسهم بخفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام. وفي هذا السياق، استكملت سلطة النقد خلال العام 2012 المزيد من الخطوات التطويرية في بعض الأنظمة المصرفية التي استحدثتها في السنوات السابقة، كما بدأت بتنفيذ مشاريع جديدة يتوقع استكمالها خلال العامين القادمين، وفيما يلي تفصيل التطورات في هذه الأنظمة:

### 1. رقم الحساب المصرفي الدولي-الآيبان (IBAN)



أطلقت سلطة النقد رقم الحساب المصرفي الدولي «الآيبان» اعتباراً من 2012/7/7، وذلك للتوافق مع المعايير الدولية لتنميط أرقام الحسابات المصرفية في فلسطين، وتسهيل معالجة الحوالات المصرفية الداخلية والخارجية عبر مرورها من خلال الأنظمة الإلكترونية، وخفض عدد الحوالات المعادة بسبب تباين أو اختلاف أرقام الحسابات. وبموجب هذا النظام يتم التحويل الإلكتروني للأموال بسهولة ودقة وموثوقية عالية بين المصارف العاملة في فلسطين ونظرائها في مختلف دول العالم. وقد عملت المصارف على تعديل أنظمتها وأرقام حسابات العملاء بما يتوافق مع الترميز الممنوح لفلسطين، والذي يتكون من 29 خانة (رمز الدولة مكون من حرفين «ps»، وخانة الفحص تتكون من رقمين، ورمز المصرف يتكون من الحروف الأربعة الأولى الواردة في ترميز سويتف الخاص بالمصرف، ورقم الحساب المصرفي للتعليق يتكون من 21 رقم و/أو حرف). وفي ذات السياق، تم تفعيل خدمة فحص رقم «الآيبان» للحوالات الصادرة من خلال الموقع الإلكتروني لسلطة النقد اعتباراً من 2012/8/8.

### 2. مشروع تسوية نتائج عمليات التداول في السوق المالي من خلال نظام «براق»

يأتي هذا المشروع في إطار هيئة بنية تحتية مالية قوية وفعالة لتدعيم الاستقرار المالي في فلسطين من خلال ضمان سلامة عمليات التقاص والتسوية للعمليات المالية كبيرة الحجم التي تتم في السوق المالي، وبما يتوافق مع توصيات صندوق النقد الدولي وهيئة الأيوسكو، وبنك التسويات الدولية. ويهدف هذا المشروع إلى ضمان تسوية كافة العمليات المالية من خلال نظام التسويات براق، وبما يوفر لسلطة النقد أدوات الإشراف اللازمة لتفعيل دورها كبنك مركزي. وقد قامت سلطة النقد خلال العام 2012 بالعديد من الأنشطة ذات العلاقة بالمشروع، ومنها تنظيم ورش العمل وإعداد التعليمات والآليات اللازمة لتنفيذ وتوقيع الاتفاقيات.

### 3. التحضير لإطلاق مشروع نظام الاستعلام الموحد

يهدف هذا النظام إلى توفير الإفصاح وإمكانية الاستعلام من قبل الجمهور عن درجات تصنيف العملاء المدرجين على نظام الشيكات المعادة. وبهذا السياق، تم خلال عام 2012، تصميم الشاشات الخاصة بالاستعلام الموحد، بما في ذلك شاشة طلب الاستعلام، وشاشة جواب الاستعلام، وربطهما على نظام الشيكات المعادة الآلي، وإجراء الفحص النهائي للنظام تمهيداً لإطلاقه بشكل رسمي. كما تم التعمير على المصارف بضرورة تأمين التفويض بالاستعلام من كافة العملاء حملة دفاتر الشيكات لتوفير التغطية القانونية، بالإضافة إلى تغطية النظام قانونياً من خلال تعديل نص التتويه المدرج في جواب الاستعلام.

### 4. تحديث نظام تصنيف المقترضين

في إطار سعي سلطة النقد المستمر لتطوير أدوات خفض المخاطر الائتمانية حفاظاً على جودة محفظة التسهيلات المصرفية، تعكف سلطة النقد على تطوير النسخة القائمة من النظام بعد أن تم مراجعة المتغيرات المحددة لدرجات المخاطر، وبما يتواءم مع البيئة المصرفية الفلسطينية، حيث

تم تحليل عينة من البيانات المالية والشخصية لبعض العملاء، ومراجعة الأوزان الترجيحية للمتغيرات، وتعديل جدول درجات المخاطر، والتعديل على المتغيرات بما يتلاءم ونتائج التحليل، وتعديل تفسيرات التقييم بما يتلاءم مع التعديلات الحاصلة على النظام. ولا يزال العمل جارياً لإجراء التعديلات النهائية قبل إطلاق النظام بشكله النهائي، والبدء رسمياً باستخدام النظام المعدل من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والذي من المتوقع أن يكون خلال العام 2013.

## 5. إطلاق نظام الشيكات الموقوفة والمفقودة

تم إطلاق نظام التبليغ عن الشيكات الموقوفة والمفقودة ضمن موقع المعلومات الائتمانية استناداً للتعليمات رقم (2012/10) بتاريخ 2012/9/19. وبناءً على ذلك، تم وقف آلية التبليغ اليدوية التي كانت سارية.

## 6. مشروع تطبيق معايير لجنة بازل III

تم إعداد خارطة طريق أولية لتنفيذ تطبيق مشروع بازل III، كما تم إعداد خطة عمل تفصيلية لآلية تنفيذ المشروع وطبيعة المخرجات بما ينسجم مع واقع الوضع في فلسطين وخصائصه. ولا زال العمل جارياً لاستكمال تنفيذ المراحل المختلفة لهذا المشروع.

## 7. برنامج إنشاء المقسم الإلكتروني لأدوات الدفع الإلكترونية

يهدف هذا المشروع إلى تطوير أدوات الدفع الإلكترونية في فلسطين من خلال إنشاء مقسم آلي وطني يشجع المصارف العاملة في فلسطين على إصدار بطاقات الدفع الدائنة والمدينة بتكاليف منخفضة نسبياً، وزيادة انتشار نقاط البيع وبطاقات الدفع المسبق والتشجيع على استخدامها. بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التقاص فيما بينها من خلال نظام التسويات «براق». ومن المتوقع الانتهاء من المشروع خلال العام 2013.

## 8. برنامج إنشاء وظيفة الإشراف على نظم الدفع الهامة في فلسطين

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان سلامة وكفاءة عمل نظم الدفع الهامة القائمة والمخطط لها في فلسطين، وإنشاء آليات للتعاون مع الهيئات المحلية ذات العلاقة بعملية الإشراف المشترك بهدف تدعيم الاستقرار المالي، وحماية النظام المالي قدر الإمكان.

## 9. برنامج الدفع من خلال أجهزة الخلوي

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الاشتغال المالي، وسيساهم بتنمية الاقتصاد من خلال توفير وسائل دفع إلكترونية حديثة وقليلة المخاطر، وتتوافق مع معايير قاعدة «اعرف عميلك»، وفعالة من حيث الانتشار والوصول إلى مختلف الشرائح الاجتماعية الفلسطينية. وسيتمكن المشتركون من تنفيذ عمليات التحويل المالية ضمن سقف محدود مسبقاً باستخدام وسائل الاتصال المحمولة، وبمواصفات أمنية عالية، وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الخاصة بعمليات التحويل، وذلك بالتعاون مع المصارف العاملة في فلسطين ومشغلي خدمات الاتصال المحمولة في فلسطين.

وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، تم خلال العام 2012 إعداد مقترح مشروع مقدم إلى أحد المؤسسات الدولية الممولة، وذلك بهدف توفير دعم جزئي للمشروع على عدة مراحل. ومن المتوقع استكمال تنفيذ المشروع خلال العامين القادمين.

## 10. مشروع استمرارية العمل في سلطة النقد

حرصاً من سلطة النقد على ضمان تقديم مختلف الخدمات المصرفية في أوقات الطوارئ، تم تجهيز مشروع الموقع البديل، وفق خطط استمرارية العمل المعتمدة، واحتياجات دوائر الأعمال بما يوفر القدرة على عمل الحد الأدنى من الموظفين القادرين على تشغيل العمليات الحرجة لسلطة النقد. هذا وقد تم فحص الموقع من قبل فريق استمرارية العمل، وكانت نتيجة الاختبار إيجابية فيما يتعلق بتلبية كافة متطلبات استمرارية العمل.

## العلاقة مع الجمهور

تولي سلطة النقد العلاقة مع الجمهور أولوية خاصة، حرصاً منها على تقديم خدمات مصرفية بأعلى جودة ممكنة، وبأقل تكلفة. كما تهتم بتعزيز أواصر العلاقة والثقة بين شرائح الجمهور المختلفة والمصارف العاملة في فلسطين. وفي هذا السياق، شرعت سلطة النقد بحملة توعية مصرفية شاملة، تم خلالها إنجاز فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب لأول مرة في فلسطين، حيث تم اعتماد يوم 03/16 من كل عام يوماً مصرفياً للأطفال والشباب وفقاً للتعميم رقم (2012/35). وفي هذا الإطار، تم إطلاق فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب في كافة محافظات





الوطن بالتعاون مع المصارف العاملة في فلسطين ووزارة التربية والتعليم وجمعية البنوك في فلسطين، ويهدف ذلك إلى تعزيز مستويات الوعي والثقافة المصرفية لدى فئة الأطفال والشباب «جيل المستقبل» لتهيئتهم للتعامل مع المؤسسات المالية وفق الأصول.

وفي مجال الإفصاح وحماية حقوق العملاء، تم إلزام المصارف بالحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة على إطلاق المنتجات الجديدة والإعلانات الخاصة بها وحملات الجوائز وفق تعليمات محددة تتوافق مع المعايير الدولية الفضلى. كما تم من جانب آخر، تفعيل نظام خدمة قاعة استقبال الجمهور لدى مكتب غزة بهدف استقبال طلبات الجمهور للحصول على نسخة من تقاريرهم الائتمانية والشيكات المعادة، واستقبال طلبات

الاعتراض على دقة بيانات تلك التقارير وشكاوى العملاء ومعالجتها بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة. وكذلك استقبال طلبات الاستعلام للورثة عن الحسابات والصناديق الحديدية لأقاربهم المتوفين. بالإضافة إلى عرض وتوزيع مواد توعوية تهدف إلى زيادة وتعزيز الوعي المصرفي لدى الجمهور، وتقديم المساعدة والنصيحة المطلوبة والمتعلقة بتعاملاته المصرفية.

كما تعاملت سلطة النقد بمرونة عالية مع مسألة الشيكات المعادة للمواطنين، حيث سمحت للعملاء بتنفيذ تسويات رضائية بهدف تعديل تصنيفهم على نظام الشيكات المعادة. فقد بلغ عدد التسويات الرضائية المنفذة حتى نهاية العام 2012 حوالي 6,236 تسوية، تمت الموافقة على 5380 تسوية، منها 557 تسوية للمؤسسات والشركات، و4,823 تسوية للأفراد، بينما تم الاعتذار عن 856 تسوية لعدم توافقها وشروط إجراء التسويات الرضائية.

وفي إطار حرص سلطة النقد على مصالح المواطنين، والتزامها الدائم بتخفيف الأعباء عنهم وتحصيل حقوقهم، لا زالت سلطة النقد تتابع عن كثب قضايا العمال المتضررين من قطاع غزة مع مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي. كما لا زالت تبذل كل الجهود في مجال تأمين السيولة النقدية بكافة العملات خاصة في فروع المصارف العاملة في قطاع غزة. وفي هذا السياق، أثمرت جهود سلطة النقد المستمرة في مساعدة المصارف العاملة في الضفة الغربية على شحن فائض النقد لديها من خلال تفعيل بروتوكول باريس الاقتصادي فيما يخص العلاقة مع البنك المركزي الإسرائيلي، والتوصل لآلية مؤقتة لشحن 120 مليون شيكل بشكل شهري لجميع المصارف الفلسطينية التي لا تقوم بعمليات شحن مباشرة مع نظيراتها الإسرائيلية. بالإضافة إلى شحن النقد إلى قطاع غزة واستبدال التالف منه، وذلك لتغطية النقص الحاد الذي تعاني منه فروع المصارف هناك. ومع ذلك فإن الجهود مستمرة للتوصل لحل جذري من شأنه تفعيل العلاقة المصرفية التبادلية بين المصارف العاملة في فلسطين والمصارف المراسلة في إسرائيل بشكل روتيني دون تعقيدات، وذلك لضمان تقدم وازدهار المصارف في فلسطين.

هذا وساهمت وحدة المتابعة المالية<sup>[27]</sup> بنشر الوعي العام لمكافحة غسل الأموال في فلسطين، وذلك من أجل حماية المجتمع الفلسطيني من الجريمة. ولهذه الغاية، عقدت الوحدة في العام 2012 العديد من المحاضرات العلمية والدورات التدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال، استهدفت بعض فئات المجتمع مثل القضاة ووكلاء النيابة والجمارك، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والجمعيات الأهلية وغيرها من شرائح المجتمع المختلفة، حيث عقدت الوحدة عام 2012 بالتعاون مع خبراء الخزينة الأمريكية ورشة تدريبية للنيابة العامة والجمارك والجهات المنفذة للقانون في مجال الأدلة الإلكترونية ودورها في اكتشاف جريمة غسل الأموال. وكذلك عقد ورشة عمل بالتعاون مع وزارة الداخلية من أجل حماية المنظمات الأهلية من جريمة غسل الأموال.

وانطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية التي يتحملها المعهد المصرفي الفلسطيني<sup>[28]</sup> ضمن رسالته نحو المجتمع، قام المعهد بتنفيذ مجموعة برامج وورش عمل تحت بند المسؤولية الاجتماعية بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية، حيث تم تنظيم ثلاث ورش عمل للقضاة حول الثقافة المصرفية الأساسية، والعمليات البنكية الخارجية، والجوانب القانونية للأعمال المصرفية، والتي تعتبر بداية للتعاون مع مجلس القضاء الأعلى. كما تم تنفيذ ورش عمل حول الثقافة المصرفية لقوات الأمن الوطني الفلسطيني والحرس الرئاسي، بواقع برنامجين تدريبيين، بهدف تعريف منتسبي هذه الأجهزة بالأساسيات التي تمكنهم من التعامل مع المصارف وتلقي الخدمات المصرفية بشكل أكثر كفاءة.

[27] أنشأت وحدة المتابعة المالية بموجب قانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007، كوحدة مستقلة مقرها سلطة النقد الفلسطينية. وتهدف الوحدة إلى مكافحة جريمة غسل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني من الآثار السلبية المترتبة على هذه الجريمة، ورفع مستوى نظم وإجراءات مكافحة غسل الأموال في فلسطين، وتفعيل أطر التعاون المحلي مع كافة السلطات المختصة. وتعمل الوحدة بإشراف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال التي ترسم السياسات الهادفة لمكافحة هذه الجريمة وإيجاد نظام مكافحة فعال.

[28] تم تأسيس المعهد المصرفي الفلسطيني عام 1999 استناداً إلى قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997 وقانون المصارف رقم (2) لسنة 2002. وهو مؤسسة مستقلة غير ربحية يضم في هيئته العامة 19 عضواً يمثلون سلطة النقد الفلسطينية والمصارف العاملة في فلسطين ويرأس مجلس إدارته، المكون من 9 أعضاء، محافظ سلطة النقد. ويهدف المعهد لنشر العلوم المالية والمصرفية وتدريب وبناء وتطوير قدرات الكادر المصرفي والمالي في فلسطين.

## العلاقة مع المؤسسات المالية الأخرى

### العلاقة مع مؤسسات الإقراض المتخصصة

واصلت سلطة النقد جهودها في تنظيم وضبط أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة. وفي هذا السياق تم إصدار التعليمات الرقابية التالية خلال العام 2012:

- تعليمات رقم (2012/1) بشأن ترخيص مؤسسات الإقراض المتخصصة، وتأتي هذه التعليمات في سياق تطبيق نظام "الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة" رقم (132) لسنة 2011. وبموجب هذه التعليمات، تم تحديد أشكال التفرع والأعمال المسموح مزاولتها من قبل هذه المؤسسات وتلك المحظورة، بالإضافة إلى شروط وإجراءات الترخيص لهذه المؤسسات، وتفرعها، ونقل المقار، وتغيير شكل التفرع، وتملك العقارات، والإغلاق، وغيرها من الأمور والإجراءات التي تنظم وتضبط أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة.

- تعليمات رقم (2012/2) بشأن إدارة مؤسسات الإقراض المتخصصة، وتتناول هذه التعليمات الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجالس الإدارة، والإدارة التنفيذية، واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، واجتماعات الجمعية العامة، والتعليمات الخاصة بتنظيم أعمال التدقيق الداخلي والخارجي، والأحكام الضابطة للرقابة الشرعية في مؤسسات الإقراض المتخصصة التي تمارس أعمال التمويل الإسلامي، والإجراءات اللازمة لضمان السرية وأمن المعلومات.

من ناحية أخرى، تم إعداد خطة إستراتيجية للرقابة والإشراف على مؤسسات الإقراض المتخصصة للفترة (2013-2015) بالتعاون مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). كما تم تنفيذ عدة زيارات لبعض مؤسسات الإقراض للوقوف على أوضاعها، بالإضافة إلى التنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة بهذه المؤسسات، وذلك من أجل تصويب أوضاعها بما ينسجم مع تعليمات سلطة النقد. كما تم في ذات السياق عقد دورات تدريبية في مجال الإقراض الصغير.

وفي سياق آخر، تم ربط المجلس الفلسطيني للإسكان مع قاعدة بيانات نظام المعلومات الائتماني في تشرين أول 2012، وبأبني ذلك انسجاماً مع أهداف سلطة النقد في خفض المخاطر الائتمانية والتشغيلية للمصارف ومؤسسات الإقراض، واستكمالاً لخطتها في ربط مؤسسات الإقراض على نظام المعلومات الائتمانية.

### العلاقة مع المصارف

استكمالاً لمساعي متابعة وتنظيم مهنة الصرافة، وضبط أوضاع القطاع المصرفي، قامت سلطة النقد خلال العام 2012، بإصدار التعليمات التالية:

- تعليمات رقم (2012/1) بشأن الحد الأدنى لرأس المال، وبموجب هذه التعليمات يكون الحد الأدنى لرأس مال شركة الصرافة العادية العامة أو المحدودة 250 ألف دولار داخل حدود المدينة، و100 ألف دولار خارج حدود المدينة. بينما رأس مال شركة المساهمة الخصومية 500 ألف دولار (داخل المدينة)، و250 ألف دولار (خارج المدينة)، ورأس مال شركة المساهمة العامة 2 مليون دولار (داخل المدينة)، و2 مليون دولار (خارج المدينة).

- تعليمات رقم (2012/2) بشأن وكالات الحوالات السريعة، حيث تحظر هذه التعليمات على أي مراف الحصول على وكالات فرعية للحوالات السريعة دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، وتضع هذه التعليمات بعض الشروط الواجب توافرها في شركة الصرافة المؤهلة للحصول على مثل هذه الوكالات. ومن هذه الشروط أن يكون الحد الأدنى لرأس المال 250 ألف دولار، وتعيين مراقب امتثال ذو كفاءة، وحصر الوكالات الفرعية من خلال المصارف العاملة في فلسطين.



- تعليمات رقم (2012/3) بشأن رأس المال العامل والتأمينات النقدية، حيث تشترط هذه التعليمات ألا تقل نسبة صافي رأس المال العامل<sup>[29]</sup> عن 75% من رأس المال المدفوع، وألا تتجاوز قيمة المعادن الثمينة "غير المصنعة" ما نسبته 20% من صافي رأس المال العامل، وألا تزيد الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة عن 15% من رأس المال المدفوع في حالة ما إذا كان الشكل القانوني للصراف شركة. كما تحدد التعليمات قيمة الكفالات النقدية والوديعة النقدية والتأمينات النقدية التي يتوجب على الصراف الالتزام بها وذلك حسب الشكل القانوني للصراف.
  - تعليمات رقم (2012/4) بشأن النقد المزور، وبموجب هذه التعليمات طلب من جميع محال وشركات الصرافة تأهيل وتدريب كافة العاملين لديها على كيفية اكتشاف النقد المزور وآلية التعامل معها، وتوفير آلة لكشف التزيف في جميع المقرات، وتبليغ الجهات الرسمية في حالة ضبط حالات تزوير، ورفع تقارير بذلك لسلطة النقد.
  - تعليمات رقم (2012/5) بشأن تقارير النظام المحاسبي الذي سبق أن ألزمت شركات الصرافة بتطبيقه وفق أسس معينة ومواصفات محددة، لضمان الشفافية والدقة وسلامة النظام المالي في فلسطين. وبموجب هذه التعليمات تلتزم محال وشركات الصرافة بإرسال التقارير والكشوف الخاصة بالنظام إلى سلطة النقد. ومن هذه التقارير ما هو أسبوعي، مثل تقرير الحوالات الصادرة والواردة وتقرير صرف العملات من الجمهور. ومنها ما هو شهري، مثل تقرير الشيكات المشتراة وتقرير صرف العملات من المصارف. ومنها ما هو ربع سنوي، مثل تقرير المركز المالي وتقرير الأرباح.
- كما تم تنفيذ جولات تفتيش ميدانية للتأكد من مدى التزام الصرافين بالنظام المحاسبي المعتمد وإنذار الصرافين غير الملتزمين بالتطبيق الكامل للنظام. بالإضافة إلى مخاطبة النائب العام لإغلاق محال الصرافة غير المرخصة أو الملغى ترخيصها، وإنهاء ظاهرة الصرافين المتجولين. كما قامت بإلزام الصرافين برد الودائع والأمانات لأصحابها وعدم منح أية قروض وتسهيلات للمواطنين.
- من جهة أخرى، تم تنفيذ عدة اجتماعات وزيارات بالتنسيق مع الغرف التجارية في عدد من المحافظات، حيث تمت دعوة صرافي كل محافظة ومناقشة أوضاعهم وسماع مقترحاتهم وآليات دعم عملهم وحمايتهم. كما تم إعداد المواد العلمية المتعلقة بعدد من البرامج التدريبية لقطاع الصرافين وجاري التنسيق مع المعهد المصرفي لإدراجها ضمن خطة التدريب.

## العلاقة مع الحكومة والمؤسسات والهيئات المحلية الأخرى

تحرص سلطة النقد على توطيد علاقتها مع مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية والمؤسسات والهيئات المحلية، وذلك في إطار دعمها وتعزيزها للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، لا تزال سلطة النقد مستمرة في متابعة الخطة الإستراتيجية للسلطة الفلسطينية بشأن إدارة المال العام والسياسات النقدية والمصرفية والتمويلية. ولا زال التنسيق مستمراً فيما يتعلق باللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والمالية والتجارة والتعاون الجمركي بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي. كما ساهمت سلطة النقد خلال العام 2012 في مراجعة العديد من مسودات القوانين والأنظمة لبعض المؤسسات والوزارات والمشاركة في الاجتماعات الخاصة بها وتقديم الملاحظات والتوصيات.

وتحرص سلطة النقد على متابعة تطوير العلاقة مع المؤسسات المحلية، من خلال استمرار تمثيلها في عضوية عدد من مجالس الإدارة لهذه المؤسسات والمشاركة الفاعلة في نشاطاتها واجتماعاتها، ومنها هيئة سوق رأس المال، والمعهد المصرفي، وجمعية البنوك في فلسطين، وصندوق الاستثمار الفلسطيني، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، ومجلس مهنة تدقيق الحسابات، ومؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، واللجنة الوطنية العليا للخطة التشريعية للسلطة الوطنية، وصندوق إقراض الطالب، وغيرها.

من جانب آخر، وقعت سلطة النقد الفلسطينية في بداية عام 2012 مذكرة تفاهم مع بورصة فلسطين لاعتماد مركز الإيداع والتحويل وكياً للتسوية النقدية. وبهذا تصبح بورصة فلسطين طرفاً ثالثاً في نظام التسويات الإجمالية الفورية (براق) لتنفيذ تسوية المدفوعات النقدية الناتجة عن تداول الأوراق المالية في البورصة. وسيسهم هذا الاتفاق في تحقيق المزيد من عدالة وسرعة ودقة التحويلات البنكية المتزامنة مع نقل ملكية الأوراق المالية المباعة وفق المبدأ العالمي المستند إلى التسليم مقابل الدفع، من خلال تبسيط إجراءات التسوية، وأيضاً الإسهام بشكل مباشر في تخفيض المخاطر المرتبطة بالتسويات المالية.

وتكمن أهمية تنفيذ التسوية النقدية من خلال سلطة النقد في ارتباطها المباشر بتوصيات المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية، وتحديداً التوصية رقم (10) التي تشير إلى ضرورة تنفيذ التسوية النقدية للأوراق المالية من خلال البنك المركزي. وهذا يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وفي توفير الأجواء المواتية لاستقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية وتعزيز جاذبية بيئة الاستثمار في فلسطين.

وعلى صعيد حرص سلطة النقد على رفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، واصلت التنسيق والتعاون مع المعهد المصرفي لتطوير برامج تدريبية في مختلف المجالات المالية والمصرفية.

[29] بموجب التعليمات المذكورة يعرف صافي رأس المال العامل بأنه «الأصول المتداولة (وتشمل النقدية والشيكات المشتراة بمختلف العملات والمعادن الثمينة غير المصنعة والأرصدة لدى المصارف والأرصدة الدائنة لدى المراسلين بمختلف العملات)، مطروحاً منها الالتزامات (رصيد التسهيلات القائمة الحاصل عليها الصراف من المصارف وأرصدة المراسلين)».



## العلاقات الدولية

تحرص سلطة النقد على متابعة تطوير علاقاتها الدولية، من خلال استمرارها في عضوية عدد من مجالس الإدارة لمؤسسات دولية<sup>[30]</sup>، والمشاركة الفاعلة في نشاطاتها واجتماعاتها، وسعيها للانضمام لمؤسسات أخرى. وفي هذا السياق استمرت سلطة النقد في متابعة تنفيذ مذكرات التفاهم الموقعة مع كل من البنك المركزي المصري، والبنك المركزي الأردني. كما عملت على توقيع مذكرة تفاهم مع بنك المغرب في إطار توطيد أواصر التعاون المشترك بين البلدين وخاصة في الأمور المالية والمصرفية.

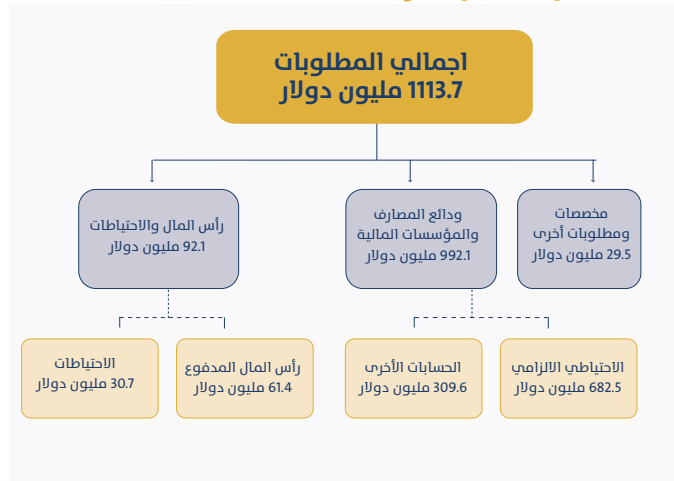
من جانب آخر، فقد حصلت سلطة النقد في أواخر العام 2012، على عضوية المؤسسة الدولية لضمانها كعضو مشارك، وذلك للاستفادة من الخبرات العملية لأعضاء المؤسسة التي تضم 132 مؤسسة ضمان ودائع على مستوى العالم. كما تم قبول تسجيل فلسطين رسمياً في سجلات جمعية سويغت العالمية وعضويتها في المنظومة الدولية التي تعمل بنظام الأبيان وتفعيله بتاريخ 2012/7/7.

كما طالبت مؤسسة «التحالف الدولي للاشتغال المالي Alliance Financial Inclusion-AFI» سلطة النقد بالاستمرار برئاسة لجنة العمل الفرعية لوضع المعايير الإرشادية لموضوع «البيع وممارسات التسويق المصرفية»، حيث تم إعداد دراسة تحليلية شاملة عن المصارف في فلسطين ومؤسسات الإقراض تتعلق بممارسات البيع والتسويق. وذلك بناءً على نتائج الاستبانة التي تم توزيعها على المصارف ومؤسسات الإقراض والاعتماد على المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العشرين والبنك الدولي ذات العلاقة، حيث تم تقديم نتائج الدراسة إلى مؤسسة AFI، وعلى ضوءها تم إعداد التوصيات المتعلقة بممارسات البيع والشراء. وقد نوقشت نتائج الدراسة لاحقاً في اجتماع أعضاء مؤسسة AFI في جنوب أفريقيا وذلك لاعتمادها وتعميمها على كافة الدول الأعضاء لإعداد مسودة للمعايير الإرشادية المتعلقة بالموضوع.

## النشاط المالي

أسفر النشاط المالي لسلطة النقد عن ارتفاع موجوداتها/مطلوباتها بنسبة 7.8% لتصل إلى 1113.7 مليون دولار في نهاية العام 2012 مقارنةً بالعام 2011. ويعزى مصدر الزيادة الأساسي في جانب المطلوبات إلى ارتفاع ودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد (بقيمة 74.9 مليون دولار، وبنسبة 8.2% قياساً على عام 2011). ويرتبط مصدر الارتفاع الأساسي في هذه الودائع بارتفاع حجم الاحتياطات الإلزامية بنسبة 10.7% لتصل إلى 682.5 مليون دولار، على إثر الارتفاع المستمر في ودائع الجمهور لدى المصارف العاملة في فلسطين، والتي ارتفعت بنسبة 7.3% في العام 2012 مقارنةً بالعام السابق. وبناءً على ما سبق، ارتفعت الأهمية النسبية لودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد إلى 89.1% من إجمالي المطلوبات في نهاية العام 2012، مقارنةً مع 88.7% في العام 2011.

شكل 2-4: هيكل مطلوبات سلطة النقد الفلسطينية، 2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

واحتل الارتفاع في رأس المال المدفوع المرتبة الثانية من حيث الزيادة، بارتفاعه بنسبة 5%، ليصل إلى 61.4 مليون دولار، وذلك في سياق تدعيم رأس مال سلطة النقد ليصل تدريجياً إلى 120 مليون دولار. ونتيجة لذلك، ارتفع بند رأس المال والاحتياطات في ميزانية سلطة النقد بنسبة 3.2%، ليصل إلى 92.1 مليون دولار، مقارنةً مع 89.3 مليون دولار في عام 2011.

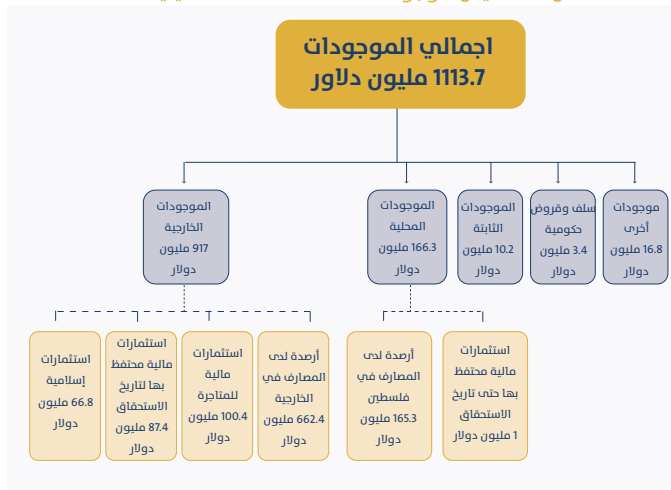
وفيما يتعلق بالاحتياطات (الاحتياطي العام واحتياطي إعادة التقييم) فلم يطرأ أي تغيير جوهري عليها، وبقيت في حدود 30.7 مليون دولار. بينما سجلت المخصصات والمطلوبات الأخرى نمواً بنسبة 8.8% لتصل إلى 29.5 مليون دولار في نهاية العام 2012 مقارنةً بالعام السابق. وتتضمن المخصصات الأخرى عدة بنود من بينها مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها، ومخصص تعويض نهاية الخدمة، ومستحقات لنفقات الموظفين والنفقات الإدارية...إلخ. وكذلك المطلوبات الأخرى تتضمن عدة بنود من بينها أمانات المصارف والصرافين والتأمينات النقدية والكفالات الخاصة بالصرافين، وحسابات معلقة...إلخ.

أما في جانب الموجودات، فجاءت الزيادة الرئيسية في ودائع سلطة النقد لأجل في الخارج بنسبة 55.8% لتصل إلى 592.9 مليون دولار في العام 2012 مقارنةً بالعام السابق. بينما ارتفعت الودائع الجارية لسلطة النقد (المحلية والخارجية) بنسبة 6.1% لتصل إلى 78.4 مليون دولار. كما زاد صافي

[30] يذكر أن سلطة النقد منضمة لعضوية لجنة الرقابة المصرفية العربية/ صندوق النقد العربي، واتحاد المصارف العربية، ومجلس خدمات المؤسسات المالية الإسلامية.



شكل 3-4: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

الموجودات الثابتة بنسبة 12.7% ليصل إلى 10.2 مليون دولار، وذلك في سياق تأسيس العديد من المشاريع الهامة في مجال نظم الدفع، وأنظمة الخدمات، واستمرارية العمل بما يسهم في تعزيز متانة المصارف العاملة في فلسطين وتطويره ليتواءم مع أحدث الأنظمة المستخدمة عالمياً في المجال المصرفي. كما بقيت الاستثمارات المالية للملاحة عند نحو 100 مليون دولار خلال العامين 2011 و2012.

في المقابل، شهدت بعض البنود الأخرى الرئيسة المكونة للموجودات تراجعاً ملموساً، كالاستثمارات المالية لسلطة النقد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (المحلية والخارجية) التي تراجعت بنسبة 44.5% لتصل إلى 88.4 مليون دولار في نهاية العام 2012 مقارنة بالعام السابق، والاستثمارات الإسلامية لسلطة النقد لدى المصارف (المحلية والخارجية) التي سجلت تراجعاً بنسبة 48.1% لتصل إلى 66.8 مليون دولار.

واستحوذت الموجودات الخارجية لسلطة النقد على ما نسبته 82.3% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2012، مقارنةً بحوالي 78.2% في نهاية عام 2011، بينما انخفضت نسبة الموجودات المحلية (استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وأرصدة لدى المصارف المحلية) إلى 14.9% من إجمالي الموجودات في نهاية العام 2012، مقارنةً بحوالي 19% في عام 2011.

وعلى مستوى بيان الأرباح والخسائر، فقد أظهر انخفاضاً في الإيرادات بنسبة 5.6% لتبلغ 17.5 مليون دولار في نهاية العام 2012 مقارنةً بالعام السابق. ويأتي هذا التراجع على خلفية تراجع صافي الفوائد وعوائد الاستثمار بمعدل 14.5%، لتبلغ 13.6 مليون دولار خلال العام 2012، مقارنةً بحوالي 15.9 مليون دولار في العام السابق.

أما على مستوى النفقات، فلم يطرأ عليها تغير جوهري في العام 2012 مقارنة بالعام السابق وبقيت ضمن مستواها المتحقق في العام السابق عند 14.5 مليون دولار. ورغم ذلك، سجلت نفقات الموظفين ارتفاعاً بنسبة 6.7% لتصل إلى حوالي 10.1 مليون دولار نتيجةً لتعيين موظفين ومستشارين جدد خلال العام 2012. كما ارتفعت النفقات الإدارية لتصل إلى 2.5 مليون دولار مقارنة بحوالي 2.1 مليون دولار في العام 2011. في حين سجلت نفقات الذمم المشكوك في تحصيلها انخفاضاً بمقدار 1.2 مليون دولار في العام 2012 لتصل إلى 0.8 مليون دولار مقارنةً بالعام السابق.

وقد أظهرت نتيجة صافي الأرباح في نهاية العام 2012 انخفاضاً بنسبة 23.7% ليصل صافي الأرباح إلى حوالي 2.9 مليون دولار مقارنةً بحوالي 3.8 مليون دولار في العام السابق، تم تحويله بالكامل لحساب رأس المال المدفوع لسلطة النقد.



## البحث والتطوير

تولي سلطة النقد اهتماماً كبيراً للبحث والتطوير، كما تسعى بشكل دؤوب إلى تعزيز وتعميق المعرفة لدى المجتمع الفلسطيني بكافة فئاته من راسمي السياسات، ومتخذي القرارات، والباحثين، والجمهور من خلال نشر التقارير والأبحاث والإحصاءات الدورية التي تتعلق بالاقتصاد الفلسطيني بشكل عام أو بالقطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص. هذا بالإضافة إلى سعيها لتطوير الكوادر البشرية من خلال التدريب والمشاركات المحلية والدولية.

## المنشورات



تمكنت سلطة النقد خلال الفترة القليلة الماضية من تطوير قدراتها البحثية والمعلوماتية التي تشمل مدخلات ومخرجات الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير النماذج الاقتصادية القياسية للاقتصاد الكلي. وقد انعكس هذا التطور في المستوى العالي والتقدير المهني الذي حظيت به منشوراتها المختلفة، كالتقارير السنوية والربعية، والإصدارات الجديدة، كتقارير الاستقرار المالي، وتقارير التضخم، وتقارير استدامة المالية العامة والدين العام التي ارتقت إلى مستوى التقارير الدولية. بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات المتخصصة في مجالات الاقتصاد الكلي والنقدي، والتي تم نشر عدد منها في دوريات دولية محكمة. هذا بالإضافة إلى التقارير والمنشورات الإحصائية<sup>[31]</sup>.

كما وتمكنت سلطة النقد وفي إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي والنقدي في فلسطين، من تطوير مؤشر لدورة الأعمال في فلسطين، بهدف رصد التذبذبات في النشاط الاقتصادي من خلال القطاع الصناعي، بما فيه الإنتاج والتوظيف وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الفلسطيني.

وفي إطار تطوير مستوى البيانات الإحصائية وضمان شموليتها وحداثتها ودقتها قامت سلطة النقد ومن خلال التعاون مع لجنة التنسيق والمتابعة الوطنية بالعمل على انضمام فلسطين إلى «النظام الخاص لنشر البيانات-SDDS»، الذي يمثل إطاراً لنشر وترويج البيانات الإحصائية من خلال مجموعة أساسية من المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي. كما تم، وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي، إدراج صفحة إحصائية خاصة لفلسطين ضمن «تقرير الإحصاء المالي الدولي» International Financial Statistics, IFS، أسوة بالعديد من دول العالم.

وفي سياق تطوير قواعد البيانات، تم تطوير قاعدة بيانات (مؤقتة) على موقع سلطة النقد الإلكتروني (الإنترنت)، اشتملت على بيانات وسلاسل زمنية حول مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والمصرفية، لخدمة متطلبات سلطة النقد والمؤسسات المختلفة، بالإضافة للباحثين والأكاديميين والطلبة.

## الكادر الوظيفي والتدريب



استمرت سلطة النقد خلال العام 2012 بتطوير كادرها الوظيفي من خلال استقطاب الكفاءات والخبرات المهنية والفنية المناسبة للعمل في دوائر وأقسام سلطة النقد المختلفة، حيث ارتفع عدد موظفي سلطة النقد، ليصل إلى 339 موظف، وذلك استكمالاً لبعض الوظائف الشاغرة. كما واصلت سلطة النقد جهودها لرفع كفاءة وقدرات موظفيها المهنية والفنية، حسب اختصاصهم، من خلال تنفيذ العديد من البرامج والدورات المهنية وورش العمل، التي غطت مختلف جوانب وتخصصات دوائر سلطة النقد ونفذت في أعرق المؤسسات المحلية والدولية. وقد بلغ عدد البرامج والدورات وورش العمل التي تم المشاركة فيها أو عقدها، 258 برنامج في العام 2012 مقارنةً مع 230 برنامج في العام السابق، وكان نصيب الموظفين في دوائر مجموعة الاستقرار النقدي من هذه البرامج نحو 55 برنامجاً تدريبياً، في حين حصل موظفو دوائر

مجموعة الاستقرار المالي على 85 دورة تدريبية. وهذا يعكس مدى حرص سلطة النقد على تطوير الكادر البشري ومواكبته لأحدث التطورات العالمية في الجوانب المصرفية والنقدية والمالية ذات العلاقة بعمل وأهداف سلطة النقد.

وفي ذات السياق، نجحت سلطة النقد في تدريب وتطوير قدرات الكادر المصرفي في فلسطين، وذلك من خلال الدورات والاجتماعات وورش العمل التي قدمها كل من وحدة المتابعة المالية والمعهد المصرفي. فمن خلال وحدة المتابعة المالية، نجحت سلطة النقد خلال العام 2012 في رفع كفاءة وأداء العاملين فيها من خلال الدورات التدريبية المتخصصة في عمل الوحدة، حيث بلغ عدد الدورات التدريبية وورش العمل التي شارك فيها موظفي الوحدة 15 دورة وورشة عمل محلية وخارجية، تناولت موضوعات غسل الأموال، وتطبيق قانون FATCA الأمريكي والتوصيات الأربعين

[31] لمزيد من التفاصيل حول التقارير والدراسات والمنشورات يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية [www.pma.ps](http://www.pma.ps).

المعدلة لمكافحة غسل الأموال، وغيرها من القضايا ذات العلاقة بعمل الوحدة.

كما قامت الوحدة بتمثيل فلسطين في العديد من الاجتماعات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال، حيث شاركت في الاجتماعين الخامس عشر والسادس عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-الميناftf "The Financial Action Task Force in the MENA Region-MENAFATF"، وكذلك في الاجتماعين الأول والثاني للجنة المكلفة من جامعة الدول العربية، لإعداد مشروع القانون العربي الاسترشادي، لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي عقد في لبنان.

على المستوى المحلي، شاركت الوحدة إلى جانب وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الصحة وال«UNDOC» في مؤتمر مكافحة المخدرات ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية المنعقد في مدينة أريحا، لمناقشة برنامج التعاون المتكامل للأراضي الفلسطينية المحتلة. كما شاركت في الاجتماعات مع النيابة العامة في إطار اللجنة المشتركة، وذلك لبحث العقوبات وتسهيل آلية التعاون، وبحث سبل رفع المستوى التنسيقي مع النيابة العامة، وفق صلاحيات الوحدة قانوناً.

كما شاركت الوحدة في الاجتماعات القانونية مع الخطة التشريعية لمجلس الوزراء، لبحث مسودة مشروع قانون المعاملات الإلكترونية، تمهيداً لعرضها بصيغتها النهائية على المجلس لرفعها إلى سيادة الرئيس للإصدار. وواصلت الوحدة تعاونها مع دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد لتبادل الخبرات وفقاً لتوجيهات السيد رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال (محافظ سلطة النقد). وكذلك التنسيق مع المعهد المصرفي لعقد دورات لمنح شهادة متخصص في مكافحة غسل الأموال «Pamla».

وفيما يتعلق بالمعهد المصرفي الفلسطيني، واصل المعهد خلال العام 2012 جهوده البحثية في مجال الارتقاء بالكوادر البشرية في القطاع المالي والمصرفي، حيث نفذ المعهد 126 برنامج ودورة تدريبية، شارك فيها 2459 مشاركاً، بمجموع 1910.5 ساعة.

كما نفذ المعهد عدة دبلومات وشهادات مهنية متخصصة منها دبلوم التأهيل المصرفي لموظفي البنوك، وبرنامج ضابط مالي معتمد «CFC-Certified Financial Controller»، وبرنامج مراقب شركات معتمد «Certified Corporate Control Manager-CCCM». علماً بأن هذين البرنامجين يعقدان لأول مرة في فلسطين وبوكالة حصرية للمعهد المصرفي الفلسطيني من قبل «American Certifications Center» في الأردن من ضمن مجموعة من البرامج والشهادات المهنية المتوقع عقدها خلال الفترات القادمة. كما تم تنفيذ برنامج «SME Lending Program» وبرنامج «Treasury Products Workshop» وبرنامج شهادة متخصص في مكافحة غسل الأموال. كما قام المعهد بعقد برنامج المتميزون في العلوم المالية والمصرفية وإستراتيجيات الاستثمار مع مركز جامعة القدس للتدريب والاستشارات الاستثمارية والمتوقع أن ينتهي تنفيذه في العام 2013.

على صعيد العلاقات الدولية والعربية والمحلية، وقع المعهد بالتعاون مع عدة مؤسسات عربية ودولية اتفاقيات في مجال التدريب، منها اتفاقية مع مؤسسة «CHF International» لتنفيذ برنامج تعليم «مشتري المساكن في فلسطين»، الذي يهدف إلى تحسين قدرات الأسر الفلسطينية لتصبح قادرة على امتلاك منازلها بطريقة ناجحة، وذلك من خلال زيادة وعي المستهلكين حول القضايا المتعلقة بملكية المساكن، وتحسين معرفتهم بعملية الشراء وخيارات وطرق التمويل. ويعتبر هذا المشروع الأول من نوعه منذ تاريخ نشأة المعهد نظراً لاستهداف البرنامج لعدة شرائح مجتمعية ولعدة مناطق جغرافية على مستوى الضفة الغربية، حيث سيستمر عقد حلقات التوعية حتى انتهاء المشروع والمتوقع نهاية عام 2013.

كما أبرم المعهد اتفاقية مع مؤسسة «American Certifications Center» لتقديم شهادات متخصصة، مثل شهادة ضابط مالي مُعتمد (CFC)، وشهادة مراقب شركات مُعتمد (CCCM)، وشهادة موظف تدر مُعتمد، وشهادة ضابط علاقات عملاء مُعتمد (CRO)، وشهادة ضابط إقراض مبتدئ (Certified Junior Credit Officer).

إضافةً لتوقيعه مذكرة تفاهم مع مؤسسة «Process Management International-PMI» - دبي، يهدف عقد برامج وشهادات تدريبية متخصصة في: «Lean Six Sigma (Yellow, Green, Black)» و «Leadership Business Transformation». كما وقّع المعهد اتفاقية مع المعهد المصرفي الأردني بهدف تبادل التجارب بين الطرفين في مجال التدريب وتنمية وتطوير الكوادر البشرية في المجالات التي تخدم القطاعين المالي والمصرفي.

إضافةً لذلك تم تنفيذ عدة ورش عمل منها: قروض التجمعات البنكية، البنوك الإسلامية، سلطة النقد: النشأة والتطور وعلاقتها مع المصارف العاملة في فلسطين، ومتطلبات تحديث الحوكمة والتدقيق في البنوك، ومبادئ حوكمة الشركات، والحوكمة وأهميتها في تطوير أداء المصارف في فلسطين، وغيرها من الورش التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى الكوادر البشرية ذات العلاقة بالعمل المالي والمصرفي.



## الجزء الثاني

### تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني



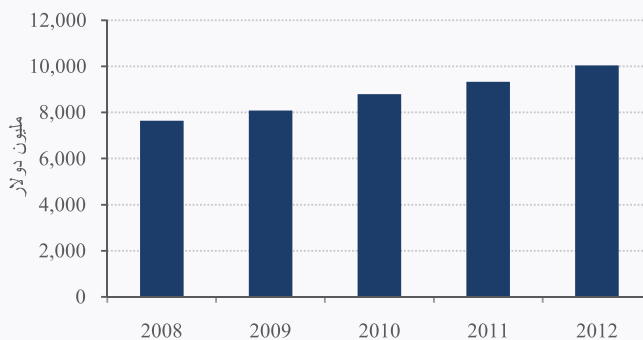
### نظرة عامة

أضحى القطاع المصرفي من أهم القطاعات الفعالة والمؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني، ومن القطاعات الرئيسة التي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تكوين القيمة المضافة، إلى جانب الدور الإيجابي الكبير للوساطة المالية في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

جاءت التطورات المصرفية خلال العام 2012 منسجمة مع الاتجاه العام لأداء القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية، ولتؤكد بأن سلطة النقد قد نجحت في تفعيل دور المصارف في فلسطين في ظل بيئة عالية المخاطر، من خلال ما قامت به من إجراءات في مجال تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي، وتعزيز شبكة الأمان المالي، وتطوير الإجراءات والتعليمات الرقابية وفق أفضل المعايير الدولية، ومعالجة أوضاع المصارف الضعيفة، وتطوير نظام مدفوعات وطني، والشروع بإجراءات إنشاء مؤسسة فلسطينية لضمان الودائع، وتعزيز ثقة العملاء، وغيرها من الإجراءات والتدابير التحوطية الملائمة.

وساهم هذا التفعيل لدور المصارف العاملة في فلسطين في تحقيق مستوى أداء جيد، ظهر بشكل واضح في مؤشراتته المالية، كارتفاع الموجودات وتحسن نوعيتها، وزيادة قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أهم التطورات التي شهدتها المصارف في فلسطين خلال العام 2012.

شكل 4-4: إجمالي موجودات المصارف في فلسطين، 2008-2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

### موجودات المصارف العاملة في فلسطين

بلغ إجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين في نهاية العام 2012 حوالي 10,044.5 مليون دولار، متزايدة بنحو 707 مليون دولار، وبنسبة 7.6% مقارنة بنهاية العام 2011. وقد جاء هذا التطور في جانب موجودات المصارف نتيجة للتغيرات التي طرأت على مختلف مكوناته. وفيما يلي استعراض لأهم هذه التطورات.



## محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

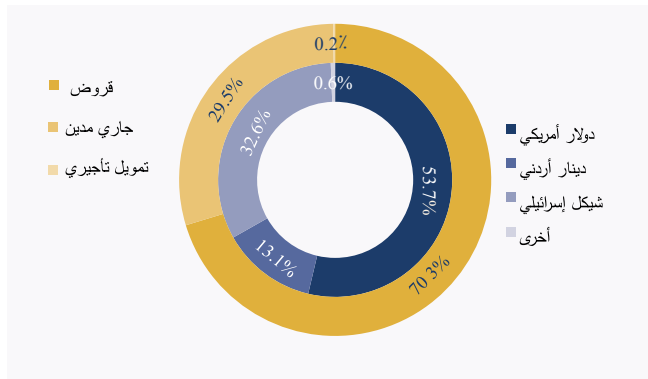
تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة البند الأكثر أهمية في جانب موجودات المصارف العاملة في فلسطين، باستحواذها على 41.8% من إجمالي موجودات المصارف نهاية العام 2012. كما أنها تمثل أحد طرفي الوساطة المالية بين القطاعات الاقتصادية ذات الفائض (الودائع) والقطاعات الاقتصادية ذات العجز (التسهيلات الائتمانية).

شهدت التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية العام 2012 ارتفاعاً ملحوظاً بحوالي 648.4 مليون دولار وبنسبة 18.3% عما كانت عليه في نهاية العام السابق، لتبلغ 4199.1 مليون دولار، توزعت بين الضفة الغربية بنسبة 89.7%، وقطاع غزة بنسبة 10.3%.

إن هذا التزايد في حجم التسهيلات يعتبر بحد ذاته مؤشراً على تزايد الطلب والعرض من الائتمان، وبالتالي زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية لتوظيف الودائع في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يعزز من قدرة هذه القطاعات، ويضمن السيولة اللازمة لها.

ورغم أن حصة القروض من إجمالي التسهيلات قد تراجعت خلال عام 2012 بنقطة مئوية لصالح تسهيلات الجاري مدين، إلا أنها لا زالت تستحوذ على الغالبية العظمى من إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 70.3%، مقابل 29.5% للجاري مدين، و0.2% فقط للتمويل التأجيلي.

شكل 4-6: توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوع والعملة، 2012

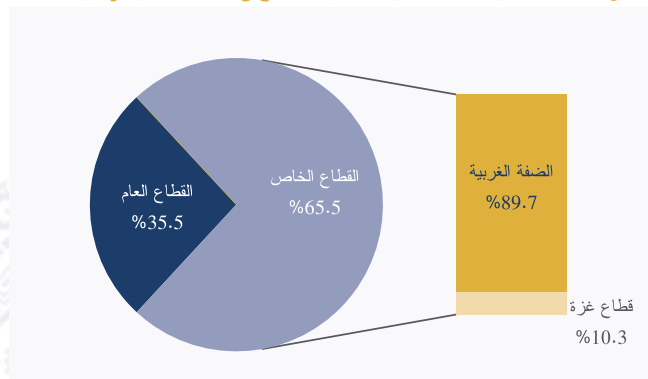


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

من ناحية ثانية، بقيت عملة الدولار الأمريكي مسيطرة على الحصة الأكبر من رصيد التسهيلات الائتمانية بنسبة 53.7%، تلاها عملة الشيكل الإسرائيلي بنسبة 32.6%، ثم الدينار الأردني بنسبة 13.1%، وبقيت العملات الأخرى بنسبة 0.6% فقط في نهاية عام 2012. ويعكس هذا التوزيع زيادة ملحوظة بأكثر من 8 نقاط مئوية في حصة الشيكل الإسرائيلي من إجمالي التسهيلات الائتمانية قياساً على ما كان عليه في العام 2011، وذلك على خلفية الزيادة الكبيرة في حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام خلال العام 2012، والذي يغلب عليه الشيكل.

وفي ذات السياق، سجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام ارتفاعاً بنحو 27.8%، لتصل إلى 1,407.5 مليون دولار، أو ما نسبته 33.5% من رصيد التسهيلات الائتمانية، مقابل ارتفاع نسبته 14% في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، لتصل إلى 2,791.6 مليون دولار، أو ما نسبته 66.5% من رصيد التسهيلات الائتمانية في نهاية العام 2012. ويشير هذا التوزيع إلى ارتفاع حصة القطاع العام بنحو 2.5 نقطة مئوية مقارنة مع العام 2011 على حساب حصة القطاع الخاص.

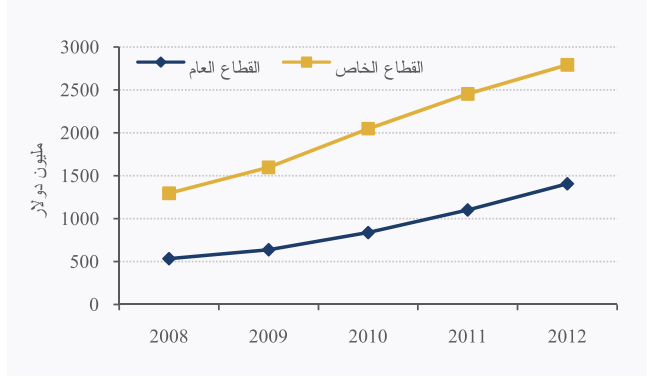
شكل 4-7: التسهيلات الائتمانية حسب القطاع والمنطقة الجغرافية، 2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

عموماً، يلاحظ أن حجم الائتمان الموجه للقطاعين العام والخاص أخذ بالتزايد عبر الزمن، حيث نما الائتمان الموجه للقطاع الخاص بنسبة 116% خلال الفترة (2008-2012)، وبقيمة 1,496 مليون دولار. في حين نما حجم الائتمان الموجه للقطاع العام (غالبية للحكومة المركزية) خلال نفس الفترة بنسبة 164%، وبقيمة 875 مليون دولار، نتيجة للأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة، بسبب التذبذب والتدني في حجم المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية. وقد يشير ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام من الناحية النظرية إلى مزاحمة القطاع الخاص. لكن من ناحية أخرى، ونظراً لكون الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي ودايع القطاع الخاص أخذت بالارتفاع هي الأخرى، من 24.7% في عام 2008 إلى 40.7%

شكل 4- 8: التسهيلات الائتمانية بين القطاع العام والخاص، 2008-2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

في نهاية عام 2012، يتضح أن التوسع في الائتمان الممنوح للقطاع العام يأتي في الأغلب من خلال تخفيض الأرصدة الخارجية للمصارف، وليس على حساب تخفيض الائتمان الموجه للقطاع الخاص. ومع ذلك، فإن استمرار النمو في حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام على هذا النحو مدعاة للقلق.

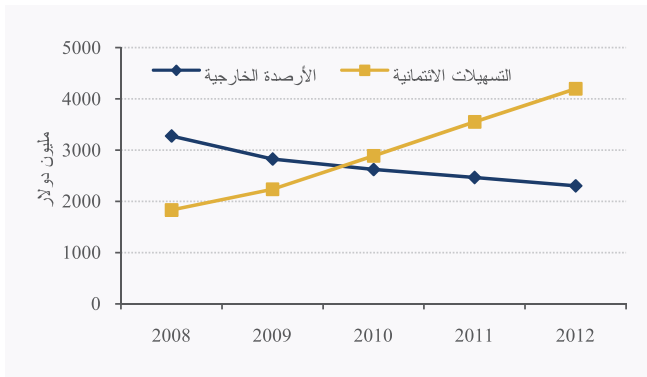
من الجدير بالذكر أن السنوات الأخيرة شهدت توسعاً ملحوظاً في حجم الائتمان المحلي، أسفر عن ارتفاع التسهيلات الائتمانية كنسبة من ودائع العملاء من 31.3% في عام 2008 لتصل 56.1% في نهاية العام 2012. وفي ذلك إشارة إلى تزايد تأثير المصارف في الاقتصاد الحقيقي، من خلال ضخ مزيد من السيولة في قنوات هذا الاقتصاد، الأمر الذي يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز مؤشرات العمق المالي، وتقوية الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد

الحقيقي، حيث ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي (أحد مؤشرات العمق المالي) من نحو 29% في نهاية العام 2008، إلى حوالي 41% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2012<sup>[32]</sup>.

ويعزى هذا التحسن الكبير في حجم الائتمان الممنوح إلى مجموعة من الإجراءات التي تبنتها سلطة النقد، ومنها<sup>[33]</sup>:

1. إطلاق مجموعة من البرامج والأنظمة والخدمات المتطورة، وبما يتناسب مع الممارسات الدولية الفضلى، وعلى رأسها مكتب معلومات الائتمان.

شكل 4- 9: العلاقة بين الأرصدة الخارجية والتسهيلات الائتمانية المباشرة، 2008-2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

2. سياسة خفض التوظيفات الخارجية<sup>[34]</sup> للمصارف، وإعادة توظيفها داخل الاقتصاد المحلي، حيث أسفرت عملية تخفيض نسبة هذه التوظيفات من 65% إلى 55% في تموز من العام 2009، عن إعادة ضخ كميات كبيرة من الأموال في الاقتصاد المحلي عبر قناة الائتمان.

3. الانتشار المالي والمصرفي في مختلف المناطق الجغرافية، ودور سلطة النقد والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة في نشر الثقافة المصرفية بين أوساط الجمهور. إضافة إلى أثر حملات التوعية المصرفية في توعية واثقاف جمهور المواطنين بشأن حقوقهم وواجباتهم حول تعاملاتهم المصرفية، ومتابعة شكاواهم، وكذلك متابعة تطوير المنتجات والخدمات المصرفية وأسعارها وضمان الشفافية والإفصاح التام عنها بما ينسجم مع المستجدات العالمية.

4. إصدار تعليمات الائتمان العادل، والتعليمات المنظمة للعمليات والرسوم، وغيرها من التعليمات التي تهدف إلى الارتقاء بالخدمة المصرفية، وتسهم إيجابياً في تعزيز النشاط الاقتصادي.

5. التراجع الكبير في معدلات الفائدة العالمية على خلفية السياسات النقدية التوسعية التي تبنتها البنوك المركزية العالمية للتخفيف من حدة آثار الأزمة المالية العالمية، والذي أسهم في تزايد الطلب المحلي على الائتمان (باعتبار أن معدلات الفائدة من المحددات الأساسية للطلب على الائتمان، وأن الائتمان يستجيب بدرجة كبيرة لتغيرات سعر الفائدة)، وبالتالي ضخ المزيد من السيولة في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وزيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي.

[32] سلطة النقد، دائرة الأبحاث، تقرير سياسات السلامة الكلية، 2013.

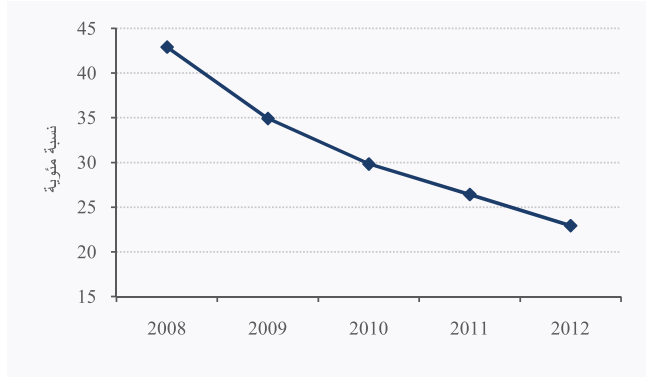
[33] د. جهاد خليل الوزير، «دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني»، ورقة عمل مقدمة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ندوة المرحوم برهان الدجاني، تشرين أول، 2011.

[34] تعرف التوظيفات الخارجية وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/5)، بند (7/5) بأنها «الأرصدة النقدية المودعة لدى مؤسسات مالية مصرفية خارج فلسطين، بالإضافة إلى الاستثمارات سواء في أسواق المال أو على شكل تسهيلات منحت بهدف استغلالها خارج فلسطين وتشمل أيضاً شهادات الإيداع والسندات والصكوك الصادرة عن حكومات ومؤسسات أجنبية، والاستثمار في أسهم الشركات الأجنبية والصناديق الاستثمارية الخارجية وفروض التجمع البنكي والتسهيلات الأخرى الممنوحة لغرض استخدامها خارج فلسطين».

6. الاستقرار النسبي الذي شهدته المناطق الفلسطينية بعد العام 2007، وأثره على تحسن الأوضاع الاقتصادية ومعدلات النمو، والذي تزامن مع تطبيق خطة الإصلاح والتنمية للفترة (2008-2010)، وخطة إقامة الدولة وبناء المستقبل للفترة (2011-2013).

## الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

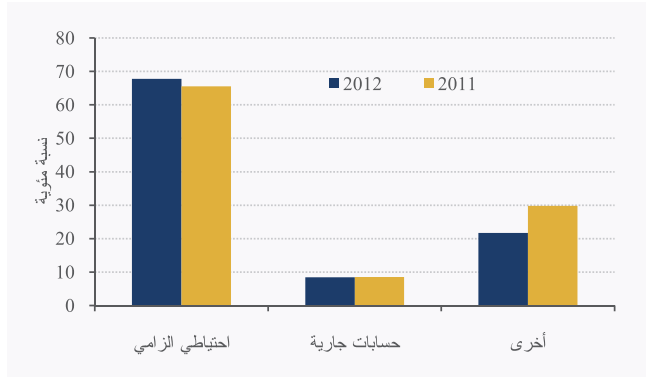
شكل 4- 10: الأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي موجودات المصارف، 2008-2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شهدت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف في نهاية العام 2012 تراجعاً بنسبة 1.9% عما كانت عليه في نهاية العام السابق، وبقيمة 70.6 مليون دولار، لتتخفّض إلى 3,673.1 مليون دولار، وذلك على خلفية تراجع الأرصدة الخارجية للمصارف العاملة في فلسطين، على وجه التحديد. فقد انخفضت هذه الأرصدة بنسبة 6.6%، إضافة إلى تراجع أهميتها النسبية بنحو 3.5 نقطة مئوية، لتصل إلى 22.9% من إجمالي موجودات المصارف في نهاية العام 2012، لتبلغ قيمتها 2,303.7 مليون دولار. كما تشير البيانات إلى استمرار الاتجاه الانحداري لهذه الأرصدة، التي تعتبر المكون الرئيس للتوظيفات الخارجية التي تشمل إلى جانب الأرصدة الاستثمارات الخارجية للمصارف.

شكل 4- 11: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2011 و 2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

في المقابل، سجلت أرصدة المصارف فيما بينها في فلسطين ارتفاعاً بنحو 10.5%، لتبلغ 370.5 مليون دولار في نهاية العام 2012، مشكلة ما نسبته 3.7% من إجمالي الموجودات. من الجدير ذكره أن هذه الأرصدة عرضة للتغيرات المستمرة جراء العمليات المتكررة فيما بين المصارف.

أما بالنسبة لأرصدة المصارف لدى سلطة النقد، فقد شكلت ما نسبته 9.9% من إجمالي الموجودات في نهاية العام 2012، لتبلغ نحو 998.9 مليون دولار، مرتفعة بقيمة 58 مليون دولار، ونسبة 6.2% عن مستواها خلال العام 2011. وتوزعت هذه الأرصدة بين احتياطيات إلزامية بنسبة 67.8%، وحسابات جارية بنسبة 8.4%، وحسابات أخرى بنسبة 21.7%.

## المحفظة الاستثمارية

بلغت قيمة محفظة الأوراق المالية (للمتاجرة والاستثمار) لدى المصارف العاملة في فلسطين في نهاية العام 2012 نحو 745.3 مليون دولار، مسجلة تراجعاً قيمته 85.5 مليون دولار، ونسبته 10.3% مقارنة مع نهاية العام 2011. وبالمقابل، ارتفعت قيمة استثمارات المصارف العاملة في فلسطين في أسهم الشركات بنسبة 3.6% لتبلغ 148.7 مليون دولار نهاية العام 2012.

## بنود أخرى

تشتمل هذه البنود على النقدية، التي وصلت في نهاية العام 2012 إلى حوالي 731.1 مليون دولار، بعد أن شهدت نمواً ملحوظاً نسبته 47.2% عما كانت عليه نهاية العام 2011، على خلفية استمرار المعوقات التي يضعها الجانب الإسرائيلي على عمليات نقل فائض النقد بعملة الشيك، مما يدفع بالمصارف إلى الاحتفاظ بهذا الفائض في خزائنه بدلاً من شحنه. كما تشمل هذه البنود أيضاً القبولات المصرفية، وهي عبارة عن البنود المقبولة الدفع من قبل المصارف داخل فلسطين وخارجها، والتي بلغت 5.3 مليون دولار، متراجعة بنحو 0.6 مليون دولار نهاية العام 2012 مقارنة مع العام 2011. وإجمالي الأصول الثابتة التي بلغت 346.5 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 6.3% خلال فترة المقارنة المشار إليها. وكذلك الأصول الأخرى التي تراجعت عن مستواها الذي كانت عليه نهاية العام 2011 بنسبة 18.6% لتبلغ 195.4 مليون دولار. يشار إلى أن هذه البنود تبقى ذات حصص متواضعة في جانب موجودات المصارف العاملة في فلسطين، لذلك فإن التغيرات التي تطرأ عليها من فترة لأخرى تبقى محدودة التأثير على باقي مكونات جانب الموجودات.

## مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين

تعتبر الودائع (ودائع العملاء والودائع المصرفية<sup>[35]</sup>) وصافي حقوق الملكية أهم المكونات في جانب المطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي شهدتها بنود هذا الجانب خلال العام 2012.

### الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين

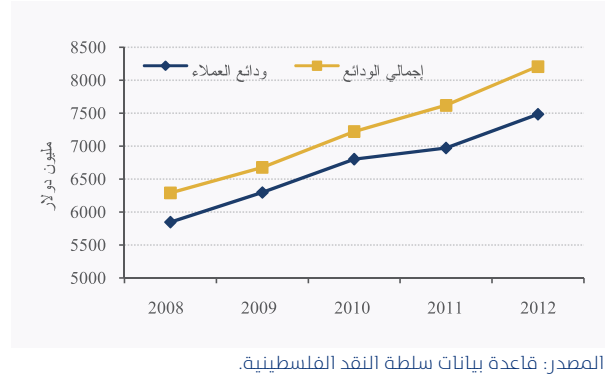
تعتبر ودائع العملاء المكون الأكبر لإجمالي الودائع، والأكثر أهمية، كونها أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للمصارف، إلى جانب كونها مؤشراً هاماً على حجم الادخار في الاقتصاد المحلي. وتنطوي عملية حشد المدخرات على أهمية اقتصادية غاية في الأهمية، كونها تعمل على إعادة التوازن بين مكونات الطلب المحلي (الطلب الاستهلاكي والاستثماري) والادخار، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد. وفي هذا السياق، حققت المصارف العاملة في فلسطين نجاحاً ملحوظاً في استقطاب المزيد من الودائع، حيث شهدت الودائع، وخصوصاً ودائع العملاء، زيادة مستمرة في قيمتها، حتى في أوقات الاضطراب السياسي والأزمات الاقتصادية، وأصبح الارتفاع المستمر سمة أساسية من سمات الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين. يذكر أن إجمالي ودائع المصارف في فلسطين سجل ارتفاعاً بنسبة 7.7% عما كانت عليه في العام 2011، لتصل إلى 8,207.2 مليون دولار في نهاية العام 2012، مقابل زيادة بنسبة 7.3% في ودائع العملاء خلال نفس الفترة، لتصل إلى 7,484.2 مليون دولار. وتركز الجزء الأكبر منها لدى القطاع الخاص الفلسطيني، وبنسبة تزيد عن 90%.

وشكلت ودائع العملاء نحو 73% من إجمالي الناتج المحلي نهاية عام 2012، في إشارة إلى الثقة التي تتمتع بها المصارف في فلسطين، والتي أسهمت بشكل واضح في هذا الحشد الضخم من المدخرات، وتكوين فوائض مالية كفيلة بتسهيل انسيابية التعاملات المالية داخل الاقتصاد. وبالتالي نجاح المصارف بتوفير السيولة المطلوبة، والحيلولة دون حدوث اختناقات.

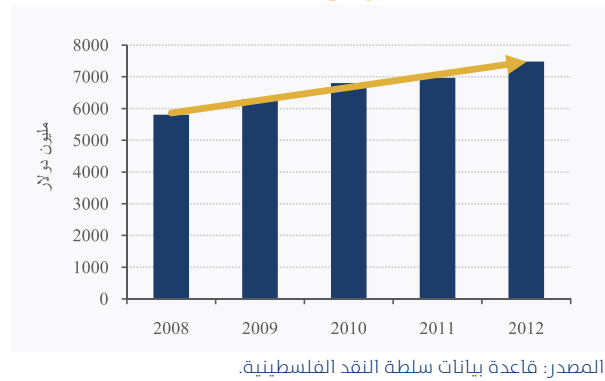
ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام، أن ودائع العملاء، وتحديدًا ودائع القطاع الخاص، استمرت بالنمو رغم التراجع الذي طرأ على أسعار الفائدة خلال سنوات الأزمة المالية العالمية. ورغم تعارض ذلك مع النظرية الاقتصادية، إلا أنه يشير من ناحية ثانية، إلى أن سعر الفائدة وتغيراتها ليست من أهم محددات الإيداع في فلسطين، أو على الأقل، ليست المحرك الرئيس لإيداع القطاع الخاص الفلسطيني، وإنما هناك عوامل أخرى أكثر فعالية في التأثير على هذه الإيداعات، كعوامل الأمن والأمان، لا سيما في ظل تقلب الأوضاع السياسية والأمنية، إضافة إلى ضعف فرص الاستثمار وارتفاع المخاطر، سواء في البيئة الفلسطينية جراء أسباب خارجية، أو في البيئة الإقليمية<sup>[36]</sup>.

وفي نهاية العام 2012 شكلت ودائع العملاء نحو 74.5% من إجمالي المطلوبات. وتوزعت هذه الودائع بين القطاعين العام بنسبة 8.3%، والخاص بنسبة 91.7%، دون أية تغيرات جوهرية عن مستوياتها المسجلة في نهاية العام السابق. وقد ساهمت الزيادة في ودائع القطاع الخاص بنسبة 89.5% من قيمة ودائع العملاء، مقابل 10.5% مساهمة قطاع غزة في نهاية العام 2012. تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن قيمة ودائع القطاع الخاص غير المقيم لا تتجاوز 242.5 مليون دولار، أو ما نسبته 3.5% فقط من ودائع القطاع الخاص.

شكل 4- 12: إجمالي الودائع وودائع العملاء، 2008-2012

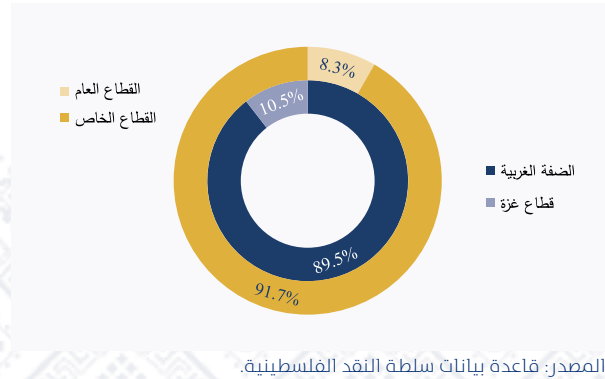


شكل 4- 13: ودائع العملاء، 2008-2012



تحتوي المصارف الفلسطينية على أصول متنوعة، حيث تشكلت ودائع العملاء بنسبة 74.5% من إجمالي الأصول، وتحتل ودائع القطاع الخاص 91.7% من إجمالي ودائع العملاء. وتحتل ودائع القطاع الخاص 89.5% من إجمالي ودائع العملاء، وتحتل ودائع القطاع العام 8.3% من إجمالي ودائع العملاء. وتحتل ودائع القطاع الخاص 89.5% من إجمالي ودائع العملاء، وتحتل ودائع القطاع العام 8.3% من إجمالي ودائع العملاء.

شكل 4- 14: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2012

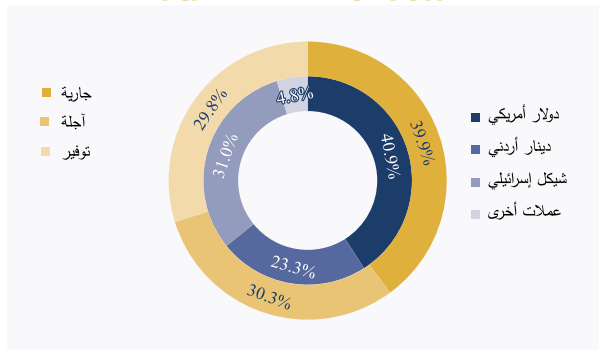


[35] تتكون من ودائع (أرصدة) سلطة النقد لدى المصارف، وودائع المصارف فيما بينها، وودائع المصارف الخارجية لدى المصارف العاملة في فلسطين.

[36] د. جهاد خليل الوزير، «دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني»، مرجع سابق.

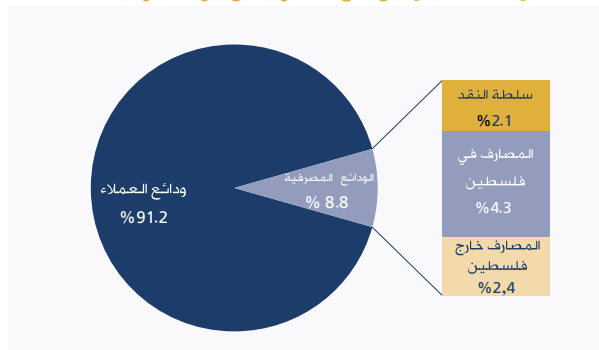


شكل 4 - 15: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2012



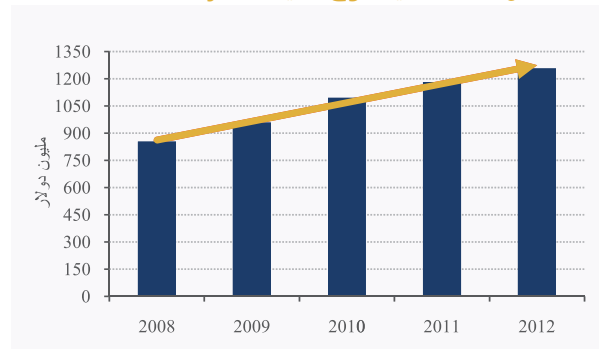
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4 - 16: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2012



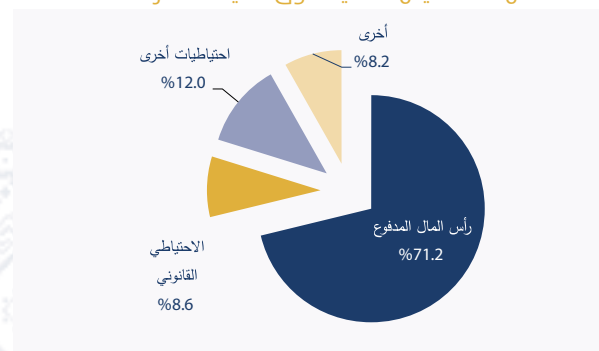
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4 - 17: صافي حقوق ملكية المصارف، 2008-2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4 - 18: هيكل صافي حقوق ملكية المصارف، 2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

واستحوذت الودائع الجارية (تحت الطلب) على ما نسبته 39.9% من إجمالي ودائع العملاء، مقابل 29.8% لودائع التوفير، في حين كان نصيب الودائع الآجلة نحو 30.3% من إجمالي ودائع الجمهور. كما سيطرت عملة الدولار الأمريكي على نحو 40.9% من إجمالي ودائع العملاء، وعملة الشيكل الإسرائيلي على 31%، ثم عملة الدينار الأردني على 23.3%، في حين كان نصيب بقية العملات الأخرى وأهمها اليورو الأوروبي 4.8% فقط.

أما بخصوص الودائع المصرفية، فقد بلغ مجموعها نهاية العام 2012 نحو 723 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 11.8%، وبقيمة 76.5 مليون دولار مقارنة بالعام السابق. كما شكلت نحو 7.2% من مطلوبات المصارف، ونحو 8.8% من إجمالي الودائع نهاية العام 2012. وتشير البيانات إلى حدوث تراجع طفيف على ودائع سلطة النقد لدى المصارف بنحو 3.2%، وبقيمة 5.8 مليون دولار خلال فترة المقارنة، مقابل ارتفاع الودائع بين المصارف في فلسطين بنسبة 15.3%، وبقيمة 44.6 مليون دولار، وكذلك ارتفاع ودائع المصارف خارج فلسطين بنسبة 23.2% وبقيمة 37.7 مليون دولار في نفس الفترة.

## صافي حقوق الملكية

أصبح الاتجاه التصاعدي من السمات الملازمة لحقوق ملكية المصارف العاملة في فلسطين، والذي تواصل خلال العام 2012، ليلعب في نهاية العام حوالي 1,256.5 مليون دولار، بزيادة نسبتها 6.1%، وبقيمة 72 مليون دولار عما كان عليه في العام 2011، لتشكل حوالي 12.5% من مطلوبات المصارف في فلسطين. ومن الجدير بالذكر أن سلطة النقد تولي هذا البند أهمية خاصة، كونه يعتبر خط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة التي قد تواجه المصارف.

وجاءت الزيادة في صافي حقوق الملكية نهاية العام 2012، نتيجة ارتفاع رأس المال المدفوع بنحو 20.2 مليون دولار، والاحتياطيات المعلنة والاحتياطي القانوني بنحو 24.7 مليون دولار، إضافة لارتفاع الاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية بـ 17.6 مليون دولار خلال العام 2012.

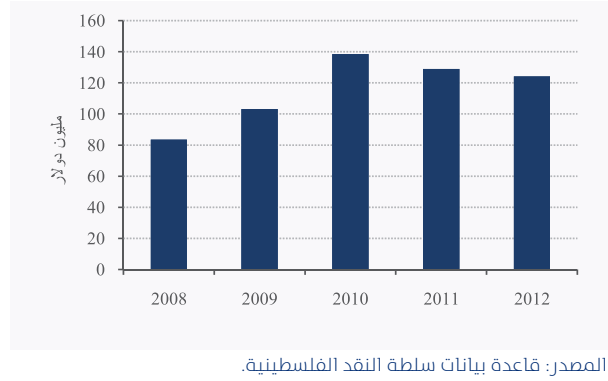
وعادة ما ينتج عن التغيرات في قيم مكونات حقوق الملكية تغيرات في أوزانها النسبية، إلا أن رأس المال المدفوع يبقى مهيمناً على الجزء الأكبر من تلك الأوزان، حيث شكل نحو 71.2% من صافي حقوق الملكية نهاية العام 2012.

## بنود أخرى

تتمثل في القبولات المنفذة والقائمة، وهي عبارة عن البنود المقبولة الدفع للمصارف داخل فلسطين وخارجها، والتي بلغت قيمتها نهاية العام 2012 نحو 10 مليون دولار، متراجعة بنسبة 37.9% مقارنة مع العام 2011. كما تشمل هذه البنود أيضاً المطلوبات الأخرى، ممثلة بالبنود الدائنة تحت التنفيذ، والعمليات بين المصارف وفروع المصارف، والفوائد المعلقة، إضافة إلى بعض البنود الأخرى، والتي بلغت قيمتها في نهاية العام 2012 حوالي 136.4 مليون دولار، بارتفاع قدره 13.6 مليون دولار، ونسبته

11.1% مقارنة مع العام السابق. وكذلك المخصصات، ممثلة بمخصصات الضرائب التي وصلت قيمتها إلى 111.2 مليون دولار نهاية العام 2012، مسجلة ارتفاعاً بقيمة 3.8 مليون دولار، وبنسبة 4%، والمخصصات الأخرى التي بلغت 322.2 مليون دولار، بارتفاع نسبته 12%، وقيمتها 34.6 مليون دولار عما كانت عليه في العام السابق.

شكل 4- 19: الدخل الصافي للمصارف العاملة في فلسطين  
2012-2008



## الأرباح والخسائر

بلغ صافي دخل المصارف العاملة في فلسطين نهاية العام 2012 حوالي 124.2 مليون دولار، متراجعاً بنحو 4.7 مليون دولار، وبنسبة 3.6% عما كان عليه في نهاية العام 2011. ورغم هذا التراجع، إلا أن الدخل من الفوائد، الذي يعد المصدر الأهم والرئيس في دخل المصارف، لم يتراجع خلال الفترة المشار إليها، وإنما حقق نمواً ملحوظاً بلغت نسبته 10.5%، وبقيمة 29.1 مليون دولار. بالمقابل، شهدت النفقات التشغيلية زيادة بقيمة 12.5 ملايين دولار، وبنسبة 5.7%، كما ارتفع صافي المخصصات بقيمة 18.1 مليون دولار، ليصل إلى 20.2 مليون دولار، إضافة إلى ارتفاع الضرائب بنسبة 26.9% وبقيمة 9.4 مليون دولار خلال فترة المقارنة.

## نظم المدفوعات المدارة من قبل سلطة النقد

شكل إطلاق نظام التسويات الفورية «براق» في نهاية العام 2010 قفزة نوعية وبيئة فعالة وأمنة لعمليات التسوية المالية بين المصارف الأعضاء، وبما يعزز من الاستقرار المالي في فلسطين بالتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية في مجال تسوية المدفوعات المحلية ذات القيم الكبيرة، إضافة إلى أن هذا النظام قد أسهم في توفير آليات لرفع سرعة دوران النقد في فلسطين ضمن أطر قانونية وعملية تضمن نهائية التسوية وانخفاض المخاطر المرتبطة بها.

## أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

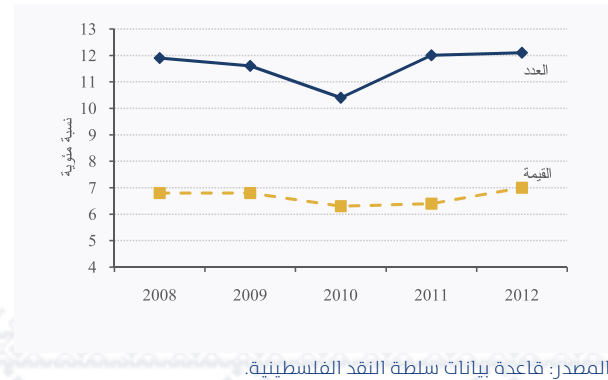
سجلت عمليات التسوية الفورية بين المصارف العاملة في فلسطين من خلال نظام براق ارتفاعاً خلال العام 2012 من حيث العدد بنسبة 56.6%، ومن حيث القيمة بنسبة 35% مقارنة مع العام 2011. فقد وصل إجمالي عدد الحوالات خلال العام 2012 إلى 165,620 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 28,178.9 مليون دولار. وتشمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء كل من الحوالات الشخصية، والحوالات البنكية، وتسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات لتقاص الشيكات، وتسوية نتائج فروقات الاحتياطي الإلزامي.

## نشاط غرفة المقاصة

تفيد بيانات المقاصة في سلطة النقد أن نمواً بنسبة 5.9% قد طرأ على عدد الشيكات المقدمة للتقاص بمختلف العملات، مقابل تراجع في قيمتها بنسبة 19% مقارنة مع العام 2011. فقد وصل إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال العام 2012 إلى 4,287,605 شيكاً، بقيمة إجمالية بلغت 9629.7 مليون دولار.

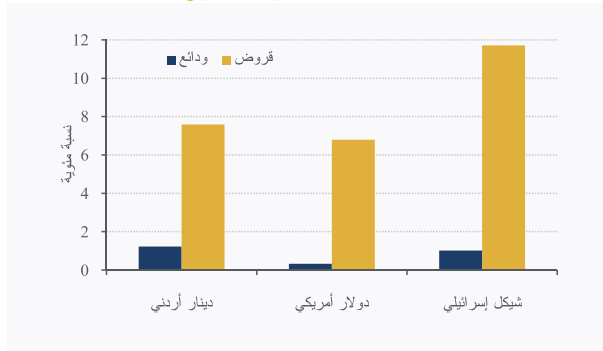
وبالتوازي مع ذلك، ارتفع عدد الشيكات المعادة بمختلف العملات بنسبة 6.3%، مقابل تراجع في قيمتها بنسبة 10.7%. وأسفر ذلك عن استقرار في عدد الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص عند مستوى 12.1% خلال العامين، مقابل ارتفاع قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 0.6 نقطة مئوية، لتبلغ حوالي 7% في نهاية العام 2012.

شكل 4- 20: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص  
2012-2008



## أسعار الفائدة

شكل 4- 21: معدل أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات بمختلف العملات المستخدمة في فلسطين، 2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

تشير معدلات أسعار الفائدة السنوية للإيداع والإقراض بالعملات المختلفة المستخدمة لدى المصارف العاملة في فلسطين إلى حدوث بعض التغيرات على تلك المعدلات خلال العام 2012، مقارنة بالعام 2011. فقد ارتفعت نسبة الفائدة للتسهيلات والإيداع بالدينار الأردني بنحو 52 نقطة أساس للإيداع، و48 نقطة أساس للإقراض، ليصل معدل الفائدة على تسهيلات الدينار إلى 8.11%، وعلى ودائع الدينار إلى 1.70%. كما ارتفع معدل الفائدة على تسهيلات الدولار بنحو 18 نقطة أساس، وحوالي 13 نقطة أساس على إيداعات الدولار، ليصل معدل الفائدة على تسهيلات الدولار إلى 6.97%، و0.46% على الودائع. في حين تراجعت الفائدة على تسهيلات عملة الشيكال بحوالي 43 نقطة أساس خلال العام 2012، مقابل ارتفاع الفائدة على ودائع الشيكال بنحو 21 نقطة أساس، لينخفض معدل الفائدة على تسهيلات الشيكال إلى 11.26%، مقابل ارتفاع الفائدة على ودائع الشيكال إلى 1.22%.

من الجدير بالذكر في هذا السياق، أن بعض المحددات الخارجية والداخلية تلعب دوراً في تحديد هذه النسب وفي تغيراتها. وبينما تعتبر أسعار الفائدة في المواطن الأصلية للعملات المستخدمة في السوق الفلسطيني أهم المحددات الخارجية، فإن تقلبات الطلب المحلي والسيولة، إضافة إلى وجود هامش للربح بين سعري الفائدة للإيداع والإقراض قد تكون من بين أهم العناصر المحلية التي تسهم بتحديد تلك الأسعار.







## الجزء الثالث

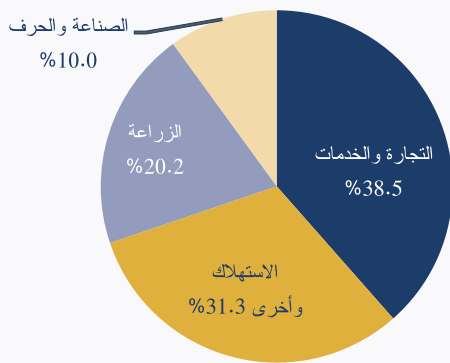
### المؤسسات المالية غير المصرفية

## نظرة عامة

تخضع كل من مؤسسات الإقراض المتخصص ومؤسسات الصيرفة، لرقابة سلطة النقد وإشرافها. في حين تخضع بورصة فلسطين، وشركات التأمين، وشركات التمويل التأجير، وشركات الرهن العقاري لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال.

رغم التطورات التي شهدتها هذه المؤسسات خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الضرورية للاستمرار في التطور والتقدم، وخصوصاً في مجال البنية التحتية، حتى تتمكن من القيام بدورها المطلوب بفعالية والمساهمة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفي النظام المالي بشكل خاص. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات في هذه المؤسسات خلال العام 2012.

شكل 4-22: توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية، 2012



المصدر: الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)

وقد عانى قطاع الإقراض المتخصص على مر السنوات الماضية من فراغ قانوني، نتيجة لحدائته وعدم تنظيمه، إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للمؤسسات، فكل منها يعمل في إطار مرجعي مختلف عن الآخر، إلى أن تم إدراجها ضمن المؤسسات التي تتبع لإشراف ورقابة سلطة النقد في العام 2011، وذلك بهدف الحفاظ على سلامة وفعالية أعمال هذه المؤسسات، وبما يضمن استقرار النظام المالي في فلسطين. وخلال العام 2012 أصدرت سلطة النقد العديد من التعليمات الهادفة إلى تنظيم إدارة وحوكمة هذه المؤسسات، إضافة إلى بيان لآلية ترخيصها، والأعمال المسموحة والمحظورة عليها.

## مؤسسات الإقراض المتخصصة<sup>[37]</sup>

تصنف مؤسسات الإقراض المتخصصة العاملة في فلسطين على أنها مؤسسات مالية معظمها غير ربحية، تهدف للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة في المجتمع. ويوفر هذا القطاع خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من المجتمع، مقابل ضمانات وشروط ائتمان ميسرة لتتوافق مع المقدرة الاقتصادية البسيطة لهذه الشرائح.

وقد عانى قطاع الإقراض المتخصص على مر السنوات الماضية من فراغ قانوني، نتيجة لحدائته وعدم تنظيمه، إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للمؤسسات، فكل منها يعمل في إطار مرجعي مختلف عن الآخر، إلى أن تم إدراجها ضمن المؤسسات التي تتبع لإشراف ورقابة سلطة النقد في العام 2011، وذلك بهدف الحفاظ على سلامة وفعالية أعمال هذه المؤسسات، وبما يضمن استقرار النظام المالي في فلسطين. وخلال العام 2012 أصدرت سلطة النقد العديد من التعليمات الهادفة إلى تنظيم إدارة وحوكمة هذه المؤسسات، إضافة إلى بيان لآلية ترخيصها، والأعمال المسموحة والمحظورة عليها.

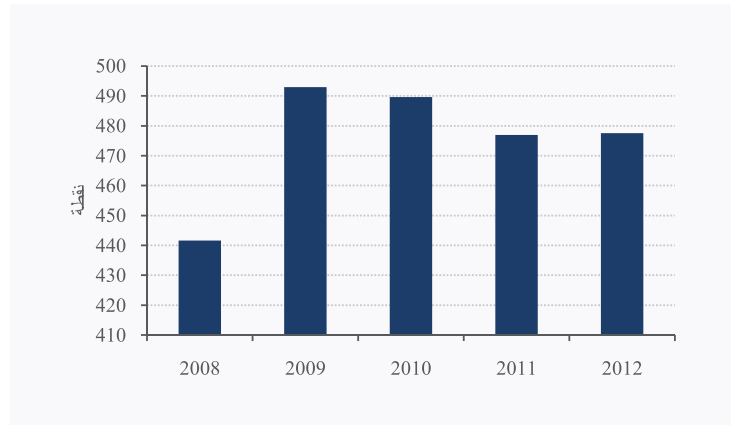
[37] في نهاية عام 2012 بلغ إجمالي عدد المؤسسات التي تزاوّل نشاط الإقراض المتخصص في الأراضي الفلسطينية 11 مؤسسة، بما فيها تلك العاملة ضمن إطار شراكة.

ومع نهاية العام 2012، بلغ عدد المؤسسات التي تزاوّل نشاط الإقراض المتخصص، والأعضاء في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر (شراكة) 8 مؤسسات تعمل من خلال 62 فرعاً ومكتباً موزعة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبلغ صافي محفظتها الائتمانية 84.2 مليون دولار، موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل وأهداف هذه المؤسسات، حيث سيطر قطاع التجارة والخدمات على نحو 38.5% من قيمة القروض الممنوحة، تلاه قطاع الاستهلاك بنسبة 31.3%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 20.2%، وقطاع الصناعة والحرف بنسبة 10%.

## مؤسسات الصيرفة

بلغ عدد الصرافين المرخصين لمزاولة المهنة من قبل سلطة النقد 276 صراف خلال العام 2012، موزعين بواقع 234 صراف في الضفة الغربية، و42 صراف في قطاع غزة. يذكر أن 173 صراف مرخص يزاول المهنة بصورة شركة، مقابل 103 صراف مرخص يزاولها بصورة مؤسسة فردية. واستناداً لنظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة رقم (13) للعام 2008، يتوجب على المؤسسات ذات الصفة الفردية التحول إلى أحد أشكال الشركات، وذلك عند انتهاء المهلة المعطاة لهم من قبل سلطة النقد لإعادة ترتيب أوضاعهم إمتثالاً لهذا النظام، ومجموعة التعليمات التي أصدرتها سلطة النقد لتنظيم أعمال شركات ومحال الصرافة العاملة في فلسطين.

شكل 4- 23: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2008-2012



المصدر: بورصة فلسطين

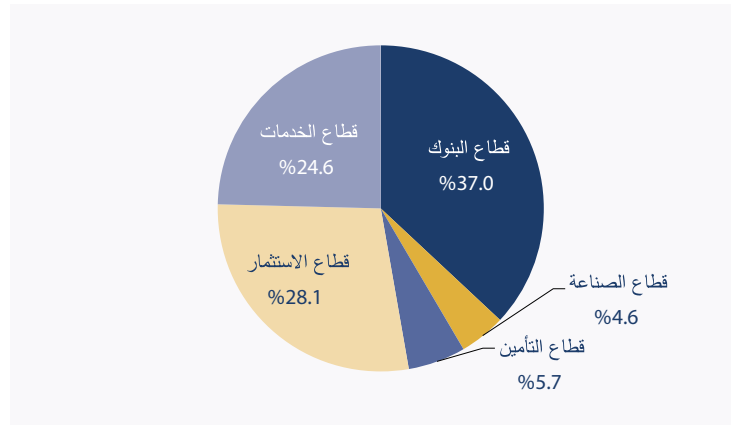
## بورصة فلسطين

شهد مؤشر بورصة فلسطين «مؤشر القدس» خلال العام 2012 ارتفاعاً طفيفاً بنحو 0.7 نقطة، مقارنة مع أدائه في العام 2011، ليغلق في نهاية العام عند 477.6 نقطة. يأتي هذا الارتفاع على خلفية ارتفاع مؤشر كل من قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين بنحو 10% و3.9% على التوالي، مقابل انخفاض مؤشرات باقي القطاعات الأخرى، حيث تراجع مؤشر قطاع الاستثمار بنسبة 8.7%، والصناعة بنسبة 3.3%، والخدمات بنسبة 1.9%.

وخلال العام 2012 عقدت بورصة فلسطين 249 جلسة تم خلالها تداول 147,304,208 سهماً، بتراجع نسبته 20.2% قياساً عما كانت عليه في العام السابق. بالمقابل ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة<sup>[38]</sup> بنسبة 2.8% خلال العام مقارنة مع العام 2011 لتصل إلى 2859.1 مليون دولار. أما معدل دوران الأسهم الذي يعتبر مؤشراً لمستوى السيولة في السوق، فقد انخفض من 12.6% في العام 2011 ليصل إلى 9.6% مع نهاية العام 2012.

وعلى صعيد التداولات القطاعية، استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على النصيب الأكبر 37% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في البورصة، وبقيمة تبلغ نحو 0.7 مليار دولار، أو ما نسبته 25.2% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة والتي تبلغ حوالي 2.9 مليار دولار. في حين استحوذ قطاع الخدمات على 24.6% من إجمالي عدد الأسهم والمتداولة، وعلى حوالي 50.4% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

شكل 4- 24: الحصص القطاعية لعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2012

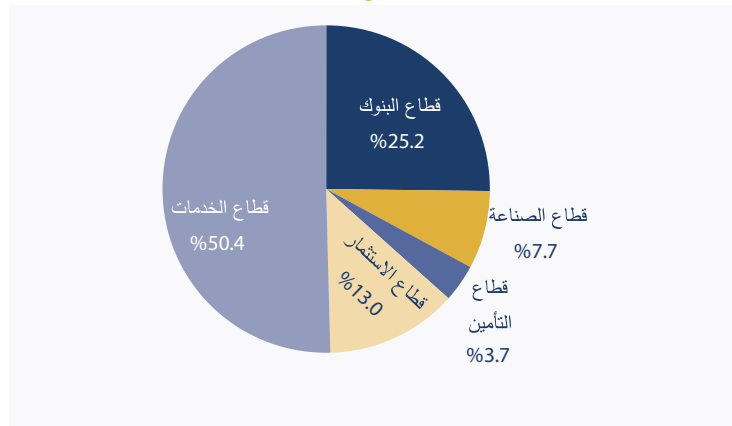


المصدر: بورصة فلسطين

كما استحوذ قطاع الاستثمار على 28.1% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وعلى 13% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فقد استحوذ على 4.6% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وعلى 7.7% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. واستحوذ قطاع التأمين على 5.7% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وعلى 3.7% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

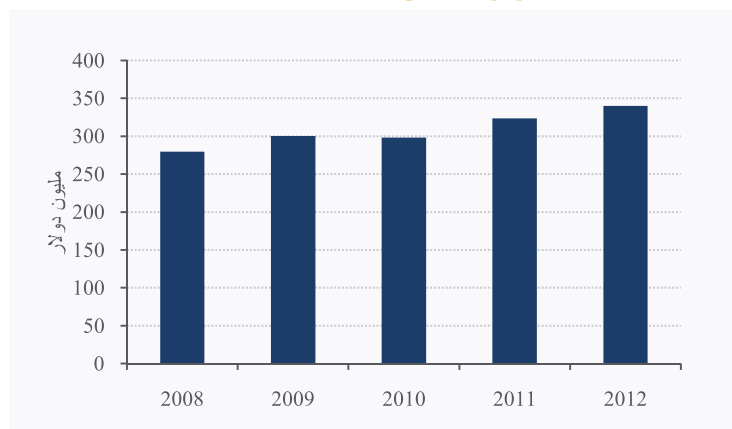
[38] بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 48 شركة، بعد أن تم إدراج أسهم شركتين جديدتين للتداول خلال العام 2012 ومن ضمنهما شركة سوق فلسطين للأوراق المالية، لتصبح بذلك البورصة الثانية عربياً من حيث الإدراج بعد بورصة دبي والوحيدة عربياً المملوكة للقطاع الخاص. وتوزعت هذه الشركات على القطاعات الخمسة المدرجة في البورصة بواقع 9 شركات بنوك وخدمات مالية، 11 شركة صناعية، و7 شركات تأمين، و8 شركات استثمارية، و13 شركة خدمات.

شكل 4-25: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2012



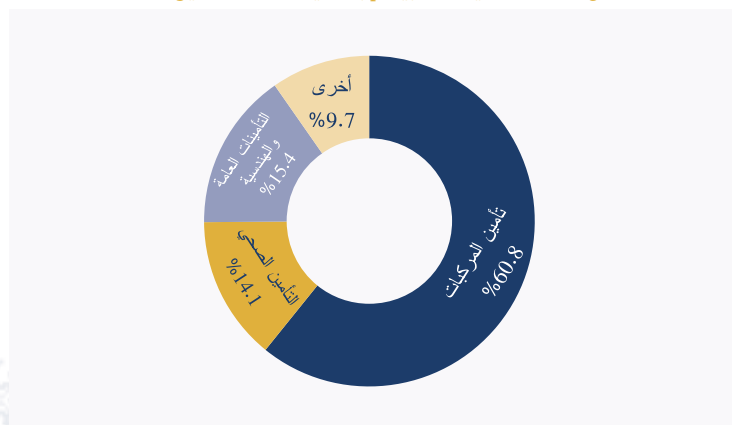
المصدر: بورصة فلسطين

شكل 4-26: موجودات قطاع التأمين في فلسطين 2008-2012



المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

شكل 4-27: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2012



المصدر: بورصة فلسطين

من ناحية أخرى، احتلت بورصة فلسطين المركز الثامن عربياً من حيث أدائها، حيث حققت ثمانية أسواق عربية ارتفاعاً في مؤشراتها خلال العام 2012، وهي: مصر، ودبي، والخطوط، وأبو ظبي، والسعودية، والكويت، ومسقط، وفلسطين. وقد حقق مؤشر البورصة المصرية أعلى نسبة ارتفاع على مستوى المؤشرات العربية وبنسبة بلغت 50.8% رغم الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة. في حين حقق مؤشر البورصة المغربية أعلى نسبة انخفاض بنحو 15.1%، تلاه في الانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، ثم مؤشر سوق العراق في المرتبة الثالثة.

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم خلال العام 2012 توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين كل من سلطة النقد الفلسطينية وبورصة فلسطين لتنفيذ إجراءات التسوية النقدية لعمليات التداول في البورصة من خلال نظام تسوية المدفوعات الفوري «براق» التابع لسلطة النقد، حيث تم اعتماد مركز الإيداع والتحويل وكيلاً للتسوية النقدية.

## قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة نهاية العام 2012 عشر شركات، تعمل من خلال 111 فرعاً ومكتباً<sup>[39]</sup>، موزعة في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، و229 وكيلاً للتأمين، و1035 موظفاً. وتظهر المؤشرات المالية والأداء التشغيلي لقطاع التأمين تطور حجم أعمال هذا القطاع خلال العام 2012، حيث ارتفع إجمالي موجودات/مطلوبات شركات التأمين العاملة في فلسطين بنسبة 5.1% قياساً على ما كان عليه في العام 2011، ليصل إلى حوالي 340 مليون دولار. كما تشير هذه المؤشرات إلى ارتفاع حقوق المساهمين بنسبة 7.6%، لتصل إلى 108.8 مليون دولار، وارتفاع رأس المال المدفوع بنسبة 6.5%، ليصل إلى 67.2 مليون دولار في نهاية عام 2012. وحققت شركات التأمين خلال العام 2012 أرباحاً بقيمة 4.5 مليون دولار، بارتفاع نسبته 12.5% مقارنة مع العام 2011.

من ناحية أخرى، شهد إجمالي الأقساط التي حصلت عليها شركات التأمين خلال العام 2012 تراجعاً بمقدار 6 ملايين دولار وبنسبة 4%، لتتراجع إلى 144.5 مليون دولار. يذكر في هذا السياق، أن التأمين على المركبات يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الأقساط وبنسبة 60.8%، تلاه أقساط التأمينات العامة والهندسية<sup>[40]</sup> بنسبة 15.4%، والتأمين الصحي بنسبة 14.1%، وأقساط بقية أنواع التأمين الأخرى<sup>[41]</sup> بنسبة 9.7%.

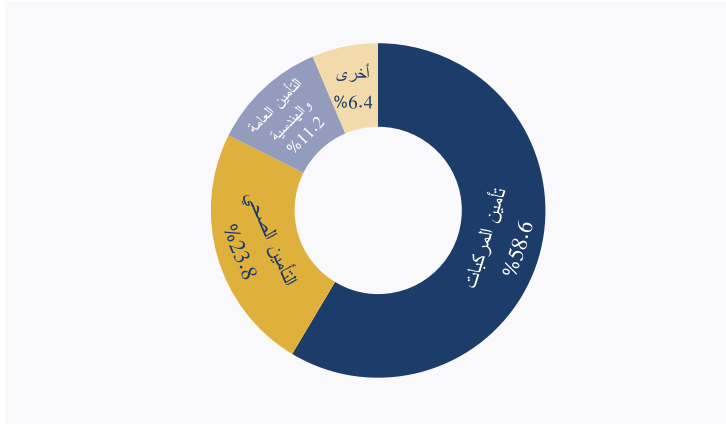
[39] تم خلال العام 2012 افتتاح 12 فرع ومكتباً جديداً.

[40] تتوزع بين أقساط تأمين العمل بنسبة 9.5%، والتأمين الهندسي بنسبة 2.4%، وتأمين المسؤولية المدنية بنسبة 1.6%، والتأمينات العامة الأخرى بنسبة 1.9%.

[41] تشمل أقساط تأمين الحريق بنسبة 6%، وتأمين الحياة بنسبة 2.5%، والتأمين البحري بنسبة 1.2% من إجمالي أقساط التأمين.



شكل 4- 28: الأهمية النسبية للتعويضات المدفوعة، 2012



المصدر: بورصة فلسطين

بالمقابل، شهد العام 2012 ارتفاعاً بقيمة التعويضات المدفوعة بمقدار 12.8 مليون دولار ونسبة 16.9% لتصل إلى 88.4 مليون دولار، حيث استحوذ تأمين المركبات على ما نسبته 58.6% من إجمالي التعويضات المدفوعة، تلاه التأمين الصحي بنسبة 23.8%، ثم التأمينات العامة والهندسية بنسبة 11.2%، وبقية أنواع التأمين بنحو 6.4% من إجمالي التعويضات المدفوعة خلال العام 2012.

جدير بالذكر، أن هيئة سوق رأس المال أصدرت العديد من القرارات والتعليمات المنظمة لقطاع التأمين خلال العام 2012، مثل إصدار قرار بشأن تعيين شركات التأمين لخبير اكتواري بهدف تحسين الوضع المالي والفني لشركات التأمين. كما أصدرت تعليمات أخرى بشأن مكافحة غسل الأموال، واستخدام النظام الإلكتروني لتأمين المركبات وتنظيم آلية عملها.

## الرهن العقاري والتأجير التمويلي

يتشارك قطاعا الرهن العقاري والتأجير التمويلي في حادثة النشأة في فلسطين، ولم يصل بعد إلى المستوى الأمول، إذ لا تزال تنقصهما البيئة التشريعية والقانونية الملائمة، والتي شرعت هيئة سوق رأس المال بتطويرها لتتماشى مع المعايير الدولية.

خلال العام 2012 بلغ عدد الشركات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي 8 شركات، تعمل جميعها في مجال تأجير السيارات. في حين بقي عدد شركات الرهن العقاري ثابت دون أي تغير عن العام السابق، ممثلة بشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري والشركة التابعة لها «شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية»، وإجمالي أصول بلغ 37.5 مليون دولار، محققة نمواً بنحو 1.1% مقارنة مع العام 2011، في حين تم ترخيص 10 مخمين جدد خلال العام ليصل عدد المخمينين العقاريين المرخصين مع نهاية العام 2012 إلى 41 مخمناً.







# الملاحق الإدارية







# ملاحق الفصل الأول

تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي



## الجزء الأول: تطورات الاقتصاد العالمي

جدول (1-1): معدلات النمو العالمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2008-2012

(نسبة مئوية)

| الدولة                                  | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   | 2012   |
|-----------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| العالم                                  | 2.8    | -0.6   | 5.2    | 4.0    | 3.2    |
| الدول المتقدمة                          | 0.0    | -3.5   | 3.2    | 1.6    | 1.2    |
| الولايات المتحدة                        | -0.4   | -3.1   | 2.4    | 1.8    | 2.2    |
| منطقة اليورو                            | 0.4    | -4.3   | 1.9    | 1.4    | -0.6   |
| ألمانيا                                 | 0.8    | -5.1   | 4.0    | 3.1    | 0.9    |
| فرنسا                                   | -0.1   | -3.1   | 1.6    | 1.7    | 0.0    |
| إيطاليا                                 | -1.2   | -5.5   | 1.7    | 0.4    | -2.3   |
| اليابان                                 | -1.0   | -5.5   | 4.7    | -0.6   | 2.0    |
| المملكة المتحدة                         | -1.0   | -4.0   | 1.8    | 0.9    | 0.2    |
| كندا                                    | 1.1    | -2.8   | 3.2    | 2.6    | 1.8    |
| إسرائيل                                 | 4.1    | 1.1    | 5.0    | 4.6    | 3.1    |
| الدول المتقدمة الرئيسية                 | -0.3   | -3.8   | 2.8    | 1.5    | 1.4    |
| الدول المتقدمة الأخرى                   | 1.7    | -1.0   | 5.8    | 3.3    | 1.8    |
| الدول الصاعدة والنامية                  | 6.1    | 2.7    | 7.6    | 6.4    | 5.1    |
| أفريقيا-جنوب الصحراء                    | 5.6    | 2.7    | 5.4    | 5.2    | 4.8    |
| وسط وشرق أوروبا                         | 3.1    | -3.6   | 4.6    | 5.2    | 1.6    |
| رابطة الدول المستقلة                    | 5.3    | -6.4   | 4.9    | 4.8    | 3.4    |
| دول آسيا النامية                        | 7.9    | 6.9    | 9.9    | 8.1    | 6.6    |
| الصين                                   | 9.6    | 9.2    | 10.5   | 9.3    | 7.8    |
| الهند                                   | 6.2    | 5.0    | 11.2   | 7.7    | 4.0    |
| الشرق الأوسط وشمال إفريقيا              | 5.2    | 3.0    | 5.5    | 4.0    | 4.8    |
| مصر                                     | 7.2    | 4.7    | 5.1    | 1.8    | 2.2    |
| الأردن                                  | 7.2    | 5.5    | 2.3    | 2.6    | 2.8    |
| لبنان                                   | 8.6    | 9.0    | 7.0    | 1.5    | 1.5    |
| السعودية                                | 8.4    | 1.8    | 7.4    | 8.5    | 6.8    |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي              | 4.2    | -1.5   | 6.1    | 4.6    | 3.0    |
| البرازيل                                | 5.2    | -0.3   | 7.5    | 2.7    | 0.9    |
| المكسيك                                 | 1.2    | -6.0   | 5.3    | 3.9    | 4.0    |
| الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية | 70,299 | 70,306 | 74,879 | 79,286 | 83,140 |

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2013.



جدول (2-1): معدلات التضخم العالمية، 2008-2012

(نسبة مئوية)

| الدولة                     | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|----------------------------|------|------|------|------|------|
| الدول المتقدمة             | 3.4  | 0.1  | 1.5  | 2.7  | 2.0  |
| الولايات المتحدة           | 3.8  | -0.3 | 1.6  | 3.1  | 2.1  |
| منطقة اليورو               | 3.3  | 0.3  | 1.6  | 2.7  | 2.5  |
| ألمانيا                    | 2.8  | 0.2  | 1.2  | 2.5  | 2.1  |
| فرنسا                      | 3.2  | 0.1  | 1.7  | 2.3  | 2.0  |
| إيطاليا                    | 3.5  | 0.8  | 1.6  | 2.9  | 3.3  |
| اليابان                    | 1.4  | -1.3 | -0.7 | -0.3 | 0.0  |
| المملكة المتحدة            | 3.6  | 2.1  | 3.3  | 4.5  | 2.8  |
| كندا                       | 2.4  | 0.3  | 1.8  | 2.9  | 1.5  |
| إسرائيل                    | 4.6  | 3.3  | 2.7  | 3.5  | 1.7  |
| الدول المتقدمة الرئيسية    | 3.2  | -0.1 | 1.4  | 2.6  | 1.9  |
| الدول المتقدمة الأخرى      | 3.8  | 1.4  | 2.4  | 3.4  | 2.1  |
| الدول الصاعدة والنامية     | 9.2  | 5.1  | 6.0  | 7.2  | 5.9  |
| أفريقيا-جنوب الصحراء       | 12.9 | 9.4  | 7.4  | 9.3  | 9.1  |
| وسط وشرق أوروبا            | 8.1  | 4.7  | 5.3  | 5.3  | 5.8  |
| رابطة الدول المستقلة       | 15.6 | 11.2 | 7.2  | 10.1 | 6.5  |
| دول آسيا النامية           | 7.3  | 2.6  | 5.6  | 6.4  | 4.5  |
| الصين                      | 5.9  | -0.7 | 3.3  | 5.4  | 2.6  |
| الهند                      | 8.3  | 10.9 | 12.0 | 8.9  | 9.3  |
| الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | 12.5 | 6.2  | 6.5  | 9.2  | 10.7 |
| مصر                        | 11.7 | 16.2 | 11.7 | 11.1 | 8.6  |
| الأردن                     | 13.9 | -0.7 | 5.0  | 4.4  | 4.8  |
| لبنان                      | 10.8 | 1.2  | 4.5  | 5.0  | 6.6  |
| السعودية                   | 9.9  | 5.1  | 5.4  | 5.0  | 2.9  |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 7.9  | 5.9  | 6.0  | 6.6  | 6.0  |
| البرازيل                   | 5.7  | 4.9  | 5.0  | 6.6  | 5.4  |
| المكسيك                    | 5.1  | 5.3  | 4.2  | 3.4  | 4.1  |

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2013.

جدول (3-1): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2008-2012

(نسبة مئوية)

| الدولة                | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|-----------------------|------|------|------|------|------|
| الدول المتقدمة        | 5.8  | 8.0  | 8.3  | 7.9  | 8.0  |
| الولايات المتحدة      | 5.8  | 9.3  | 9.6  | 8.9  | 8.0  |
| منطقة اليورو          | 7.6  | 9.6  | 10.1 | 10.2 | 11.4 |
| ألمانيا               | 7.6  | 7.7  | 7.1  | 6.0  | 5.5  |
| فرنسا                 | 7.8  | 9.5  | 9.7  | 9.6  | 10.2 |
| إيطاليا               | 6.8  | 7.8  | 8.4  | 8.4  | 10.6 |
| اليابان               | 4.0  | 5.1  | 5.1  | 4.6  | 4.4  |
| المملكة المتحدة       | 5.6  | 7.5  | 7.9  | 8.0  | 8.0  |
| كندا                  | 6.2  | 8.3  | 8.0  | 7.5  | 7.3  |
| إسرائيل               | 7.7  | 9.4  | 8.2  | 7.0  | 6.9  |
| الدول المتقدمة الأخرى | 3.9  | 5.2  | 5.0  | 4.6  | 4.6  |

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2013.

جدول (4-1): معدلات الفائدة الرسمية، 2008-2012

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

| الدولة           | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|------------------|------|------|------|------|------|
| الولايات المتحدة | 0.13 | 0.25 | 0.25 | 0.25 | 0.25 |
| منطقة اليورو     | 2.50 | 1.00 | 1.00 | 1.00 | 0.50 |
| المملكة المتحدة  | 2.00 | 0.50 | 0.50 | 0.50 | 0.50 |
| اليابان          | 0.10 | 0.10 | 0.10 | 0.10 | 0.10 |
| كندا             | 1.50 | 0.25 | 1.00 | 1.00 | 1.00 |

المصدر: www.fxstreet.com، 2013.

جدول (5-1): معدلات نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري، 2008-2012

(نسبة مئوية)

| الدولة                             | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   | 2012   |
|------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| إجمالي التجارة العالمية            | 3.1    | -10.6  | 12.5   | 6.0    | 2.0    |
| الصادرات                           |        |        |        |        |        |
| الدول المتقدمة                     | 2.4    | -11.6  | 12.1   | 5.6    | 1.9    |
| الدول النامية والصاعدة             | 4.3    | -7.9   | 13.3   | 6.4    | 3.7    |
| الواردات                           |        |        |        |        |        |
| الدول المتقدمة                     | 1.0    | -12.1  | 11.5   | 4.7    | 1.0    |
| الدول الصاعدة والنامية             | 8.4    | -8.3   | 14.8   | 8.6    | 4.9    |
| صادرات سلعية                       |        |        |        |        |        |
| الدول المتقدمة                     | 1.8    | -13.4  | 14.1   | 5.9    | 1.8    |
| الدول النامية والصاعدة             | 3.6    | -8.1   | 13.9   | 6.4    | 4.1    |
| واردات سلعية                       |        |        |        |        |        |
| الدول المتقدمة                     | 0.4    | -13.1  | 13.3   | 5.0    | 0.6    |
| الدول النامية والصاعدة             | 7.8    | -9.5   | 15.4   | 9.5    | 4.6    |
| التغير في شروط التبادل التجاري     |        |        |        |        |        |
| الدول المتقدمة                     | -1.8   | 2.5    | -1.0   | -1.6   | -0.7   |
| الدول النامية والصاعدة             | 2.7    | -4.8   | 2.7    | 3.3    | 0.2    |
| إجمالي قيمة الصادرات (مليار دولار) |        |        |        |        |        |
| السلع والخدمات                     | 19,887 | 15,889 | 18,904 | 22,276 | 22,413 |
| السلع                              | 16,054 | 12,489 | 15,175 | 18,154 | 18,255 |

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2013.

جدول (6-1): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2008-2012

(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

| الدولة                     | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|----------------------------|------|------|------|------|------|
| الدول المتقدمة             | -1.2 | -0.2 | -0.2 | -0.2 | -0.1 |
| الولايات المتحدة           | -4.7 | -2.7 | -3.0 | -3.1 | -3.0 |
| منطقة اليورو               | -0.7 | 0.2  | 0.5  | 0.6  | 1.8  |
| الدول النامية والصاعدة     | 3.5  | 1.5  | 1.5  | 1.9  | 1.4  |
| أفريقيا-جنوب الصحراء       | 0.3  | -3.1 | -1.3 | -1.4 | -2.8 |
| وسط وشرق أوروبا            | -8.3 | -3.1 | -4.7 | -6.3 | -4.3 |
| رابطة الدول المستقلة       | 5.0  | 2.6  | 3.6  | 4.5  | 3.2  |
| دول آسيا النامية           | 5.8  | 3.7  | 2.5  | 1.6  | 1.1  |
| الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | 14.7 | 2.5  | 7.7  | 14.0 | 12.5 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | -0.9 | -0.7 | -1.2 | -1.3 | -1.7 |

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2013.

جدول (7-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2008-2012

(مليون دولار)

| الدولة                        | 2008             | 2009             | 2010             | 2011             | 2012             |
|-------------------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| <b>العالم</b>                 | <b>1,790,706</b> | <b>1,197,824</b> | <b>1,309,001</b> | <b>1,524,422</b> | <b>1,350,926</b> |
| <b>الدول المتقدمة</b>         | <b>1,019,648</b> | <b>606,212</b>   | <b>618,586</b>   | <b>747,860</b>   | <b>560,718</b>   |
| الولايات المتحدة              | 306,366          | 143,604          | 197,905          | 226,937          | 167,620          |
| منطقة اليورو                  | 357,171          | 245,254          | 253,473          | 307,348          | 258,514          |
| ألمانيا                       | 8,109            | 24,156           | 46,860           | 40,402           | 6565             |
| فرنسا                         | 64,184           | 24,219           | 30,638           | 40,945           | 25,093           |
| إيطاليا                       | -10,835          | 20,077           | 9,178            | 29,059           | 9,625            |
| المملكة المتحدة               | 91,489           | 71,140           | 50,604           | 53,949           | 62,351           |
| اليابان                       | 24,426           | 11,938           | -1,252           | -1,758           | 1,731            |
| كندا                          | 57,177           | 21,406           | 23,413           | 40,932           | 45,375           |
| إسرائيل                       | 10,875           | 4,607            | 5,510            | 11,374           | 10,414           |
| <b>الدول الصاعدة والنامية</b> | <b>771,058</b>   | <b>591,611</b>   | <b>690,416</b>   | <b>776,562</b>   | <b>790,208</b>   |
| الصين                         | 108,312          | 95,000           | 114,734          | 123,985          | 121,080          |
| هونغ كونغ                     | 59,621           | 52,394           | 71,069           | 83,156           | 74,584           |
| سنغافورة                      | 11,798           | 24,418           | 48,637           | 64,003           | 56,651           |
| البرازيل                      | 45,058           | 25,949           | 48,506           | 66,660           | 65,272           |
| المكسيك                       | 27,140           | 16,119           | 20,709           | 19,554           | 12,659           |
| تركيا                         | 19,504           | 8,411            | 9,038            | 15,876           | 12,419           |
| <b>الدول العربية</b>          | <b>96,263</b>    | <b>76,309</b>    | <b>65,140</b>    | <b>40,724</b>    | <b>47,612</b>    |
| مصر                           | 9,495            | 6,712            | 6,386            | -483             | 2,798            |
| المغرب                        | 2,487            | 1,952            | 1,574            | 2,519            | 2,836            |
| تونس                          | 2,759            | 1,688            | 1,513            | 1,143            | 1,918            |
| السودان                       | 2,601            | 1,816            | 2,064            | 1,936            | 2,466            |
| لبنان                         | 4,333            | 4,804            | 4,280            | 3,200            | 3,787            |
| المملكة العربية السعودية      | 38,151           | 32,100           | 28,105           | 16,400           | 12,182           |
| الإمارات العربية المتحدة      | 13,724           | 4,003            | 5,500            | 7,679            | 9,602            |
| الأردن                        | 2,826            | 2,413            | 1,651            | 1,469            | 1,403            |
| فلسطين                        | 52               | 301              | 180              | 214              | 244              |

المصدر: تقارير الاستثمار في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، سنوات مختلفة.

جدول (8-1): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2008-2012

(مليار دولار)

| الدولة                        | 2008         | 2009         | 2010         | 2011          | 2012          |
|-------------------------------|--------------|--------------|--------------|---------------|---------------|
| <b>العالم</b>                 | <b>7,466</b> | <b>8,594</b> | <b>9,701</b> | <b>10,705</b> | <b>11,452</b> |
| <b>الدول المتقدمة</b>         | <b>2,580</b> | <b>3,064</b> | <b>3,383</b> | <b>3,745</b>  | <b>4,042</b>  |
| الولايات المتحدة              | 81           | 134          | 136          | 151           | 153           |
| منطقة اليورو                  | 238          | 302          | 319          | 335           | 351           |
| <b>الدول النامية والصاعدة</b> | <b>4,881</b> | <b>5,524</b> | <b>6,312</b> | <b>6,954</b>  | <b>7,404</b>  |
| أفريقيا-جنوب الصحراء          | 157          | 161          | 161          | 176           | 199           |
| وسط وشرق أوروبا               | 263          | 303          | 325          | 332           | 363           |
| دول آسيا النامية              | 2,553        | 3,101        | 3,658        | 4,058         | 4,201         |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا    | 930          | 927          | 1,009        | 1,108         | 1,278         |

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، أيار 2013.

جدول (1-9): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول الصاعدة والنامية، 2008-2012

| الدولة                                                     | 2008          | 2009          | 2010          | 2011          | 2012          |
|------------------------------------------------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| الدين الخارجي (مليار دولار)                                |               |               |               |               |               |
| <b>الدول النامية والصاعدة</b>                              | <b>4684.9</b> | <b>4925.3</b> | <b>5486.5</b> | <b>6005.7</b> | <b>6639.2</b> |
| أفريقيا-جنوب الصحراء                                       | 217.4         | 230.8         | 256.7         | 279.9         | 299.0         |
| وسط وشرق أوروبا                                            | 1022.2        | 1118.6        | 1145.0        | 1165.7        | 1238.1        |
| رابطة الدول المستقلة                                       | 731.0         | 736.3         | 789.9         | 838.2         | 889.5         |
| دول آسيا النامية                                           | 1082.0        | 1178.2        | 1429.2        | 1696.8        | 1986.8        |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفغانستان، والباكستان، ومنها: | 728.6         | 746.9         | 771.6         | 799.6         | 843.7         |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا                                 | 680.3         | 693.4         | 708.8         | 732.0         | 776.8         |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي                                 | 903.6         | 914.6         | 1076.0        | 1225.4        | 1382.1        |
| الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)          |               |               |               |               |               |
| <b>الدول النامية والصاعدة</b>                              | <b>24.4</b>   | <b>27.0</b>   | <b>24.9</b>   | <b>23.4</b>   | <b>24.4</b>   |
| أفريقيا-جنوب الصحراء                                       | 23.0          | 25.8          | 23.9          | 23.2          | 23.7          |
| وسط وشرق أوروبا                                            | 53.4          | 70.2          | 65.8          | 61.8          | 67.3          |
| رابطة الدول المستقلة                                       | 33.6          | 45.0          | 39.2          | 33.7          | 33.5          |
| دول آسيا النامية                                           | 14.9          | 15.2          | 15.2          | 15.0          | 16.2          |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفغانستان، والباكستان، ومنها: | 28.2          | 32.1          | 28.6          | 25.5          | 24.6          |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا                                 | 28.3          | 32.2          | 28.3          | 25.2          | 24.5          |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي                                 | 21.0          | 22.7          | 21.5          | 21.8          | 24.0          |
| الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات (%)                 |               |               |               |               |               |
| <b>الدول النامية والصاعدة</b>                              | <b>67.8</b>   | <b>90.9</b>   | <b>79.6</b>   | <b>71.6</b>   | <b>76.4</b>   |
| أفريقيا-جنوب الصحراء                                       | 55.8          | 78.7          | 68.5          | 60.5          | 63.6          |
| وسط وشرق أوروبا                                            | 143.2         | 197.5         | 178.2         | 152.8         | 162.4         |
| رابطة الدول المستقلة                                       | 92.5          | 140.0         | 117.3         | 94.2          | 98.1          |
| دول آسيا النامية                                           | 40.6          | 52.2          | 48.6          | 48.1          | 53.4          |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفغانستان، والباكستان، ومنها: | 54.3          | 76.8          | 64.7          | 52.9          | 53.3          |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا                                 | 51.8          | 73.3          | 60.8          | 49.6          | 50.1          |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي                                 | 89.2          | 114.1         | 103.0         | 100.0         | 110.8         |
| مدفوعات خدمة الدين الخارجي (مليار دولار)                   |               |               |               |               |               |
| <b>الدول النامية والصاعدة</b>                              | <b>1727.2</b> | <b>1680.2</b> | <b>1715.2</b> | <b>233.8</b>  | <b>2253.8</b> |
| أفريقيا-جنوب الصحراء                                       | 59.0          | 52.9          | 44.9          | 48.7          | 53.1          |
| وسط وشرق أوروبا                                            | 400.3         | 401.3         | 393.5         | 432.8         | 445.4         |
| رابطة الدول المستقلة                                       | 317.1         | 252.1         | 242.2         | 254.5         | 278.1         |
| دول آسيا النامية                                           | 473.1         | 490.4         | 545.7         | 748.3         | 910.7         |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفغانستان، والباكستان، ومنها: | 190.4         | 185.2         | 202.7         | 206.8         | 207.4         |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا                                 | 186.4         | 179.6         | 197.3         | 202.7         | 202.7         |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي                                 | 287.2         | 298.2         | 286.1         | 342.8         | 359.2         |
| خدمة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)     |               |               |               |               |               |
| <b>الدول النامية والصاعدة</b>                              | <b>9.2</b>    | <b>9.4</b>    | <b>8.0</b>    | <b>8.0</b>    | <b>8.4</b>    |
| أفريقيا-جنوب الصحراء                                       | 6.3           | 5.9           | 4.2           | 4.1           | 4.2           |
| وسط وشرق أوروبا                                            | 21.0          | 25.2          | 22.7          | 23.0          | 24.3          |
| رابطة الدول المستقلة                                       | 14.6          | 15.4          | 12.0          | 10.2          | 10.5          |
| دول آسيا النامية                                           | 6.5           | 6.3           | 5.8           | 6.6           | 7.4           |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفغانستان، والباكستان، ومنها: | 7.4           | 8.0           | 7.5           | 6.6           | 6.1           |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا                                 | 7.7           | 8.4           | 7.9           | 7.0           | 6.4           |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي                                 | 7.2           | 8.0           | 6.2           | 6.4           | 6.7           |



| الدولة                                                     | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|------------------------------------------------------------|------|------|------|------|------|
| مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات (%)    |      |      |      |      |      |
| الدول النامية والصاعدة                                     | 25.0 | 31.0 | 25.0 | 24.3 | 26.0 |
| أفريقيا-جنوب الصحراء                                       | 15.2 | 18.2 | 12.1 | 10.6 | 11.4 |
| وسط وشرق أوروبا                                            | 56.2 | 71.0 | 61.4 | 56.9 | 58.5 |
| رابطة الدول المستقلة                                       | 40.1 | 47.9 | 36.0 | 28.6 | 30.7 |
| دول آسيا النامية                                           | 17.8 | 21.7 | 18.6 | 21.2 | 24.5 |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفغانستان، والباكستان، ومنها: | 14.2 | 19.0 | 17.0 | 13.7 | 13.1 |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا                                 | 14.2 | 19.0 | 16.9 | 13.7 | 13.1 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي                                 | 28.4 | 37.2 | 27.4 | 28.0 | 28.8 |

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2013

## الجزء الثاني: تطورات الاقتصاد المحلي

جدول (10-1): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2008-2012

(مليون دولار)

| النشاط الاقتصادي                                | 2008           | 2009           | 2010           | 2011           | 2012            |
|-------------------------------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|-----------------|
| <b>أ) القطاعات السلعية</b>                      | <b>1,361.6</b> | <b>1,370.9</b> | <b>1,509.9</b> | <b>2,050.9</b> | <b>2,098.2</b>  |
| الزراعة وصيد الأسماك                            | 286.1          | 293.2          | 287.8          | 380.6          | 332.6           |
| الصناعة                                         | 761.1          | 690.0          | 685.7          | 773.5          | 810.5           |
| التعدين واستغلال المحاجر                        | 21.5           | 22.6           | 24.3           | 49.1           | 49.2            |
| الصناعات التحويلية                              | 539.3          | 540.6          | 554.6          | 625.4          | 657.6           |
| إمدادات المياه والكهرباء                        | 200.3          | 126.8          | 116.8          | 99             | 103.7           |
| الإنشاءات                                       | 314.4          | 387.7          | 536.4          | 896.8          | 955.1           |
| <b>ب) قطاع الخدمات (1 + 2)</b>                  | <b>2,946.7</b> | <b>3,224.9</b> | <b>3,449.8</b> | <b>3,686.4</b> | <b>3,935.9</b>  |
| 1-الخدمات الإنتاجية                             | 1,157.1        | 1,348.2        | 1,637.3        | 1,716.1        | 1,807.5         |
| تجارة الجملة والتجزئة                           | 497.5          | 536.3          | 852.7          | 905.1          | 950.8           |
| النقل والتخزين والاتصالات                       | 345.5          | 513.4          | 513.2          | 562.1          | 592.0           |
| الوساطة المالية                                 | 280.0          | 269.0          | 202.1          | 209.5          | 218.4           |
| المطاعم والفنادق                                | 34.1           | 29.5           | 69.3           | 39.4           | 46.3            |
| 2-الخدمات الاجتماعية                            | 1,789.6        | 1,876.7        | 1,812.5        | 1,970.3        | 2,128.4         |
| التعليم                                         | 398.8          | 426.1          | 388.6          | 475.8          | 529.5           |
| الصحة والعمل الاجتماعي                          | 135.0          | 146.5          | 167.7          | 215.0          | 245.2           |
| الإدارة العامة والدفاع                          | 685.2          | 750.7          | 743.6          | 803.5          | 809.1           |
| خدمات أخرى <sup>[1]</sup>                       | 570.6          | 553.4          | 512.6          | 476.0          | 544.6           |
| <b>ج) خدمات مالية غير مباشرة</b>                | <b>-275.3</b>  | <b>-231.9</b>  | <b>-165.9</b>  | <b>-155.0</b>  | <b>-165.5</b>   |
| <b>د) صافي الضرائب غير المباشرة</b>             | <b>845.3</b>   | <b>875.4</b>   | <b>930.7</b>   | <b>839.1</b>   | <b>928.7</b>    |
| الرسوم الجمركية                                 | 328.9          | 345.5          | 388.6          | 362.6          | 402.8           |
| القيمة المضافة على الواردات                     | 516.4          | 529.9          | 542.1          | 476.5          | 525.9           |
| <b>الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أ+ب+ج+د)</b> | <b>4,878.3</b> | <b>5,239.3</b> | <b>5,724.5</b> | <b>6,421.4</b> | <b>6,797.3</b>  |
| صافي الدخل المحول من الخارج                     | 531.5          | 469.7          | 364.7          | 391.4          | 435.0           |
| صافي التحويلات الجارية                          | 2,898.7        | 1,979.6        | 1,289.4        | 755.9          | 715.9           |
| <b>الدخل القومي المتاح الإجمالي</b>             | <b>8,308.5</b> | <b>7,688.6</b> | <b>7,378.6</b> | <b>7,568.7</b> | <b>7,948.2</b>  |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي             | 1,356.3        | 1,415.2        | 1,502.1        | 1,635.2        | 1,679.3         |
| نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي      | 2,310.0        | 2,076.8        | 1,936.1        | 1,927.3        | 1,963.9         |
| <b>بنود تذكيرية</b>                             |                |                |                |                |                 |
| <b>الناتج المحلي الإجمالي الاسمي</b>            | <b>6,247.3</b> | <b>6,719.6</b> | <b>8,330.6</b> | <b>9,775.3</b> | <b>10,254.6</b> |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي              | 1,737.0        | 1,815.0        | 2,185.9        | 2,489.2        | 2,533.5         |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، نشرات مختلفة، 2012.

<sup>[1]</sup> تشمل خدمات الأنشطة الإيجارية والعقارية والترفيهية، الخدمات الاجتماعية.

جدول (11-1): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2008-2012

| 2012                                | 2011    | 2010    | 2009    | 2008    | النشاط الاقتصادي                           |
|-------------------------------------|---------|---------|---------|---------|--------------------------------------------|
| مليون دولار                         |         |         |         |         |                                            |
| 9798.1                              | 8816.3  | 7887.0  | 7831.7  | 7199.2  | الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي) |
| 8724.1                              | 7686.2  | 7303.5  | 6694.4  | 6138.7  | الاستهلاك النهائي                          |
| 6697.0                              | 5977.3  | 5474.2  | 5534.9  | 5142.8  | الخاص                                      |
| 2027.1                              | 1772.2  | 1322.3  | 1159.5  | 995.9   | العام                                      |
| 1074.0                              | 1066.8  | 1090.5  | 1137.3  | 1060.5  | الاستثمار الإجمالي                         |
| 759.1                               | 697.3   | 553.5   | 605.9   | 555.9   | الخاص                                      |
| 593.9                               | 589.8   | 468.2   | 512.5   | 470.2   | العام                                      |
| -279.0                              | -220.3  | 68.8    | 18.9    | 34.4    | التغير في المخزون                          |
| -3000.8                             | -2394.9 | -2162.5 | -2592.4 | -2320.9 | صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)        |
| 1090.3                              | 1075.3  | 863.9   | 822.7   | 793.0   | الصادرات                                   |
| 4091.1                              | 3470.2  | 3026.4  | 3415.1  | 3113.9  | الواردات                                   |
| 6,797.3                             | 6,421.4 | 5,724.5 | 5,239.3 | 4,878.3 | الناتج المحلي الإجمالي                     |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) |         |         |         |         |                                            |
| 144.2                               | 137.3   | 137.8   | 149.5   | 147.5   | الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي) |
| 128.3                               | 120.7   | 118.7   | 127.7   | 125.8   | الاستهلاك النهائي                          |
| 98.5                                | 93.1    | 95.6    | 105.6   | 105.4   | الخاص                                      |
| 29.8                                | 27.6    | 23.1    | 22.1    | 20.4    | العام                                      |
| 15.8                                | 16.6    | 19.1    | 21.7    | 21.7    | الاستثمار الإجمالي                         |
| 11.2                                | 10.9    | 9.7     | 11.6    | 11.4    | الخاص                                      |
| 8.7                                 | 9.2     | 8.2     | 9.8     | 9.6     | العام                                      |
| -4.1                                | -3.5    | 1.2     | 0.3     | 0.7     | التغير في المخزون                          |
| -44.2                               | -37.3   | -37.8   | -49.5   | -47.5   | صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)        |
| 16.0                                | 16.7    | 15.1    | 15.7    | 16.3    | الصادرات                                   |
| 60.2                                | 54.0    | 52.9    | 65.2    | 63.8    | الواردات                                   |
| 100.0                               | 100.0   | 100.0   | 100.0   | 100.0   | الناتج المحلي الإجمالي                     |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. البيانات لا تشمل ذلك الجزء من القدس الذي احتلته إسرائيل عنوة عام 1967.

جدول (12-1): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في فلسطين، 2008-2012

(نقطة مئوية)

| المؤشر                             | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  |
|------------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة        |       |       |       |       |       |
| المواد الغذائية والمشروبات الغازية | 135.0 | 139.9 | 144.6 | 148.1 | 151.3 |
| التبغ والمشروبات الكحولية          | 123.2 | 135.4 | 151.8 | 161.2 | 173.9 |
| النسيج والملابس                    | 101.2 | 105.0 | 109.2 | 114.2 | 115.7 |
| السكن                              | 121.9 | 121.0 | 127.2 | 131.0 | 136.1 |
| الأثاث والسلع المنزلية             | 104.8 | 112.3 | 115.3 | 115.3 | 116.8 |
| الرعاية الصحية                     | 114.1 | 113.7 | 114.8 | 116.3 | 119.9 |
| النقل والمواصلات                   | 120.8 | 117.6 | 120.7 | 126.5 | 129.3 |
| الاتصالات                          | 110.1 | 109.2 | 106.9 | 107.3 | 107.6 |
| السلع والخدمات الثقافية والترفيهية | 99.0  | 101.2 | 103.0 | 104.2 | 105.5 |
| التعليم                            | 99.8  | 104.2 | 110.5 | 112.8 | 119.0 |
| المطاعم والمقاهي                   | 126.6 | 132.6 | 136.9 | 144.9 | 150.6 |
| سلع وخدمات أخرى                    | 109.3 | 114.2 | 120.1 | 124.9 | 131.2 |
| الرقم القياسي العام                | 121.0 | 124.3 | 129.0 | 132.7 | 136.4 |
| حسب المناطق الفلسطينية             |       |       |       |       |       |
| الضفة الغربية                      | 120.8 | 121.5 | 126.7 | 131.2 | 136.5 |
| قطاع غزة                           | 124.1 | 129.6 | 131.8 | 132.6 | 133.2 |
| القدس                              | 118.1 | 122.3 | 128.7 | 134.1 | 138.4 |
| الرقم القياسي العام                | 121.0 | 124.3 | 129.0 | 132.7 | 136.4 |
| معدل التضخم حسب المناطق الفلسطينية |       |       |       |       |       |
| الضفة الغربية                      | 9.8   | 0.6   | 4.2   | 3.5   | 4.1   |
| قطاع غزة                           | 14.0  | 4.4   | 1.7   | 0.6   | 0.5   |
| القدس                              | 7.1   | 3.5   | 5.2   | 4.1   | 3.2   |
| فلسطين                             | 9.9   | 2.8   | 3.7   | 2.9   | 2.8   |

المصدر: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة.



جدول (1-1): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2008-2012

| 2012                                            | 2011  | 2010  | 2009  | 2008  | مؤشرات أساسية                  |
|-------------------------------------------------|-------|-------|-------|-------|--------------------------------|
| عدد السكان (بالألف) <sup>[1]</sup>              |       |       |       |       |                                |
| 4293                                            | 4169  | 4048  | 3935  | 3826  | فلسطين                         |
| 2649                                            | 2580  | 2513  | 2448  | 2385  | الضفة الغربية                  |
| 1644                                            | 1589  | 1535  | 1487  | 1440  | قطاع غزة                       |
| عدد الأفراد فوق سن 15 سنة (بالألف)              |       |       |       |       |                                |
| 2557                                            | 2466  | 2376  | 2288  | 2118  | فلسطين                         |
| 1632                                            | 1577  | 1523  | 1469  | 1374  | الضفة الغربية                  |
| 925                                             | 889   | 853   | 819   | 744   | قطاع غزة                       |
| القوى العاملة (بالألف)                          |       |       |       |       |                                |
| 1114                                            | 1059  | 976   | 951   | 875   | فلسطين                         |
| 743                                             | 718   | 665   | 643   | 591   | الضفة الغربية                  |
| 371                                             | 341   | 311   | 308   | 284   | قطاع غزة                       |
| العاطلون عن العمل (البطالة بالألف)              |       |       |       |       |                                |
| 256                                             | 222   | 232   | 234   | 227   | فلسطين                         |
| 141                                             | 124   | 114   | 115   | 112   | الضفة الغربية                  |
| 115                                             | 98    | 118   | 119   | 115   | قطاع غزة                       |
| البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)              |       |       |       |       |                                |
| 23.0                                            | 20.9  | 23.7  | 24.6  | 25.9  | فلسطين                         |
| 19.0                                            | 17.3  | 17.2  | 17.7  | 19.0  | الضفة الغربية                  |
| 31.0                                            | 28.7  | 37.8  | 38.6  | 40.5  | قطاع غزة                       |
| البطالة الموسعة كنسبة من القوى العاملة (%)      |       |       |       |       |                                |
| 26.7                                            | 25.8  | 30.0  | 30.1  | 31.7  | فلسطين                         |
| 23.0                                            | 22.3  | 23.4  | 23.4  | 25.3  | الضفة الغربية                  |
| 34.2                                            | 33.1  | 43.7  | 43.8  | 45.0  | قطاع غزة                       |
| توزيع العاملين الفلسطينيين حسب المنطقة (بالألف) |       |       |       |       |                                |
| 858                                             | 837   | 744   | 718   | 648   | مجموع العاملين                 |
| 83                                              | 84    | 78    | 73    | 75    | العاملين في إسرائيل            |
| 775                                             | 753   | 666   | 645   | 573   | العاملين في فلسطين             |
| 195                                             | 188   | 179   | 178   | 160   | العاملين في القطاع الحكومي     |
| 580                                             | 565   | 487   | 467   | 413   | العاملين في القطاع الخاص       |
| توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية (بالألف)  |       |       |       |       |                                |
| 98                                              | 100   | 88    | 85    | 87    | الزراعة وصيد الأسماك           |
| 102                                             | 99    | 85    | 87    | 78    | الصناعة (التعدينية والتحويلية) |
| 123                                             | 116   | 98    | 84    | 71    | الإنشاءات (البناء والإنشاءات)  |
| 168                                             | 170   | 143   | 137   | 131   | التجارة والمطاعم والفنادق      |
| 56                                              | 51    | 44    | 41    | 32    | النقل والتخزين والاتصالات      |
| 311                                             | 301   | 286   | 284   | 249   | الخدمات والفروع الأخرى         |
| معدل الإعالة الاقتصادية (%)                     |       |       |       |       |                                |
| 5.0                                             | 5.0   | 5.4   | 5.5   | 5.9   | فلسطين                         |
| 4.4                                             | 4.3   | 4.6   | 4.6   | 5.0   | الضفة الغربية                  |
| 6.4                                             | 6.5   | 7.9   | 7.9   | 8.5   | قطاع غزة                       |
| معدل الأجر اليومي بالشيكل                       |       |       |       |       |                                |
| 93.0                                            | 91.7  | 91.7  | 91.3  | 87.0  | فلسطين                         |
| 87.1                                            | 85.0  | 85.8  | 85.9  | 85.5  | الضفة الغربية                  |
| 64.4                                            | 62.5  | 58.1  | 62.7  | 60.9  | قطاع غزة                       |
| 164.0                                           | 162.2 | 158.0 | 148.1 | 139.7 | إسرائيل والمستوطنات            |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، نشرات مختلفة.

<sup>[1]</sup> تقديرات منتصف العام

جدول (14-1): التنبؤات الاقتصادية، 2013 و2014

| السيناريو المتشائم                     |        | السيناريو المتفائل |        | سيناريو الأساس |        | فعلي*  |                                              |
|----------------------------------------|--------|--------------------|--------|----------------|--------|--------|----------------------------------------------|
| 2014                                   | 2013   | 2014               | 2013   | 2014           | 2013   | 2012   |                                              |
| معدل التغير السنوي                     |        |                    |        |                |        |        |                                              |
| 0.3                                    | -2.1   | 13.0               | 11.5   | 5.2            | 5.3    | 5.9    | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي               |
| -2.6                                   | -4.9   | 9.8                | 8.3    | 2.2            | 2.3    | 2.7    | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي         |
| -0.1                                   | -3.0   | 14.4               | 12.5   | 5.5            | 5.4    | 6.7    | القيمة المضافة للقطاع الخاص                  |
| -2.3                                   | -3.5   | 11.1               | 11.0   | 2.9            | 4.4    | 0.7    | القيمة المضافة للقطاع العام                  |
| 2.5                                    | 2.4    | 2.5                | 2.4    | 2.5            | 2.4    | 2.8    | التضخم                                       |
| نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي |        |                    |        |                |        |        |                                              |
| 125.3                                  | 126.6  | 121.6              | 119.5  | 121.4          | 123.5  | 128.4  | إجمالي الاستهلاك                             |
| 19.1                                   | 19.6   | 20.4               | 21.2   | 19.5           | 20.1   | 29.8   | العالم                                       |
| 106.1                                  | 107.0  | 101.2              | 98.3   | 101.9          | 103.5  | 98.5   | الخاص                                        |
| 14.2                                   | 13.7   | 22.3               | 23.1   | 21.1           | 18.3   | 15.8   | إجمالي الاستثمار                             |
| 3.0                                    | 3.0    | 5.3                | 5.9    | 4.9            | 4.9    | 4.7    | العالم                                       |
| 11.2                                   | 10.7   | 17.1               | 17.1   | 16.2           | 13.4   | 11.1   | الخاص                                        |
| 39.5                                   | 40.3   | 44.0               | 42.6   | 42.5           | 41.8   | 44.2   | العجز في الميزان التجاري                     |
| 15.9                                   | 16.1   | 16.8               | 17.1   | 16.3           | 16.5   | 16.0   | إجمالي الصادرات                              |
| 55.4                                   | 56.4   | 60.8               | 59.7   | 58.8           | 58.4   | 60.2   | إجمالي المستوردات                            |
| 6674.2                                 | 6654.3 | 8563.9             | 7578.7 | 7529.4         | 7157.2 | 6797.0 | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)         |
| 1555.8                                 | 1596.8 | 1996.3             | 1818.6 | 1755.2         | 1717.5 | 1679.3 | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار) |
| 24.2                                   | 24.6   | 21.0               | 21.4   | 23.4           | 23.3   | 23.0   | معدل البطالة (%)                             |
| 3.75                                   | 3.70   | 3.75               | 3.70   | 3.75           | 3.70   | 3.85   | سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل      |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



# ملاحق الفصل الثاني

تطورات مالية الحكومة





(مليون دولار)

| 2012  | 2011  | 2010  | 2009  | 2008  | البيان                            |
|-------|-------|-------|-------|-------|-----------------------------------|
| 3172  | 3153  | 3178  | 2950  | 3758  | إجمالي الإيرادات العامة والمنح    |
| 2240  | 2176  | 1900  | 1549  | 1780  | إجمالي الإيرادات المحلية          |
| 483   | 482   | 474   | 302   | 273   | إيرادات ضريبية                    |
| 232   | 220   | 270   | 284   | 486   | إيرادات غير ضريبية                |
| 1574  | 1487  | 1243  | 1090  | 1137  | إيرادات المقاصة                   |
| 50    | 14    | 87    | 127   | 116   | الإرجاعات الضريبية (-)            |
| 932   | 978   | 1277  | 1402  | 1978  | المنح والمساعدات الخارجية         |
| 777   | 809   | 1147  | 1355  | 1763  | منح لدعم الموازنة                 |
| 155   | 169   | 131   | 47    | 215   | منح لدعم المشاريع التطويرية       |
|       |       |       |       |       |                                   |
| 3258  | 3257  | 3259  | 3105  | 3488  | إجمالي النفقات العامة             |
| 3047  | 2961  | 2984  | 2919  | 3273  | النفقات الجارية                   |
| 1558  | 1679  | 1564  | 1423  | 1771  | أجور ورواتب                       |
| 1212  | 1143  | 1156  | 1142  | 1055  | نفقات غير الأجور                  |
| 277   | 139   | 264   | 355   | 447   | صافي الإقراض                      |
| 211   | 296   | 275   | 186   | 215   | النفقات التطويرية                 |
| 56    | 127   | 145   | 139   | 0     | ممولة من الخزينة                  |
| 155   | 169   | 131   | 47    | 215   | ممولة من المنح والمساعدات         |
|       |       |       |       |       |                                   |
| -807  | -785  | -1083 | -1371 | -1493 | الرصيد الجاري                     |
| -1018 | -1081 | -1358 | -1557 | -1708 | الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات |
| -86   | -104  | -81   | -155  | 270   | الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات |
| 132   | 101   | 84    | 176   | -227  | صافي التمويل من المصارف المحلية   |
| 46    | -3    | 3     | 21    | 43    | الرصيد المتبقي                    |
| 0     | 0     | 0     | 0     | 0     | الفجوة المالية                    |
| 3.85  | 3.58  | 3.73  | 3.92  | 3.59  | سعر الصرف الفعلي                  |

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

جدول (2-2): الدين العام القائم في ذمة السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009-2012

(مليون دولار)

| البيان                                        | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|-----------------------------------------------|------|------|------|------|
| <b>المصارف المحلية</b>                        | 640  | 831  | 1090 | 1377 |
| قروض                                          | 304  | 345  | 506  | 719  |
| جاري مدين                                     | 257  | 391  | 441  | 480  |
| هيئة البترول <sup>[1]</sup>                   | 78   | 95   | 143  | 178  |
| المؤسسات العامة الأخرى                        | 10   | 9    | 9    | 8    |
| <b>الدين المحلي الحكومي</b>                   | 649  | 840  | 1099 | 1385 |
| <b>المؤسسات المالية العربية</b>               | 551  | 539  | 617  | 629  |
| صندوق الأقصى                                  | 444  | 444  | 522  | 523  |
| الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية | 55   | 43   | 43   | 57   |
| البنك الإسلامي للتنمية                        | 52   | 53   | 52   | 50   |
| <b>المؤسسات الدولية والإقليمية</b>            | 371  | 348  | 342  | 339  |
| البنك الدولي                                  | 308  | 303  | 297  | 290  |
| بنك الاستثمار الأوروبي                        | 42   | 23   | 23   | 26   |
| الصندوق الدولي للتطوير الزراعي                | 4    | 3    | 3    | 3    |
| الأوبك                                        | 17   | 19   | 19   | 19   |
| <b>القروض الثنائية</b>                        | 165  | 156  | 155  | 130  |
| أسبانيا                                       | 93   | 93   | 93   | 92   |
| إيطاليا                                       | 30   | 31   | 31   | 33   |
| الصين                                         | 5    | 5    | 5    | 5    |
| السويد                                        | 25   | 27   | 26   | 0    |
| <b>الدين الخارجي الحكومي</b>                  | 1087 | 1043 | 1114 | 1098 |
| <b>إجمالي الدين العام الحكومي</b>             | 1736 | 1883 | 2213 | 2483 |
| حصة الفرد من الدين العام الحكومي (دولار)      | 441  | 465  | 531  | 578  |

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

<sup>[1]</sup> تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.

جدول (3-2): خدمة الدين العام الحكومي، 2011 و2012

(مليون دولار)

| خدمة الدين | الأصل (الأقساط) |      | الفائدة المدفوعة |      | العام |
|------------|-----------------|------|------------------|------|-------|
|            | خارجي           | محلي | خارجي            | محلي |       |
| -82        | -156            | 8    | 3                | 63   | 2011  |
| 507        | 434             | 13   | 4                | 56   | 2012  |

الإشارة (-) تعني عدم سداد.  
المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

جدول (4-2): تراكم المتأخرات على السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009-2012

(مليون شيكل)

| البيان             | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|--------------------|------|------|------|------|
| الأجور والرواتب    | 171  | 185  | 374  | 816  |
| نفقات غير الأجور   | 815  | 264  | 926  | 1046 |
| صافي الإقراض       | 77   | -103 | 0    | 0    |
| المشاريع التطويرية | 118  | 88   | 270  | 124  |
| الردديات الضريبية  | -140 | -39  | 368  | 239  |
| المجموع            | 1041 | 395  | 1939 | 2226 |

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، وصندوق النقد الدولي.





# ملاحق الفصل الثالث

تطورات القطاع الخارجي



جدول (1-3): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2008-2012

(مليون دولار)

| البيان                                  | 2008     | 2009     | 2010     | 2011    | 2012     |
|-----------------------------------------|----------|----------|----------|---------|----------|
| الحساب الجاري (صافي)                    | 764.4    | -712.6   | -690.9   | -2,193  | -2,814.7 |
| السلع (صافي)                            | -3,234.4 | -3,504.4 | -3,652.8 | -4,626  | -4,884   |
| الصادرات (فوب)                          | 668.4    | 631.3    | 666.1    | 848     | 1249.6   |
| الواردات (فوب)                          | 3,902.8  | 4,135.7  | 4,318.9  | 5473.9  | 6,133.6  |
| الخدمات (صافي)                          | -340.3   | -351.8   | -312.1   | -103.6  | -352.5   |
| الصادرات                                | 496.1    | 579.3    | 830.7    | 954.6   | 649      |
| الواردات                                | 836.4    | 931.1    | 1,142.8  | 1058.2  | 1,031.5  |
| الدخل (صافي)                            | 919.2    | 876.1    | 1,098.1  | 1217.2  | 1,072.4  |
| المقبوضات                               | 922.6    | 955.8    | 1,213.2  | 1,358.1 | 1,174.1  |
| تعويضات العاملين                        | 746.2    | 831.1    | 1,077.4  | 1,258.9 | 1,051.2  |
| منها: من إسرائيل                        | 655.3    | 730.7    | 991.2    | 1,152.7 | 965      |
| دخل الاستثمار                           | 176.4    | 124.7    | 135.8    | 99.3    | 122.8    |
| المدفوعات                               | 3.4      | 79.7     | 115.1    | 140.9   | 101.7    |
| التحويلات الجارية (صافي)                | 3,419.9  | 2,267.5  | 2,175.9  | 1,319.8 | 1,379.4  |
| التدفقات إلى فلسطين                     | 3,572.8  | 2,502.0  | 2,476.5  | 1,976.9 | 1,649.6  |
| للقطاع الحكومي                          | 1,977.8  | 1,484.3  | 1,214.2  | 750.5   | 520.2    |
| للقطاع الخاص                            | 1,595.0  | 1,017.7  | 1,262.3  | 1,226.4 | 1,129.4  |
| التدفقات من فلسطين                      | -521.2   | 234.5    | 300.6    | 189.4   | 270.2    |
| الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)         | 521.0    | 870.5    | 800.3    | 2,155.7 | 2,832    |
| الحساب الرأسمالي (صافي)                 | 398.8    | 719.0    | 846.1    | 536.2   | 297.9    |
| التحويلات الرأسمالية (صافي)             | 397.5    | 719.0    | 846.1    | 536.2   | 297.9    |
| التدفقات إلى فلسطين                     | 397.5    | 719.0    | 846.1    | 536.2   | 297.9    |
| التدفقات من فلسطين                      | 0.0      | 0.0      | 0.0      | 0.0     | 0.0      |
| حيازة الأصول غير المنتجة (صافي)         | 1.3      | 0.0      | 0.0      | 0.0     | 0.0      |
| الحساب المالي (صافي)                    | -920.8   | 151.5    | -45.8    | 1,619.5 | 2,534.1  |
| الاستثمار المباشر (صافي)                | 59.8     | 315.9    | 103.0    | 605.2   | 246.1    |
| استثمارات الحافطة (صافي)                | -24.7    | -367.0   | -453.4   | -69.5   | 44       |
| استثمارات أخرى (صافي)                   | -802.2   | 191.5    | 341.0    | 1,050.2 | 2,410    |
| صافي السهو والخطأ                       | -243.2   | 157.9    | 109.4    | 36.9    | -17.2    |
| التغير في الأصول الاحتياطية (- = زيادة) | -152.9   | 11.1     | -36.4    | 33.7    | -166.0   |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة بيانات ميزان المدفوعات.





# ملاحق الفصل الرابع

تطورات القطاع المالي الفلسطيني



## الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية

جدول (1-4): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2008-2012

| 2012                | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | البيان                  |
|---------------------|------|------|------|------|-------------------------|
| عدد المصارف         |      |      |      |      |                         |
| 7                   | 8    | 8    | 10   | 10   | المصارف المحلية         |
| 10                  | 10   | 10   | 10   | 11   | المصارف الوافدة، ومنها: |
| 8                   | 8    | 8    | 8    | 8    | المصارف الأردنية        |
| 1                   | 1    | 1    | 1    | 2    | المصارف المصرية         |
| 1                   | 1    | 1    | 1    | 1    | المصارف الأجنبية        |
| 17                  | 18   | 18   | 20   | 21   | الإجمالي                |
| عدد الفروع والمكاتب |      |      |      |      |                         |
| 121                 | 118  | 110  | 104  | 89   | المصارف المحلية         |
| 111                 | 108  | 102  | 105  | 101  | المصارف الوافدة، ومنها: |
| 104                 | 101  | 95   | 98   | 93   | المصارف الأردنية        |
| 6                   | 6    | 6    | 6    | 7    | المصارف المصرية         |
| 1                   | 1    | 1    | 1    | 1    | المصارف الأجنبية        |
| 232                 | 226  | 212  | 209  | 190  | الإجمالي                |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (2-4): مؤشرات التفرع والانتشار والاشتغال المالي في فلسطين، 2008-2012

| 2012      | 2011      | 2010      | 2009      | 2008      | البيان                            |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------------------------------|
| 232       | 226       | 212       | 209       | 190       | عدد الفروع والمكتب                |
| 193       | 187       | 176       | 175       | 166       | المدن الكبرى                      |
| 39        | 39        | 36        | 34        | 24        | المناطق الريفية                   |
| 2,715,338 | 2,545,459 | 2,185,779 | 2,011,242 | 1,947,265 | عدد حسابات المودعين               |
| 7,484.1   | 6,972.5   | 6,802.4   | 6,296.8   | 5,486.9   | إجمالي قيمة الودائع (مليون دولار) |
| 5,457.5   | 5,324.3   | 5,002.9   | 4,859.7   | 4,705.7   | أفراد                             |
| 1,406.4   | 1063.6    | 1116.9    | 870.9     | 546.2     | مؤسسات وشركات                     |
| 620.2     | 584.5     | 682.7     | 566.1     | 595.0     | القطاع العام                      |
| 4,199.1   | 3,552.7   | 2,885.9   | 2,234.2   | 1,828.2   | إجمالي التسهيلات (مليون دولار)    |
| 1,628.7   | 1,351.9   | 1,275.6   | 869.5     | 930.2     | أفراد                             |
| 1,163.0   | 1,099.9   | 772.1     | 727.3     | 365.3     | مؤسسات وشركات                     |
| 1,407.4   | 1,100.8   | 837.3     | 637.4     | 532.7     | القطاع العام                      |
| 435       | 378       | 335       | 305       | 240       | عدد أجهزة الصراف الآلي            |
| 3,926     | 3,658     | 2,314     | 1,745     | 1,248     | عدد نقاط البيع                    |
| 56,835    | 47,046    | 37,374    | 29,082    | 18,017    | عدد بطاقات (Credit Cards)         |
| 410,536   | 354,352   | 308,962   | 285,228   | 233,795   | عدد بطاقات (Debit Cards)          |
| 122,379   | 101,728   | 71,684    | 68,185    | 62,180    | عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي  |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (3-4): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2008-2012

(مليون دولار)

| البيان                                     | 2008          | 2009          | 2010          | 2011          | 2012          |
|--------------------------------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| ودائع المصارف والمؤسسات المالية            | 1091.3        | 1189.7        | 1056.1        | 917.1         | 992.1         |
| الاحتياطيات الإلزامية                      | 537.7         | 549.1         | 615.5         | 672.7         | 753.4         |
| حسابات أخرى                                | 553.7         | 640.6         | 440.6         | 244.4         | 238.7         |
| مخصصات                                     | 12.8          | 13.6          | 14.2          | 17.3          | 18.9          |
| رأس المال والاحتياطيات                     | 79.6          | 80.9          | 85.7          | 89.3          | 92.1          |
| رأس المال المدفوع                          | 45.0          | 50.0          | 54.7          | 58.5          | 61.4          |
| الاحتياطيات                                | 34.6          | 30.9          | 31.0          | 30.8          | 30.7          |
| مطلوبات أخرى                               | 3.6           | 7.7           | 8.5           | 9.8           | 10.6          |
| <b>المطلوبات = الموجودات</b>               | <b>1187.4</b> | <b>1291.9</b> | <b>1164.5</b> | <b>1033.5</b> | <b>1113.7</b> |
| الموجودات المحلية                          | 194.5         | 253.2         | 195.7         | 194.9         | 166.3         |
| أرصدة لدى المصارف في فلسطين                | 145.1         | 200.2         | 154.4         | 164.8         | 165.3         |
| ودائع جارية                                | 21.5          | 49.2          | 14.8          | 4.2           | 8.9           |
| ودائع لأجل                                 | 123.6         | 150.9         | 139.6         | 160.6         | 156.4         |
| استثمارات إسلامية                          | 49.5          | 53.0          | 41.3          | 30.1          | 0             |
| استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق       |               |               |               | 1             | 1             |
| الموجودات الخارجية                         | 977.0         | 1024.4        | 933.3         | 808.4         | 917           |
| أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين              | 688.6         | 722.5         | 685.7         | 450.3         | 662.4         |
| ودائع جارية وتحت الطلب                     | 9.4           | 14.3          | 39.3          | 69.7          | 69.5          |
| ودائع لأجل                                 | 679.2         | 708.2         | 646.4         | 380.6         | 592.9         |
| استثمارات إسلامية                          | 182.0         | 102.5         | 99.0          | 98.7          | 66.8          |
| استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق | 106.5         | 199.4         | 148.6         | 158.3         | 87.4          |
| استثمارات مالية للمتاجرة                   | -             | -             | -             | 100.1         | 100.4         |
| <b>الموجودات الثابتة<sup>[1]</sup></b>     | <b>5.5</b>    | <b>5.5</b>    | <b>7.6</b>    | <b>9.1</b>    | <b>10.2</b>   |
| سلف وقروض حكومية                           | 5.7           | 4.6           | 3.5           | 3.4           | 3.4           |
| موجودات أخرى                               | 4.7           | 4.3           | 24.4          | 17.7          | 16.8          |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

<sup>[1]</sup> تشمل مشاريع تطويرية تحت التنفيذ.



جدول (4-4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2008-2012

(مليون دولار)

| 2012 | 2011  | 2010 | 2009 | 2008 | البيان                                         |
|------|-------|------|------|------|------------------------------------------------|
| 17.5 | 18.6  | 25.6 | 15.8 | 24.8 | الإيرادات                                      |
| 13.6 | 15.9  | 14.5 | 15.3 | 24.1 | صافي الفوائد وعوائد الاستثمار                  |
| 3.9  | 2.7   | 1.1  | 0.5  | 0.7  | إيرادات أخرى                                   |
| 0    | 0     | 10   | 0    | 0    | استرداد مخصص قضايا                             |
| 14.5 | 14.5  | 20.4 | 9.2  | 6.8  | النفقات                                        |
| 10.1 | 9.5   | 7.4  | 6.9  | 6.6  | نفقات الموظفين                                 |
| 2.5  | 2.1   | 2.1  | 1.9  | 1.4  | نفقات إدارية                                   |
| 0.6  | 0.5   | 0.6  | 0.4  | 0.4  | نفقات رأسمالية وإهلاك                          |
| 0.0  | 0.0   | 0.0  | 0.0  | 0.1  | نفقات مشاريع تطويرية                           |
| 0.5  | 0.4   | 0.3  | -    | -    | نفقات مكتب المتابعة المالية                    |
| 0.8  | 2     | 10   | -    | -    | نفقات ذمم مشكوك في تحصيلها                     |
| 3.0  | 4.1   | 5.2  | 6.6  | 16.2 | زيادة الإيرادات عن النفقات من النشاط الاعتيادي |
| -0.1 | -0.03 | 0.04 | 0.1  | 0.0  | تعديلات سنوات سابقة                            |
| 0.01 | 0.2   | 0.6  | 1.7  | 0.8  | نفقات قضية الحجز على الأموال                   |
| 2.9  | 3.8   | 4.7  | 5.0  | 15.4 | صافي زيادة الإيرادات عن المصروفات              |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-5): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2009-2012<sup>[1]</sup>

|                                                   | 2012    |        |          | 2011    |        |          | 2010    |        |          | 2009    |        |          | الدوائر والمكاتب |
|---------------------------------------------------|---------|--------|----------|---------|--------|----------|---------|--------|----------|---------|--------|----------|------------------|
|                                                   | المجموع | القطاع | رام الله | المجموع | القطاع | رام الله | المجموع | القطاع | رام الله | المجموع | القطاع | رام الله |                  |
| مكتب المحافظ                                      | 20      | 2      | 18       | 20      | 3      | 17       | 11      | 2      | 9        | 9       | 2      | 7        |                  |
| مكتب الأمن والسلامة العامة                        | 26      | 18     | 8        | 26      | 18     | 8        | 26      | 18     | 8        | 27      | 17     | 10       |                  |
| مكتب المتابعة المالية                             | 11      | 0      | 11       | 10      | 0      | 10       | 7       | 0      | 7        | 6       | 0      | 6        |                  |
| المكاتب المستقلة                                  | 11      | 3      | 8        | 12      | 3      | 9        | 11      | 4      | 7        | 9       | 4      | 5        |                  |
| مكتب التطلعات                                     | -       | -      | -        | -       | -      | -        | -       | -      | -        | -       | -      | -        |                  |
| مكتب أذليات العمل                                 | -       | -      | -        | -       | -      | -        | -       | -      | -        | -       | -      | -        |                  |
| مكتب الاستشارات القانونية                         | 3       | 1      | 2        | 4       | 1      | 3        | 2       | 1      | 1        | 2       | 1      | 1        |                  |
| مكتب التدقيق الداخلي                              | 8       | 2      | 6        | 8       | 2      | 6        | 9       | 3      | 6        | 7       | 3      | 4        |                  |
| الدوائر الأساسية:                                 | 150     | 28     | 122      | 151     | 29     | 122      | 126     | 29     | 97       | 217     | 69     | 144      |                  |
| مجموعة الاستقرار النقدي                           | 29      | 3      | 26       | 31      | 4      | 27       | 22      | 6      | 16       | 22      | 6      | 16       |                  |
| دائرة الأبحاث والسياسات النقدية                   | 16      | 1      | 15       | 18      | 2      | 16       | 11      | 1      | 10       | 12      | 1      | 11       |                  |
| دائرة العمليات النقدية                            | 13      | 2      | 11       | 13      | 2      | 11       | 11      | 5      | 6        | 10      | 5      | 5        |                  |
| مجموعة الاستقرار المالي                           | 121     | 25     | 96       | 120     | 25     | 95       | 104     | 23     | 81       | 86      | 23     | 63       |                  |
| دائرة الرقابة والتفتيش                            | 81      | 15     | 66       | 78      | 15     | 63       | 83      | 17     | 66       | 71      | 17     | 54       |                  |
| دائرة نظم المدفوعات                               | 18      | 4      | 14       | 21      | 4      | 17       | 21      | 6      | 15       | 15      | 6      | 9        |                  |
| دائرة علاقات الجمهور وأنضباط السوق <sup>[2]</sup> | 22      | 6      | 16       | 21      | 6      | 15       | -       | -      | -        | -       | -      | -        |                  |
| الدوائر المساندة:                                 | 121     | 40     | 81       | 113     | 47     | 66       | 111     | 40     | 71       | 105     | 40     | 65       |                  |
| دائرة العلاقات الخارجية                           | 8       | 2      | 6        | 4       | 2      | 2        | 3       | 2      | 1        | 4       | 2      | 2        |                  |
| دائرة الخدمات العامة                              | 52      | 21     | 31       | 50      | 29     | 21       | 52      | 20     | 32       | 50      | 20     | 30       |                  |
| دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا                  | 26      | 6      | 20       | 21      | 5      | 16       | 21      | 6      | 15       | 18      | 6      | 12       |                  |
| دائرة الموارد البشرية                             | 14      | 3      | 11       | 15      | 3      | 12       | 14      | 4      | 10       | 14      | 4      | 10       |                  |
| الدائرة المالية                                   | 21      | 8      | 13       | 23      | 8      | 15       | 21      | 8      | 13       | 19      | 8      | 11       |                  |
| المجموع                                           | 339     | 91     | 248      | 332     | 92     | 240      | 292     | 93     | 199      | 264     | 92     | 172      |                  |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

<sup>[1]</sup> لا يشمل المستشارين والموظفين بعقود.

<sup>[2]</sup> دائرة وحدة استحداث في عام 2011.

جدول (4-6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2008-2012

| 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | الدوائر والمكاتب                   |
|------|------|------|------|------|------------------------------------|
| 14   | 12   | 10   | 6    | 5    | مكتب المحافظ                       |
| 6    | 5    | 15   | 8    | 12   | مكتب الأمن والسلامة العامة         |
| 22   | 18   | 13   | 11   | 10   | المكاتب المستقلة                   |
| 4    | 4    | 3    | -    | 1    | مكتب الاستشارات القانونية          |
| 8    | 9    | 6    | 6    | 4    | مكتب التدقيق الداخلي               |
| 10   | 5    | 4    | 5    | 5    | وحدة المتابعة المالية              |
| 140  | 127  | 95   | 96   | 77   | الدوائر الأساسية                   |
| 55   | 39   | 22   | 16   | 20   | مجموعة الاستقرار النقدي            |
| 26   | 23   | 13   | 8    | 15   | دائرة الأبحاث والسياسات النقدية    |
| 29   | 16   | 9    | 8    | 5    | دائرة العمليات النقدية             |
| 85   | 88   | 73   | 80   | 57   | مجموعة الاستقرار المالي            |
| 47   | 53   | 28   | 43   | 33   | دائرة الرقابة والتفتيش             |
| 10   | 17   | 20   | 20   | 11   | دائرة نظم المدفوعات                |
| 28   | 18   | 25   | 17   | 13   | دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق |
| 76   | 68   | 47   | 43   | 72   | الدوائر المساندة                   |
| 11   | 4    | 3    | 4    | 5    | دائرة العلاقات الخارجية            |
| 14   | 15   | 11   | 8    | 20   | دائرة الخدمات العامة               |
| 18   | 17   | 12   | 9    | 14   | دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا   |
| 14   | 8    | 8    | 9    | 15   | دائرة الموارد البشرية              |
| 19   | 24   | 13   | 13   | 18   | الدائرة المالية                    |
| 258  | 230  | 180  | 164  | 176  | المجموع                            |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

## الجزء الثاني: تطورات المصارف في فلسطين

جدول (7-4): الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين، 2008-2012

دولار أمريكي

| 2012     | 2011    | 2010    | 2009    | 2008    | بيان الميزانية                                     |
|----------|---------|---------|---------|---------|----------------------------------------------------|
| 10,044.5 | 9,337.4 | 8,798.4 | 8,091.0 | 7,640.4 | <b>مجموع الأصول</b>                                |
| 731.1    | 496.7   | 542.8   | 534.9   | 346.2   | النقدية والمعادن الثمينة                           |
| 3673.1   | 3743.7  | 3949.3  | 4185.1  | 4674.0  | الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):         |
| 998.9    | 940.9   | 1074.8  | 1214.7  | 1110.7  | لدى سلطة النقد                                     |
| 370.5    | 335.3   | 252.4   | 143.6   | 285.7   | لدى المصارف في فلسطين                              |
| 2303.7   | 2467.5  | 2622.0  | 2826.8  | 3277.7  | لدى المصارف خارج فلسطين                            |
| 745.3    | 830.8   | 577.4   | 554.2   | 217.9   | محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار          |
| 4199.1   | 3550.7  | 2885.9  | 2234.2  | 1828.2  | صافي التسهيلات الائتمانية                          |
| 5.3      | 5.9     | 3.6     | 3.9     | 6.2     | القبولات المصرفية                                  |
| 148.7    | 143.6   | 355.5   | 140.6   | 133.3   | صافي الاستثمارات                                   |
| 346.5    | 326.1   | 282.7   | 268.1   | 237.3   | صافي الأصول الثابتة                                |
| 195.4    | 240.1   | 201.3   | 170.1   | 197.3   | الأصول الأخرى                                      |
| 10,044.5 | 9,337.4 | 8,798.4 | 8,091.0 | 7,640.4 | <b>مجموع الخصوم</b>                                |
| 723.0    | 646.5   | 420.6   | 381.4   | 442.9   | أرصدة سلطة النقد والمصارف (المجموع):               |
| 173.1    | 178.9   | 160.0   | 208.8   | 157.8   | أرصدة سلطة النقد                                   |
| 349.3    | 304.7   | 204.6   | 153.1   | 266.0   | أرصدة المصارف في فلسطين                            |
| 200.6    | 162.9   | 56.1    | 19.5    | 19.0    | أرصدة المصارف خارج فلسطين                          |
| 7484.2   | 6972.7  | 6802.4  | 6296.8  | 5846.9  | إجمالي ودائع الجمهور                               |
| 10.0     | 16.2    | 15.3    | 12.4    | 21.0    | القبولات المنفذة والفائقة                          |
| 1257.5   | 1184.5  | 1092.6  | 958.9   | 853.0   | صافي حقوق الملكية، ومنها:                          |
| 894.8    | 874.6   | 809.6   | 730.3   | 633.3   | رأس المال المدفوع                                  |
| 108.4    | 95.8    | 82.5    | 58.2    | 40.6    | الاحتياطي القانوني                                 |
| 57.1     | 45.0    | 29.4    | 11.2    | 11.2    | الاحتياطيات المعلنة                                |
| 75.3     | 57.7    | 46.9    | 35.0    | 29.3    | الاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية               |
| 4.4      | 9.2     | 8.6     | 16.8    | 12.8    | الأرباح غير الموزعة                                |
| -6.1     | 2.3     | 9.2     | 41.9    | 37.7    | أرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة |
| 111.2    | 107.2   | 90.3    | 73.5    | 51.0    | مخصص الضرائب                                       |
| 322.2    | 287.6   | 268.4   | 271.2   | 290.5   | مخصصات أخرى                                        |
| 136.4    | 122.8   | 108.7   | 96.8    | 135.2   | المطلوبات الأخرى                                   |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).

جدول (4-8): بيان الأرباح والخسائر للجهاز المصرفي الفلسطيني، 2008-2012

(مليون دولار)

| 2012  | 2011  | 2010  | 2009  | 2008  | البيان                                    |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------------------------------------------|
| 349.1 | 312.8 | 247.2 | 234.1 | 299.1 | الفوائد المقبوضة                          |
| 42.5  | 35.3  | 26.3  | 34.4  | 75.5  | الفوائد المدفوعة                          |
| 306.6 | 277.5 | 220.9 | 199.7 | 223.6 | صافي الدخل من الفوائد                     |
| 73.1  | 77.3  | 61.9  | 52.7  | 40.1  | صافي العمولات                             |
| 8.2   | 2.4   | 51.7  | 16.2  | -3.9  | صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات     |
| 24.6  | 26.0  | 24.7  | 29.0  | 29.1  | صافي عمليات تبديل وتقييم العملات          |
| 0.6   | 0.4   | 0.7   | 1.7   | 1.9   | صافي العمليات من البنود خارج الميزانية    |
| 6.7   | 8.6   | 8.5   | 4.2   | 2.3   | صافي النفقات والدخول التشغيلية الأخرى     |
| 113.2 | 107.0 | 147.5 | 103.8 | 69.5  | صافي الدخل من غير الفوائد                 |
| 419.8 | 384.5 | 368.4 | 303.5 | 293.1 | صافي الدخل من كافة العمليات               |
| 231.1 | 218.6 | 201.3 | 184.7 | 173.8 | النفقات التشغيلية                         |
| 20.2  | 2.1   | -4.7  | -15.5 | 3.1   | صافي المخصصات                             |
| 0.0   | 0.0   | 0.7   | 0.0   | 0.5   | صافي الأرباح والخسائر غير العادية (طارئة) |
| 168.5 | 163.8 | 171.1 | 134.3 | 115.7 | صافي الدخل قبل الضرائب                    |
| 44.3  | 34.9  | 32.6  | 31.1  | 32.2  | الضرائب                                   |
| 124.2 | 128.9 | 138.5 | 103.2 | 83.5  | صافي الدخل بعد الضرائب                    |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).

جدول (4-9): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2008-2012

(مليون دولار)

| 2012                 | 2011   | 2010   | 2009   | 2008   | البيان                    |
|----------------------|--------|--------|--------|--------|---------------------------|
| حسب الجهة المودعة    |        |        |        |        |                           |
| 620.2                | 584.5  | 682.6  | 566.1  | 595.0  | قطاع عام، ومنه:           |
| 473.3                | 473.1  | 534.1  | 413.2  | 467.9  | السلطة الوطنية الفلسطينية |
| 6864.0               | 6388.0 | 7119.8 | 5730.7 | 5251.9 | قطاع خاص، ومنه:           |
| 6621.3               | 6192.3 | 6947.8 | 5412.4 | 5121.0 | المقيم                    |
| حسب التوزيع الجغرافي |        |        |        |        |                           |
| 6696.7               | 6194.2 | 6019.6 | 5370.9 | 4955.7 | الضفة الغربية             |
| 787.5                | 778.3  | 782.8  | 925.9  | 891.2  | قطاع غزة                  |
| حسب نوع الوديعة      |        |        |        |        |                           |
| 2984.4               | 2773.0 | 2680.6 | 2353.8 | 2064.0 | ودائع جارية               |
| 2266.7               | 2027.1 | 1844.2 | 1669.8 | 1389.6 | ودائع توفير               |
| 2233.1               | 2172.4 | 2277.6 | 2272.2 | 2393.3 | ودائع لأجل                |
| حسب نوع العملة       |        |        |        |        |                           |
| 3063.2               | 2718.5 | 2853.4 | 2697.4 | 2600.5 | دولار أمريكي              |
| 1740.4               | 1801.4 | 1852.5 | 1786.7 | 1588.0 | دينار أردني               |
| 2323.5               | 2115.8 | 1728.9 | 1465.8 | 1290.8 | شيكل إسرائيلي             |
| 357.1                | 336.8  | 367.6  | 346.9  | 367.6  | عملات أخرى                |
| 7384.2               | 6972.5 | 6802.4 | 6296.8 | 5846.9 | المجموع                   |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).



جدول (10-4): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2008-2012

(مليون دولار)

| البيان                    | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   | 2012   |
|---------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| حسب القطاع المستفيد       |        |        |        |        |        |
| القطاع العام، ومنه:       | 532.7  | 637.4  | 837.2  | 1101.1 | 1407.5 |
| السلطة الوطنية الفلسطينية | 515.9  | 627.2  | 821.2  | 1098.9 | 1402.9 |
| القطاع الخاص، ومنه:       | 1295.5 | 1596.9 | 2048.7 | 2449.6 | 2791.6 |
| المقيم                    | 1165.9 | 1449.0 | 1990.8 | 2326.3 | 2749.2 |
| حسب نوع التسهيلات         |        |        |        |        |        |
| القروض                    | 1114.2 | 1562.9 | 1978.0 | 2531.7 | 2950.2 |
| الجاري مدين               | 703.7  | 663.6  | 900.4  | 1010.3 | 1238.0 |
| التمويل التأجيري          | 10.3   | 7.8    | 7.5    | 8.7    | 10.9   |
| حسب التوزيع الجغرافي      |        |        |        |        |        |
| الضفة الغربية             | 1626.5 | 2059.2 | 2680.8 | 3251.3 | 3767.6 |
| قطاع غزة                  | 201.7  | 175.1  | 205.1  | 299.4  | 431.5  |
| حسب نوع العملة            |        |        |        |        |        |
| دولار أمريكي              | 1190.2 | 1427.1 | 1756.6 | 2245.9 | 2255.0 |
| دينار أردني               | 147.5  | 218.7  | 246.2  | 420.9  | 549.6  |
| شيكل إسرائيلي             | 474.3  | 579.0  | 866.7  | 863.7  | 1367.6 |
| عملات أخرى                | 16.2   | 9.5    | 16.4   | 20.2   | 26.9   |
| المجموع                   | 1828.2 | 2234.3 | 2885.9 | 3550.7 | 4199.1 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).

جدول (11-4): مخصصات التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2008-2012

(مليون دولار)

| البيان                                       | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   | 2012   |
|----------------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| مخصص القروض                                  | 57.4   | 44.2   | 34.7   | 37.6   | 48.3   |
| مخصص الجاري مدين                             | 54.1   | 32.0   | 27.0   | 31.5   | 28.7   |
| مخصص التمويل التأجيري                        | 0.0    | 0.0    | 0.6    | 0.6    | 0.6    |
| إجمالي المخصصات                              | 111.5  | 76.2   | 62.3   | 69.9   | 77.6   |
| صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة           | 1716.6 | 2158.1 | 2823.6 | 3480.8 | 4121.5 |
| إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة         | 1828.2 | 2234.3 | 2885.9 | 3550.7 | 4199.1 |
| الفوائد المعلقة                              | 46.1   | 24.0   | 13.7   | 14.4   | 16.1   |
| التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتظمة) | 148.0  | 92.0   | 88.5   | 103.9  | 98.6   |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).

جدول (4-12): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية، 2009-2012

(مليون دولار)

| البيان                            | 2009   |                     | 2010   |                     | 2011   |                     | 2012   |                     |
|-----------------------------------|--------|---------------------|--------|---------------------|--------|---------------------|--------|---------------------|
|                                   | القيمة | الأهمية النسبية (%) | القيمة | الأهمية النسبية (%) | القيمة | الأهمية النسبية (%) | القيمة | الأهمية النسبية (%) |
| العقارات والإنشاءات والأراضي      | 221.5  | 16.7                | 331.6  | 19.9                | 411.5  | 17.5                | 631.1  | 22.6                |
| قطاع الصناعة والتعدين             | 184.8  | 11.6                | 257.9  | 12.6                | 303.7  | 12.3                | 173.8  | 6.2                 |
| قطاع التجارة العامة               | 341.3  | 21.4                | 392.2  | 19.1                | 489.6  | 20.0                | 503.2  | 18.0                |
| قطاع الزراعة والثروة الحيوانية    | 38.6   | 2.4                 | 45.3   | 2.2                 | 33.7   | 1.4                 | 35.1   | 1.3                 |
| قطاع الخدمات                      | 521.3  | 32.6                | 576.8  | 28.2                | 434.2  | 17.7                | 409.3  | 14.7                |
| تمويل السلع الاستهلاكية والسيارات | 133.6  | 8.4                 | 230.0  | 11.2                | 535.5  | 21.8                | 897.0  | 32.1                |
| أخرى                              | 110.9  | 6.9                 | 138.1  | 6.8                 | 220.7  | 9.2                 | 142.4  | 5.1                 |
| إجمالي تسهيلات القطاع الخاص       | 1596.8 | 100.0               | 2048.6 | 100.0               | 2451.8 | 100.0               | 2791.7 | 100                 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-13): متوسط أسعار الفائدة الربع سنوية على الودائع والتسهيلات، 2008-2012

| الفترة                     | الفائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب العملة |              |               | الفوائد على الودائع حسب العملة |              |               |
|----------------------------|------------------------------------------------------|--------------|---------------|--------------------------------|--------------|---------------|
|                            | دينار إردني                                          | دولار أمريكي | شيكل إسرائيلي | دينار إردني                    | دولار أمريكي | شيكل إسرائيلي |
| <b>2008</b>                | <b>9.04</b>                                          | <b>7.47</b>  | <b>12.04</b>  | <b>1.98</b>                    | <b>0.8</b>   | <b>1.04</b>   |
| الربع الأول                | 9.15                                                 | 7.66         | 12.10         | 3.17                           | 1.38         | 1.60          |
| الربع الثاني               | 9.01                                                 | 7.22         | 12.19         | 1.76                           | 0.76         | 0.98          |
| الربع الثالث               | 8.98                                                 | 7.38         | 11.84         | 1.68                           | 0.72         | 1.02          |
| الربع الرابع               | 9.04                                                 | 7.63         | 12.04         | 1.32                           | 0.36         | 0.58          |
| <b>2009</b>                | <b>7.45</b>                                          | <b>6.19</b>  | <b>10.99</b>  | <b>1.91</b>                    | <b>0.41</b>  | <b>0.24</b>   |
| الربع الأول <sup>(1)</sup> | 8.93                                                 | 6.82         | 11.92         | 2.04                           | 0.54         | 0.21          |
| الربع الثاني               | 7.95                                                 | 6.57         | 11.55         | 2.04                           | 0.38         | 0.24          |
| الربع الثالث               | 6.31                                                 | 5.59         | 10.33         | 1.86                           | 0.36         | 0.27          |
| الربع الرابع               | 6.60                                                 | 5.78         | 10.15         | 1.69                           | 0.34         | 0.23          |
| <b>2010</b>                | <b>7.54</b>                                          | <b>6.33</b>  | <b>10.93</b>  | <b>1.15</b>                    | <b>0.29</b>  | <b>0.30</b>   |
| الربع الأول                | 7.53                                                 | 6.30         | 10.79         | 1.22                           | 0.29         | 0.25          |
| الربع الثاني               | 7.42                                                 | 6.05         | 11.02         | 1.19                           | 0.30         | 0.29          |
| الربع الثالث               | 7.59                                                 | 6.29         | 10.88         | 1.13                           | 0.30         | 0.30          |
| الربع الرابع               | 7.64                                                 | 6.71         | 11.03         | 1.05                           | 0.27         | 0.34          |
| <b>2011</b>                | <b>7.59</b>                                          | <b>6.79</b>  | <b>11.72</b>  | <b>1.22</b>                    | <b>0.33</b>  | <b>1.01</b>   |
| الربع الأول                | 6.8                                                  | 6.27         | 12.85         | 1.11                           | 0.3          | 0.58          |
| الربع الثاني               | 7.87                                                 | 6.84         | 11.26         | 1.18                           | 0.3          | 1.06          |
| الربع الثالث               | 7.91                                                 | 6.84         | 11.15         | 1.22                           | 0.31         | 1.10          |
| الربع الرابع               | 7.80                                                 | 7.19         | 11.60         | 1.37                           | 0.4          | 1.29          |
| <b>2012</b>                | <b>8.11</b>                                          | <b>6.97</b>  | <b>11.29</b>  | <b>1.7</b>                     | <b>0.46</b>  | <b>1.22</b>   |
| الربع الأول                | 7.70                                                 | 7.08         | 11.53         | 1.55                           | 0.41         | 1.02          |
| الربع الثاني               | 7.74                                                 | 6.98         | 11.28         | 1.66                           | 0.46         | 1.26          |
| الربع الثالث               | 7.58                                                 | 6.37         | 11.09         | 1.58                           | 0.43         | 1.25          |
| الربع الرابع               | 9.40                                                 | 7.44         | 11.28         | 2.01                           | 0.53         | 1.37          |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

<sup>(1)</sup> حتى تاريخ 2009/03/31 تم احتساب متوسط أسعار الفائدة من خلال احتساب الحد الأدنى والأعلى لأسعار الفوائد بشكل ربعي. أما بعد تاريخ 2009/03/31 فقد تم احتساب المتوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات بشكل شهري.

جدول (4- 14) : نشاط غرفة المقاصة، 2008-2012

(مليون دولار)

| السنة                       | الدولار الأمريكي |          | الدولار الأردني |        | الشيكال الإسرائيلي |          | الدورو السوري |        | المجموع   |           |
|-----------------------------|------------------|----------|-----------------|--------|--------------------|----------|---------------|--------|-----------|-----------|
|                             | الشيكات          | القيمة   | الشيكات         | القيمة | الشيكات            | القيمة   | الشيكات       | القيمة | الشيكات   | القيمة    |
| حركة الشيكات المقدمة للتفاس |                  |          |                 |        |                    |          |               |        |           |           |
| 2008                        | 156,694          | 1,804.84 | 93,695          | 614.04 | 2,392,999          | 5,706.09 | 5,145         | 143.34 | 2,654,224 | 8,268.31  |
| 2009                        | 171,838          | 1,945.32 | 91,182          | 532.42 | 2,798,708          | 5,554.51 | 6,669         | 71.23  | 3,068,397 | 8,103.48  |
| 2010                        | 192,309          | 2,193.16 | 103,848         | 579.54 | 3,322,381          | 6,671.10 | 6,880         | 107.50 | 3,625,508 | 9,551.30  |
| 2011                        | 196,789          | 2,743.26 | 112,551         | 915.00 | 3,734,636          | 8,001.42 | 6,279         | 235.00 | 4,050,255 | 11,894.68 |
| 2012                        | 187,928          | 1,918.36 | 106,938         | 596.21 | 3,987,948          | 7,058.57 | 4,791         | 76.53  | 4,287,605 | 9,629.67  |
| حركة الشيكات المعادة        |                  |          |                 |        |                    |          |               |        |           |           |
| 2008                        | 16,085           | 69.25    | 14,425          | 26.02  | 285,448            | 463.12   | 247           | 1.95   | 316,205   | 560.34    |
| 2009                        | 16,386           | 79.72    | 12,882          | 30.05  | 326,611            | 439.20   | 162           | 1.51   | 356,041   | 550.48    |
| 2010                        | 17,233           | 71.21    | 13,001          | 29.11  | 345,058            | 496.70   | 164           | 1.78   | 375,456   | 598.80    |
| 2011                        | 21,196           | 76.00    | 15,653          | 32.00  | 451,160            | 650.00   | 153           | 1.00   | 488,162   | 758.00    |
| 2012                        | 24,272           | 72.44    | 16,062          | 33.59  | 478,561            | 570.05   | 179           | 1.06   | 519,074   | 677.14    |

المصدر: غرفة المقاصة، سلطة النقد الفلسطينية.

## الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

جدول (4-15): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض الصغير، 2008-2012

| البيان                            | 2008   | 2009   | 2010 | 2011   | 2012  |
|-----------------------------------|--------|--------|------|--------|-------|
| عدد المؤسسات                      | 9      | 9      | 10   | 10     | 8     |
| عدد الفروع                        | 68     | 69     | 65   | 68     | 62    |
| إجمالي محفظة القروض (مليون دولار) | 47.2   | 57.0   | 63.6 | 75.7   | 84.2  |
| عدد القروض                        | 26,763 | 30,809 | N.A  | 43,409 | 32562 |
| توزيع القروض القطاعي (%)          |        |        |      |        |       |
| الزراعة                           | 23.4   | 24.0   | 25.0 | 26.0   | 20.2  |
| الصناعات والحرف                   | 11.7   | 13.0   | 13.0 | 16.0   | 10.0  |
| التجارة والخدمات                  | 30.1   | 33.0   | 42.0 | 42.0   | 38.5  |
| الاستهلاك وأخرى                   | 34.8   | 30.0   | 20.0 | 16.0   | 31.3  |

المصدر: الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر (شراكة).

جدول (4-16): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2008-2012

| البيان        | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---------------|------|------|------|------|------|
| الضفة الغربية | 154  | 191  | 215  | 240  | 234  |
| قطاع غزة      | 43   | 45   | 45   | 44   | 42   |
| الإجمالي      | 197  | 236  | 260  | 284  | 276  |

المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (17-4): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2008-2012

(مليون دولار)

| 2012         | 2011   | 2010   | 2009   | 2008   | البيان                                        |
|--------------|--------|--------|--------|--------|-----------------------------------------------|
| 249          | 248    | 249    | 246    | 244    | عدد جلسات التداول (جلسة)                      |
| 147.3        | 184.5  | 230.5  | 238.9  | 339.2  | عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)              |
| 273.4        | 365.6  | 451.2  | 500.4  | 1185.2 | قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)           |
| 41442        | 61928  | 82625  | 88838  | 152319 | عدد الصفقات المنفذة (صفقة)                    |
| 2859.1       | 2782.5 | 2449.9 | 2375.4 | 2123.1 | القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار) |
| معدلات يومية |        |        |        |        |                                               |
| 1.1          | 1.5    | 1.8    | 2.0    | 4.9    | قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)           |
| 0.6          | 0.7    | 0.9    | 1.0    | 1.4    | عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)              |
| 166          | 250    | 332    | 361    | 624    | عدد الصفقات المنفذة (صفقة)                    |
| 9.7          | 12.6   | 18.4   | 21.1   | 55.8   | معدل الدوران <sup>١١</sup> (%)                |
| 477.6        | 476.9  | 490.0  | 493.0  | 441.7  | مؤشر القدس العام                              |

المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

جدول (18-4): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2008-2012

| 2012  | 2011  | 2010  | 2009  | 2008  | البيان                                    |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------------------------------------------|
| 10    | 10    | 10    | 10    | 9     | عدد الشركات                               |
| 111   | 99    | 103   | 88    | 79    | عدد الفروع                                |
| 1035  | 1028  | 1007  | 857   | 795   | عدد الموظفين                              |
| 229   | 239   | 265   | 225   | 220   | عدد الوكلاء                               |
| 144.5 | 150.5 | 125.8 | 104.3 | 94.3  | إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)        |
| 88.4  | 75.6  | 66.4  | 56.2  | 51.3  | التعويضات المدفوعة (مليون دولار)          |
| 340.0 | 323.6 | 298.4 | 300.5 | 279.5 | إجمالي الموجودات/ المطلوبات (مليون دولار) |
| 67.2  | 63.1  | 62.2  | 55.6  | 53.3  | رأس المال المدفوع (مليون دولار)           |
| 108.8 | 101.1 | 95.6  | 84.5  | 75.7  | حقوق الملكية (مليون دولار)                |

المصدر: الموقع الإلكتروني لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).

<sup>١١</sup> معدل الدوران = قيمة الأسهم المتداولة / القيمة السوقية للأسهم المتداولة.





سلطة النقد الفلسطينية  
هاتف: 2-2409920 (+ 970)  
فاكس: 2-2409922 (+ 970)  
بريد إلكتروني: info@pma.ps